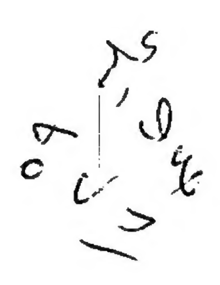
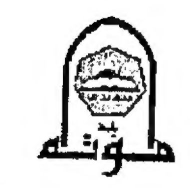




جامعة مؤتة

عمادة الدراسات العليا

اثر السياسات النقدية والمالية على القطاع الصناعي الأردني في الفترة من 1970-2000

محمد قاسم حسن العبيدي

رسالة

مقدمة إلى

عمادة الدراسات العليا

استكمالاً لمتطلبات الحصول على

درجة الماجستير في الاقتصاد قسم الاقتصاد

جامعة مؤتة، 2004م

بسم الله الرحمن الرحيم



MUTAH UNIVERSITY

Deanship of Graduate Studies

جامعة مؤتة

عمادة الدراسات العليا

نموذج رقم(13)

إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب محمد قاسم العبيدي بـــ:

"اثر السياسات النقدية والمالية على القطاع الصناعي الاردني في الفترة من 1970-2000"

استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد

القسم: الاقتصاد.

	التوقيع	التاريخ	
د. موفق الخليل		2004/7/29	مشرفا ورئيساً
أ.د. محمد القرشي		2004/7/29	عضواً
د. نضال الحوامدة		2004/7/29	عضواً
د. سعود الطيب		2004/7/29	عضواً

عميد الدراسات العليا

د. ذياب البداينـــــة

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤتة – الكرك – الاردن
الرمز البريدي :61710
تلفون :99-03/2372380
فرعي 5328-5330
فاكس 03/2 375694
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الإهــداء

إلى الإنسانة التي كان لها الفضل الكبير في تعليمنا ودفعنا نحو تحقيق حلمنا

أمي الغالية.

محمد قاسم حسن العبيدي

الشكر والتقـــدير

أتقدم بجزيل الشكر للأستاذ القدير الدكتور موفق الخليل، لجهوده التي بذلها معي فـــي إعداد هذه الرسالة، وإلى أعضاء اللجنة الكريمة المحترمين الدكتور الاستاذ محمد القريشـــي والدكـــتور نضـــال الحوامده والدكتور سعود الطيب وإلى جميع أساتذة قسم الاقتصاد المحترمين، لما لمسته فيهم من طيبة وإخلاص في العمل ولجهودهم المخلصة فـــي سبيل إنارة طريقنا بالعلم والمعرفة، وإلى جميع زملائي الأوفياء لما قدموه لي من مســـاعدة وعون طيلة فترة دراستي وإلى من ساعدتني في إخراج هذه الرسالة بالشكل الذي هي عليه.

وأخيـــراً أتقدم بخالص الشكر إلى أرض الأردن الطيبة لما وفرته لنا من فرصة للتعلم ومكان للعيش بأمان وسلام.

محمد قاسم حسن العبيدي

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

الملخص

أثر السياسات النقدية والمالية على القطاع الصناعي الأردني للفترة (1970-2000)

محمد قاسم حسن العبيدي

جامعة مؤتة، 2004

تعتبر السياسات النقدية والمالية من أهم الوسائل التي تعتمدها الدول في التأثير على النشاط الاقتصادي بصورة عامة وعلى نشاط القطاع الصناعي خاصة.

لـذا استهدفت هذه الدراسة تحليل وتقييم أثر السياسات النقدية والمالية على حصة قطـاع الصـناعة من الناتج المحلي الإجمالي في الأردن للفترة (1970-2000) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي (VAR(Vector Auto Regression وبالاعتماد على بيانات سنوية.

لقـد بيـنت نتائج هذه الدراسة التأثير الكبير والايجابي لعرض النقود (M2) على حصـة قطـاع الصـناعة من الناتج المحلي الإجمالي وأتضح ذلك من اختبارات السببية والتـباين وردة الفعـل للمتغير، وهو ما يدعم فرضية الدراسات والتي تؤكد على العلاقة الإيجابـية بـين المتغيـرين . كما بينت ضعف تأثير كل من سعر الفائدة الحقيقي وسعر الصرف الحقيقي، إضافة إلى التسهيلات الائتمانية من البنوك المرخصة على حصة قطاع الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة.

أمـا بالنسـبة للمتغيـرات المالية فقد بينت نتائج الدراسة التأثير الإيجابي والكبير للإنفاق الاستهلاكي الكلي على حصة قطاع الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي، وجاءت مطابقـة لفرضية الدراسة، كما بينت التأثيرات الضعيفة لضريبة المبيعات وضريبة الدخل والأربـاح إضـافة إلـى الإنفاق الاستثماري الكلي على حصة قطاع الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي، ويتضح ذلك من اختبارات السببية والتباين واختبار ردة الفعل.

وقـد أوصـت الدراسة بزيادة فاعلية أدوات السياسة النقدية والمالية لدعم وتطوير القطاع الصناعي الأردني.

ABSTRACT

The Impact Of Monetary and Fiscal Policies on Jordanian industrial sector During the period (1970-2000)

Mohameed Qasim Hassan Al-Obaydi

Mu'tah University, 2004

Monetary and fiscal policies are considered to be as the most important means used by countries to affect economic activities in general and industrial activity in specific.

Therefor this study aims at analyzing and evaluating the impact of monetary and fiscal policies on the industrial sector share of the Gross Domestic Product (GDP) in Jordan over the period (1970-2000) by using Vector Auto Regression method (VAR) .

The result of this study showed the great position impact of money supply (M2) on the industrial sector share of GDP through using causality, Variance Decomposition and Impulse Response Tests for the variable which support the study hypothesis that assert, the positive relation between the variables. It also shows the weak impact of the real interest rate and real exchange rate as well as credit facilities from licensed banks for the industrial sector share of GDP through the period coverd by this study .

For the fiscal variable, the result of the study shows the great positive impact of the total consumption expenditure, on the industrial sector share of GDP, which was consistant with the study hypothesis. This study also showed the weak impact of sale taxes, income and profit taxes as well as the total investment expenditures on the industrial sector share of GDP, which was clear from cousality, Variance Decomosition and Impulse Response tests.

This study has recommended, increasing the effectiveness of monetary and fiscal policies tools to support and develop the Jordanian industrial sector.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

1.1 المقدمة

تستخدم السياسات النقدية والمالية للتأثير في النشاط الاقتصادي وتحفيز النمو وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وفي الوقت الذي تستخدم هذه السياسات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ومعالجة التقلبات الاقتصادية وتحقيق الاستخدام الكامل في الدول المتقدمة، فالدول النامية بدورها بحاجة ماسة لاستخدام هذه السياسات لتحقيق التنمية الاقتصادية وتحديث القطاعات الاقتصادية وفي مقدمتها القطاع الصناعي بسبب الدور المهم الذي يمكن أن يقوم به القطاع الصناعي في تعظيم القيمة المضافة وتحديث قطاعات الاقتصاد المختلفة.

والأردن كغيره من الدول النامية يطمح ويخطط لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، والتأكيد على تنمية تلك القطاعات الرائدة والمحفزة لنمو الاقتصاد الوطني ككل، وما قانون تشجيع الاستثمار والإعفاءات والتسهيلات الممنوحة للاستثمار في قطاع الصناعة لدليل واضح على أهمية هذا القطاع والدور الذي يمكن أن يلعبه في زيادة تراكم رأس المال، الذي يساعد على نمو وتحديث القطاعات الاقتصادية المختلفة وتوفير المزيد من فرص العمل وولوج الاقتصاد في نمو مستمر ومتصاعد. ستحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على أدوات السياسة النقدية المباشرة وغير المباشرة التي يستخدمها البنك المركزي الأردني في تقديم التسهيلات الائتمانية التي يحتاجها القطاع الصناعي، وتغير أسعار الخصم وإتباع سياسة نقدية توسعية لزيادة حجم الائتمان (أوقات الركود)، واستخدام الأدوات النوعية لتوجيه هذه الإجراءات لتشجيع القطاع الصناعي وزيادة الاستثمار فيه.

أما بخصوص السياسة المالية تستطيع الدولة استخدام النفقات العامة والإيرادات العامة بصورة يمكن معها تشجيع نمو القطاع الصناعي عن طريق الإعفاءات الضريبية والسياسة الجمركية والإنفاق العام الهادف إلى زيادة القدرة

التنافسية للمنتوجات الصناعية الأردنية، عن طريق تحقيق الوفورات الاقتصادية الخارجية التي تساهم في تقليل التكاليف وزيادة القدرة الشرائية للمواطنين وتوسيع حجم السوق المحلي الضروري لاستخدام الطاقات الإنتاجية الكبيرة.

إن الإنفاق العام الموجه لبناء الركائز التحتية للاقتصاد مثل الإنفاق في التعليم والتدريب والصحة هو في الحقيقة دعم للاستثمار الخاص في المجالات المختلفة ومنها الصناعة، وكذلك هو بمثابة حافز لتشجيع القطاع الخاص وتوفير الأجواء الملائمة لعمله وتقديم كافة المساعدات والامكانات الواجب توفرها لجعله يعمل ويتحرك ويساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة.

2.1 مشكلة الدراسة:

تعاني الصناعة الأردنية من مشاكل عديدة، شأنها في ذلك شأن الصناعة في الدول النامية الأخرى، وتتخذ دولة الأردن إجراءات نقدية ومالية بقصد تشجيع الصناعة وتطويرها، وعليه فإن الدراسة تحاول أن تجيب عن السؤالين الآتيين :-

1- إلى أي مدى ساهمت السياسة النقدية من خلال أدواتها المباشرة وغير المباشرة في تحفيز النشاط الصناعي في الأردن للفترة من (1970-2000).

2- إلى أي مدى ساهمت السياسة المالية عبر النفقات العامة والإيرادات العامة للحكومة المركزية في تحفيز النشاط الاقتصادي الصناعي في الأردن للفترة من (1970-2000).

3.1 هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى بيان تأثير السياسات المالية والنقدية على حصة قطاع الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي، لما لهذه السياسات من تأثيرات مهمة على مسيرة ونشاط القطاع الصناعي، فالهدف الأساسي لهذه الدراسة هو إبراز دور هذه

السياسات في تطور قطاع الصناعة وبالتالي دور قطاع الصناعة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية ومدى مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي من خلال تأثيرات السياسات المالية والنقدية على نشاطه وفعالياته الاقتصادية.

4.1 فرضيات الدراسة

1. إن تغير أسعار الصرف الحقيقية وأسعار الفائدة الحقيقية لها تأثير على نشاط القطاع الصناعي.
2. إن زيادة حجم التسهيلات الائتمانية المقدمة لقطاع الصناعة وزيادة عرض النقود بالمعنى الواسع، لها تأثير إيجابي على نشاط القطاع الصناعي.
3. إن ضريبة المبيعات والضرائب على الدخل والأرباح ، لها تأثيرات سلبية مباشرة على نشاط القطاع الصناعي.
4. إن النفقات الكلية (الحكومية والخاصة) بشقيها (الاستثمارية والاستهلاكية) لها تأثير إيجابي على نشاط القطاع الصناعي.

5.1 أهمية الدراسة:

تحظى السياسات النقدية والمالية باهتمام بالغ لقدرتهما على توفير الشروط والظروف اللازمة لتحفيز النمو الاقتصادي بصورة عامة، ونمو القطاع الصناعي بصورة خاصة، لما يحتله هذا القطاع من أهمية كبيرة في إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة، فالصناعة الحديثة هي التي أحدثت التطور الذي تشهده الدول المتقدمة حالياً، والأردن الذي يسعى ويطمح بتنمية اقتصادية شاملة يلزمه استخدام أدوات السياسة النقدية والمالية لدعم وتحفيز بناء القاعدة الأساسية والمتمثلة بالصناعة الحديثة لتحقيق غاياته وطموحاته التنموية.

6.1 منهجية الدراسة

سيتم استخدام الأسلوب الوصفي والتحليلي في تحليل بيانات الدراسة وتفسيرها، وسيكون الأسلوب القياسي في هذه الدراسة هو " تحليل السلاسل الزمنية لأثر السياسات النقدية والمالية على القطاع الصناعي الأردني للفترة (1970-2000)" والذي من خلاله سيتم إجراء الاختبارات الآتية:

1. اختبار جذر الوحدة لقياس مدى استقرار السلاسل الزمنية (THE UNIT ROOT TEST OF STATIONARITY)
2. اختبار جرينجر GRANGER للسببية، والذي يمكننا من تحديد اتجاه السببية سواء كانت لا تسبب أو أحادية أو تبادلية الاتجاه.
3. اختبار تحليل مكونات التباين (VARIANCE DECOMPSITION).
4. اختبار دالة الاستجابة لرد الفعل (IMPULSE RESPONSE FUNCTION).

7.1 بيانات الدراسة:

ستشمل الدراسة السياسات " النقدية والمالية وتأثيرها على القطاع الصناعي الأردني"، خلال الفترة (1970-2000) ، وقد تم الحصول على البيانات من النشرات الشهرية والسنوية للبنك المركزي ، وكذلك من النشرات الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة.

الفصل الثاني
الأطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري:

أهمية التصنيع ودوره في التنمية الاقتصادية:

معظم دول العالم الثالث مقتنعة بضرورة التحول من المجتمع الزراعي الريفي إلى المجتمع الصناعي الحضري، أي من الاقتصاد القائم على الزراعة إلى الاقتصاد القائم على الصناعة، وقد تختلف سياسات هذه الدول من حيث درجة التصنع التي ترغب في الوصول إليها أو سرعة التغير نحو المجتمع الصناعي أو استراتيجية التصنع، إلا أن جميع هذه الدول لها هدف واحد هو التصنيع. والاقتناع بضرورة التحول نحو التصنيع ليس لدى الدول النامية الكبيرة فقط بل أيضاً لدى الدول الصغيرة مثل هونغ كونج وسنغافورة وتايوان، وقد حققت هذه الدول الصغيرة تقدماً صناعياً ملحوظاً حتى جزر الباسفيكي الصغيرة مثل فيجي أخذت نفس الاتجاه.

والدول النامية ترغب في التصنيع لعلاقتها الوثيقة بالتقدم، وقد كان التصنيع دائماً وعلى مدى التاريخ الحديث هو الطريق نحو التنمية والدول المتقدمة جميعها قد مرت بمراحل التحول نحو المجتمع الصناعي دون استثناء (شاندرا، 1994).

وتبرز مسألة التركيز على تكوين رأس المال العيني كعنصر رئيسي في عملية التنمية، وهنا نعرض للمبررات الرئيسية لضرورة إعطاء الأولوية للاستثمار في إنشاء طاقات إنتاجية صناعية، أي إعطاء الأولوية للتنمية الصناعية على أساس أن البلد المتخلف يعني قبل كل شيء الوضع المتخلف للصناعة، وكان الاقتصاد راسخاً لدى غالبية الاقتصاديين ورجال الحكم في البلاد النامية أن مهام التنمية الصناعية لا تختلف في جوهرها عن مهام التنمية الاقتصادية بشكل عام، وأنه لا بد من التصنيع للقضاء على التخلف الاقتصادي من خلال الاستفادة من أحدث وسائل التكنولوجيا حتى يمكن تطوير وتحديث مختلف أنشطة الاقتصاد القومي وتحقيق انطلاقته الذاتية

في مسار التقدم الاقتصادي والاجتماعي بالقضاء على البطالة ورفع المستوى المعيشي والثقافي لأفراد المجتمع.

حـيث أكد آرثر لويس (A.lewis) أن جوهر عملية التنمية الاقتصادية يقتصر نجاحها على تحقيق زيادة في التراكم الرأسمالي بما في ذلك المعرفة والكفايات، وكان يجادل بثقة أن على الاقتصاد المتخلف الذي يزيد سكانه بمعدل 2% كي يحقق ارتفاعاً فـي معـدل نمـو نصيب الفرد قدره 2% يجب أن يرتفع بالطبع نمو دخلـه القومي بمعدل 4%، ولكي يحقق هذه الهدف عليه أن يدخر ويستثمر ربع دخله القومي سنوياً، فعلـيه أن يرفع ادخاره الاختياري من 12%-15% ويضيف إليـه ادخاراً إجبارياً إلى ما يقارب 10%-13% ورأيه أن ما ينقص البلاد النامية ليس وسائل توفير هذه الموارد الضـخمة ولكـن التصـميم والإرادة (عجمية، قريضة، 1986) حيث يتكون نموذج الاقتصاد القومي (الذي يتعامل معه لويس) من قطاعين :-

أ- **قطـاع تقلـيدي أسماه قطاع الكفاف Rural subsistence sector** ويتميز بهبوط إنتاجية العامل فيه إلى الصفر أو أعلى قليلاً.

ب- **قطـاع صناعي حديث Modern urban industrial sector** ترتفع فيه إنتاجية العامل وتتحول إليه بشكل تدريجي ومنتظم القوة العاملة الرفيعة والمتوفرة في القطاع التقليدي.

والفكرة الرئيسية في نموذج لويس للنمو تعتمد على عنصرين هامين هما :-

1- عملية تحول العمالة من القطاع التقليدي إلى القطاع الصناعي.

2- نمو وزيادة حجم العمالة في القطاع الصناعي الحديث.

وكـلا العنصرين محفزين بزيادة الناتج في القطاع الصناعي ويزيد الناتج في هـذا القطـاع بمعـدل أسرع كلما ارتفع معدل التراكم الرأسمالي فيه، أي كلما حدث توسعاً في الاستثمار في هذا القطاع، الأمر الذي يتوقع حدوثه طالما ظلت أرباح طبقة الرأسماليين أعلى من مستوى التكلفة (الأجور والخامات).

ويعـتمد نمـو الاقتصـاد القومي – في نموذج آرثر لويس–على نمو القطاع الصـناعي فـي الحضر، فهو في نظره القطاع الرائد الذي يتحقق فيه النمو بمعدلات كبيرة وهو القطاع الديناميكي ومنه وبه تنجذب لأعلى باقي القطاعات من خلال الآثار الإيجابية التي يولدها نمو هذا القطاع، حيث يفترض هذا النموذج – ضمنياً – تناسب الـزيادة في تحول العمالة غير الماهرة من القطاع التقليدي إلى القطاع الصناعي مع معدل التراكم الرأسمالي في هذا القطاع (الأرباح المعاد استثمارها) فكلما زاد التراكم الرأسمالي زاد نمو القطاع الصناعي وزاد الطلب على العمال (سلامة، 1986).

ويـرى كـذلك البروفسور روستو " Rostow" في نظريته عن مراحل النمو الاقتصـادي مـن خـلال دراسة التطور الاقتصادي للبلاد المتقدمة، إن عملية النمو الكاملـة تمر بخمس مراحل هي: مرحلة المجتمع التقليدي، مرحلة التهيؤ للانطلاق، مرحلة الانطلاق Take off stage ومرحلة النضج ومرحلة الاستهلاك الوفير.

ويخلـص روسـتو مـن تحلـيله إلى أنه لكي تصل البلاد النامية إلى مرحلة الانطـلاق التـي تكسب نموها صفة الاستمرار يجب أن تحقق ثلاثة شروط مترابطة يقـف على قمتها الارتفاع بمعدل تكوين رأس المال فعليها أن تزيد نسبة الاستثمارات المنـتجة إلـى 10% مـن ناتجها القومي وأن يظهر بها قطاع أو أكثر من قطاعات الصناعات التحويلية التي تحقق معدلات نمو عالية وأن تتواجد بيئة سياسية واجتماعية وثقافـية مـوافقة، وكـذلك يرى الاقتصاديون الاشتراكيون الجدد أمثال "بول باران" والـذين يـؤكدون علـى دور الدولة وليس المشروعات الخاصة في عملية التكوين الرأسـمالي اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية أن تكوين رأس المال على نطاق ضخم أمـر ضروري لتحقيق عملية التنمية التي شبهها بالطائرة التي تتطلب عملية إقلاعها أن تصل إلى سرعة عالية(عجمية، قريضة، 1986).

وقد برز تأثير زيادة حجم التراكم الرأسمالي في عملية التنمية الاقتصادية وذلك مـن خلال زيادة حجم ونطاق الصناعة التي تعتمد عليها خطط التنمية الاقتصادية بما يضـمن رفع المستويات والقدرات الإنتاجية للاقتصاد وتوفير فرص عمل من خلال

إنشـــاء العديـــد من المشاريع الصناعية الجديدة وتطوير المشاريع الصناعية السابقة، وهذا ما يتطلب زيادة في حجم التكوين الرأسمالي المستثمر، وإعادة استثمار الأرباح المحصــــلة مــــن خلال توجيهها نحو المشاريع الصناعية والتي تضمن رفع مستويات التنمية الاقتصادية وزيادة حجم النمو الاقتصادي المرغوب به، ولم يكن هناك اختلاف علـــى أولـــوية التصنيع بل كان الاختلاف على طبيعة الصناعات التي يتعين التركيز علـــى إنشاءها، فرأى البعض إعطاء أولوية البدء في القيام باستثمارات البنية الهيكلية Infrastructure، ولقطــــاع الصناعات الاستهلاكية الخفيفة وهو نمط النمو الصناعي الذي سلكته الدول الصناعية، في حين رأى البعض الآخر إعطاء الأولوية لصناعات الســـلع الوسيطة والثقيلة – الحديد والصلب مثلاً– ولصناعة الآلات والمعدات والذي يسمى " بالنموذج الروسي للتصنيع" وآخرون رأوا ضرورة تحقيق توازن بين مختلف الصناعات.

ولقـــد قـــدمت حجج قوية للتركيز على التنمية الصناعية كحل جذري لمشكلة التخلف الاقتصادي، ونجمل فيما يلي الحجج الرئيسية المؤيدة للتصنيع فيما يلي :–

1. الاســـتفادة مــــن تجربة الدول المتقدمة، فهي دول متقدمة لأنها أصبحت دولاً صـــناعية أي لأنهـــا تحـــولت من مجتمعات زراعية إلى مجتمعات صناعية، فالعلاقة بارزة ووثيقة بين التقدم الاقتصادي بوجه عام والتقدم الصناعي بوجه خاص.
2. النشـــاط الإنتاجـــي الصناعي نشاط ديناميكي بطبيعته بالمقارنة بجمود النشاط الإنتاجي الأولي الزراعي، وأن تنمية القطاع الصناعي سوف يتيح القدرة على اســـتيعاب فـــائض عنصر العمل والذي يتخذ شكل البطالة المقنعة في القطاع الزراعي والتي تشكو منه معظم البلاد المتخلفة.
3. إن تنمية القطاع الصناعي سوف يصحح الاختلال الهيكلي في الاقتصاد القومي للبلاد المتخلفة ويؤدي إلى تنوع منتجاتها وصادراتها ويحقق لها قدراً كبيراً من الاســـتقلال الاقتصادي والتحرر من التبعية الاقتصادية للخارج، فتنوع الإنتاج

المحلـــي والصـــادرات يــؤدي إلى التخلص من مخاطر التخصص في إنتاج وتصدير عدد قليل من السلع الأولية وما يصاحبه من تقلبات في حصيلتها من الـــنقد الأجنبي كما سيحول شروط التجارة Term of Trade لصالحها أو على الأقل يوقف اتجاه تحول شروط التجارة ضدها.

ومـــن الأسباب الرئيسية وراء التقلبات الشديدة فيما تحققه البلاد النامية من نقد أجنبي ضعف مرونة عرض صادراتها الأولية والزراعية مع استثناء سلعة يشتد عليها الطلب كالبترول – في مواجهة تقلب الطلب الخارجي عليها – كما أنـــه من الأسباب الرئيسية وراء اتجاه تحول شروط التجارة ضد صالح البلاد النامية المصدرة للمنتجات الأولية والزراعية بطء نمو الطلب الخارجي عليها بســبب الــبدائل الصناعية للمنتجات الأولية ونمو الطلب على السلع الزراعية والغذائـــية بمعدل أقل من نمو الدخول في البلاد المستوردة بفضل قانون انجل Engel'slaw عكس الحال بالنسبة للطلب على المنتجات الصناعية، وعليه فإن التصـــنيع بتـــنويعة الإنتاج والتحرر من التخصص الشديد من إنتاج وتصدير المنـــتجات الأولية سوف يزيد من مرونة عرض صادرات البلاد المتخلفة مما يتـــرتب علـــيه قدراً من الاستقرار في حصيلتها من النقد الأجنبي ويرفع من معـــدل نمو الطلب على صادراتها ويعمل على إيقاف اتجاه التحول في شروط التجارة ضد صالحها

4. إن تنمية النشاط الإنتاجي الصناعي يلعب دوراً هاماً في مجال تثقيف وتدريب الأيدي العاملة بالمقارنة مع النشاط الإنتاجي في القطاعات الاقتصادية التقليدية ممـــا يفـــتح آفاقـــاً واسعة لخلق خبرات ومهارات جديدة وتشيع روح الانتظام والدقة وإدراك أهمية الوقت، فالقطاع الصناعي يخلق " وفورات خارجية" تدفع عجلـــة الـــتقدم الاقتصادي أكثر جداً من القطاعات الأخرى (عجمية، قريضة، 1986)، حـــيث أن تطور مهارة العاملين وزيادة خبرتهم من الممكن أن تؤدي إلى خلق تكنولوجية محلية قادرة على النمو الذاتي.

ومـــن أهم النماذج الاقتصادية التي تبين لنا العلاقة بين النمو ومتطلبات رأس المـــال هـــو ذلـــك النموذج الذي وضع خلال الأربعينات من القرن الماضي من قبل الاقتصـــادي البريطانـــي (Ray Harrod) والاقتصادي الأمريكي الذي يعمل فيMIT(Ivce-Domar)، وبســبب تشابه عملهما أصبح يعرف بنموذج هارود – دومار. ولهذا الـــنموذج تطبيقات في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والنامية، كما أنه يعكس أهمية ودور رأس المــــال فـــي عملية النمو. ويـــرتكز هـــذا النموذج علـــى معامل رأس المال – الناتـــج (Capital-output ratio)، والذي يعني عدد وحدات رأس المال اللازم لإنتاج وحدة واحدة من الناتج.

إن هـــذا المعامـــل يختلف من دولة لأخرى وحسب درجة التطور الاقتصادي والتكنولوجـــي. وقد يتمتع هذا المعامل بالاستقرار النسبي في الدول التي بلغت شوطاً بعيداً في التقدم العلمي والتكنولوجي وبحدود (3) أو (4).

أمـــا في البلدان النامية وحيث تحتاج في بداية عملية التنمية إلى رؤوس أموال كبيـــرة وخاصـــة عند البدء بإنشاء المشروعات الاستراتيجية كثيفة-رأس المال، فقد يكـــون المعامـــل مـــرتفعاً، ولكـــن نتيجة لاستمرار عملية التنمية الفعلية قد يبدأ هذا المعامـــل بالانخفـــاض نتيجة لظهور عوامل أخرى تؤثر في العلاقة بين رأس المال والناتج.

إن ارتفـــاع إنتاجـــية العمـــل، وزيادة مهارات العاملين والابتكارات والصيانة المستمرة وانخفاض الهدر كلها من العوامل التي تساعد على انخفاض هذا المعامل.

ولقـــد اســـتخدم مـــنطق نظريات روستو وهارود ودومار وأشباهها في تقديم التبريـــر الاقتصـــادي لتـــيار الاستثمارات الأجنبية داخل اقتصاديات البلدان الفقيرة والمـــتخلفة، فـــبعد أن استخدم هذا المنطق بنجاح لرفع معدلات النمو الاقتصادي في الدول الأوروبية وإعادة إعمار ما هدمته الحرب بعد الحرب العالمية الثانية من خلال خطـــة مارشال الامريكية، أعيد استخدام نفس المنطق من جديد مع بلدان العالم الثالث بالرغم من الاختلاف الكبير بين هذه الدول (سلامة، 1986).

ويبين معيار (كالنسيون – لبنشتاين Galenson - leibenstein) للاستثمار، أن المخطـط ربمـا يخـتار أن يستنبط استثمار أعلى لدعم معدلات نمو أكثر سرعة في المسـتقبل، إذ يقتـرح "كالنسيون – لبنشتاين" أن يتم اختيار المشروعات التي تعظم مسـتوى الادخـار وزيادة حجم الاستثمار، وهكذا يمكن تعظيم معدل الفائض القابل للاسـتثمار وذلك عن طريق التضحية بنسبة من الانفاق الموجه للاستهلاك لتوجيهها نحـو مشـاريع اسـتثمارية ربمـا تضمن زيادة حجم التراكم الرأسمالي التي تخلقه المشاريع الإنتاجية المقامة (Malecki,1991).

بعض استراتيجيات التصنيع

لقد نتج عن نهوض حركة التحرر الوطني في بلدان الدول النامية بعد الحرب العالمية الثانية طموح مشروع من شعوب هذه القارات الثلاث نحو تغيير موقعها من تقسـيم العمل الدولي، وذلك بإقامة قاعدة صناعية مستقلة في كل منها تؤدي إلى نسق صـيغة التخصـص الإنتاجي التقليدية، وقـد دفعت هـذه الضرورة التاريخية إلى إحداث ضغوط مباشرة وغير مباشرة على النظم السياسية في البلدان النامية من أجل التصنيع، فتمت محاولات للتنمية الصناعية بدأت زمنياً بتجربة "إحلال بدائل الواردات Replacement of import-substitutes " أو مـا يطلـق عليها سياسة أو استراتيجية " إحلال الواردات Import-substitutes " ثم أعقبتها تجربة " التصنيع الموجه للتصدير" Export-Ied Industrialization، أو ما يطلق عليها سياسة أو باستراتيجية " تشجيع" أو تنمية الصادرات (عبد الشفيع، 1981).

إن هذه الدول باتت تواجه مشكلة جديدة برزت أمامها ألا وهي مشكلة الاختيار بـين الصـناعات، وأي مـن هذه الصناعات تتناسب وظروفهم وطاقاتهم وامكاناتهم المتاحة، وهناك عدة خيارات مطروحة أمام الدول النامية للتصنيع :

1- الصناعات الهيكلية:

وقـوامها بـناء رأس مـال اجتماعي مستديم يقوم بتقديم الخدمات الضرورية اللازمـة لكل تقدم صناعي، وتوفير الخدمات المختلفة يؤدي إلى خفض نفقات الإنتاج

في الاستثمارات الأخرى، وتشمل صناعات المنافع العامة، خدمات النقل والمواصلات وتوليد القوى وشبكات المياه ومشروعات الري والصرف الصحي والتعليم وغيرها، وهي التي تعرف بالصناعات الهيكلية ولا يمكن لدولة تصبو نحو تحقيق معدلات سريعة للتنمية إهمال هذا النوع من الاستثمار، إذ أن الصناعة تحتاج إلى خدمات مشتركة تتمثل في حاجتها إلى الكهرباء والغاز والمياه والخدمات الهندسية العامة وخدمات النقل وغيرها، فإن لم تكن تكلفة تلك الخدمات مستكملة فإن الصناعة قد لا تظهر إلى حيز الوجود، وإقامة الصناعة في المراكز التي تتعرض فيها تلك الخدمات يؤدي إلى جذب صناعات أخرى مما يؤدي في النهاية إلى نمو مراكز الصناعة.

وتحتاج هذه المشروعات إلى رؤوس أموال باهظة سواء من النقد المحلي أو النقد الأجنبي كما تحتاج إلى فترة طويلة، فشق الطرق وتعبيدها وبناء وتشييد المدارس والمعاهد والموانـي وإقامة محطات الكهرباء والمياه- كل هذه وغيرها وتحتاج إلى أموال طائلة وخبرة متخصصة وفترة طويلة من الوقت، بالإضافة إلى إعداد القوى البشرية اللازمة لإقامة هذه المشروعات وصيانتها، لذلك كثيراً ما تؤجل العديد من الدول النامية بعضها على أساس أن تكاليفها الاقتصادية والاجتماعية تفوق مقدرتها مفضلة عليها إقامة صناعات يكون معامل الإنتاج إلى رأس المال فيها كبيراً (كالعديد من الصناعات الاستهلاكية التي لا تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة) إلا إنها سرعان ما يتبين أن التنمية الصناعية الطموحة تتطلب إحداث فائض في رأس المال الاجتماعي، بالإضافة إلى أن تحقيق هذا الفائض يحفز المنظمين على الاستثمار في المشروعات التي تقوم بالإنتاج مباشرة وذلك بالنظر إلى ما يتوفر لهذه المشروعات من خدمات رأس المال الاجتماعي بأسعار زهيدة (زهران، 1984).

2- الصناعات الإستخراجية

تختلف أهميتها من دولة إلى أخرى تبعاً لما تحويه من ثروات معدنية، ولذا يتعين أن تبدأ الدول النامية برامجها بإجراء مسح شامل لثرواتها المعدنية، وعمليات المسح الجيولوجي بدورها تحتاج إلى أموال طائلة وخبرات فنية عالية، لذلك نجد أن

معظـم الـدول الناميـة لا تعلم الكثير مما تحويه أراضيها من معادن ومواد ووقود وأمـلاح، ولقـد استأثرت الشركات العالمية الكبرى في الماضي بالقيام بهذه المهمة فحصـلت على امتيازات لفترات طويلة تعطيها الحق في البحث عن المعادن وغيرها واستغلالها مقابل اتاوات أو عوائد ضئيلة.

ولا شـك أن العديـد مـن الدول النامية وعلى الأخص بعد أن حصلت على اسـتقلالها وأحـرزت قدراً معتدلاً في التقدم في المجال العلمي، أصبحت قادرة وفي نفـس الـوقت واعـية لإجـراء الدراسـات اللازمة للتعرف على ثرواتها المكنونة واستغلالها بما يحقق لها أقصى فائدة ممكنة، حيث يمكن الإفادة من المنتجات المعدنية فـي إقامـة العديـد من الصناعات أو تصديرها إلى العالم الخارجي والحصول على عمـلات أجنبية ضرورية لاستمرار التنمية، ويتعين على الدول النامية أن تحقق أكبر إضـافة ممكـنة إلى دخولها من وجود المعادن فيها، إذ تستطيع إقامة معامل تكرير البترول والصناعات البتروكيماوية وتنقية النحاس وغيرها من الوحدات التي تزيد من قيم تلك الثروات (عجمية، قريضة، 1986).

ويشـير (سنجر) إلى أن كافة البلاد المتقدمة بلاداً صناعية على حين تشترك البلاد المتخلفة في أنها ليست بلاد صناعية، وبعبارات أخرى ليست صدفة أن الفجوة فـي الـدخل الـذي يفصـل البلاد المتقدمة عن البلاد النامية يوازيها اختلاف بنيان الاقتصـاد القومـي من اقتصاد صناعي متنوع في البلاد المتقدمة إلى اقتصاد يعتمد بصـورة رئيسـية علـى الـزراعة والمنتجات الأولية في الأقطار النامية، ومن هذا المـنطلق يذكـر أحد تقارير الأمم المتحدة أن الهدف النهائي للأقطار النامية هو أن يكون واضحاً وهو إنشاء اقتصاديات صناعية بحيث تكون تلك الأقطار لها من التنوع ما يشابه الحالة القائمة في الأقطار المتقدمة (النجار وشلاش، 1987).

3- الصناعات الإنتاجية

نجـد أن الهدف الأساسي للتنمية الاقتصادية هو توفير قدر متزايد من عوامل الإنـتاج بتوفيـر كمـيات متزايدة من السلع الوسيطة اللازمة لإنتاج الآلات ومعدات

الإنـــتاج الأخـــرى، أي توفيـــر طاقات جديدة للصناعات التي تنتج العديد من السلع الأساســية كالحديد والصلب والإسمنت والأسمدة والأدوات الهندسية وغيرها، ويعتقد الـبعض أن التنمية الصحيحة تقتضي خلق قاعدة صناعية استثمارية تفي باحتياجات الجهاز الإنتاجي من السلع الرأسمالية، وبذلك تحقق الدولة بناء إنتاجاً سليماً واستقلالاً اقتصادياً غير منقوص.

يشير الاقتصادي الأمريكي " هيرشمان" في نظريته "التنمية الاقتصادية بأسلوب الـنمو غيـر المـتوازن" في نظريته حول الترابطات التي تخلق عملية التصنيع في الاقتصـــاد علـــى إحداث مجموعة من الترابطات الأمامية والخلفية Backward and forward linkages حيث يؤكد " هيرشمان " في نظريته على أن مشكله البلاد المتخلفة لا تكمــن فـــي قصـــور المـــوارد الطبيعية أو في ندرة رأس المال، ولكن في ندرة المنظمين القادرين على اتخاذ قرارات الاستثمار، سواء كان هذا الاستثمار في القطاع العـــام أو القطـــاع الخاص، حيث يؤكد " هيرشمان" أن إنشاء صناعة جديدة كان من شـــأنها أن تشجع على نمو صناعات سابقة عليها في العملية الإنتاجية، أي صناعات تمـــد هذه الصناعة الناشئة بمنتجاتها، وتحفز وتعمل على إنشاء صناعات تسير عملية التنمية الاقتصادية بشكل حلقات متتابعة تؤدي إلى حصول دفعة قوية على الاقتصاد، يخلقها وفورات ناتجة عن الإنتاج الصناعي (الخليل، 1976).

ولا شـــك أن الـــنهوض الصـــناعي يتطلب زيادة في صناعات الإنتاج والتي تتصف بحاجتها إلى تكوينات رأسمالية بمعنى أن معامل الاستثمار يكون فيها مرتفعاً، ولمـــا كانت الدول النامية عموماً تعاني من شدة الندرة في رؤوس الأموال، لذلك نجد من ينادي بعدم قيام تلك الصناعات في مراحل النمو الأولي وإنما يتعين الانتظار حتى تتوفر رؤوس الأموال نسبياً.

ومـــن الأســـباب التي تدعو إلى تأجيل إقامة الصناعات الرأسمالية في الدول الناميـــة إلى مراحل تالية، إنها ارتادت الميدان الصناعي في وقت بلغت فيه الصناعة في الدول المتقدمة درجة عالية من التقدم، وعلى ذلك فأيسر للدول النامية أن تستورد

الآلات والعدد والمصانع من تلك الدول، إذ أنها ستكون في هذه الحالة أقل ثمناً وأكثر جـودة وإتقانـاً، ولا يجـب بحال من الأحوال أن تنحصر الصناعات الأساسية على المشروعات الكبرى، كمصانع الحديد والصلب والبتروكيماويات العملاقة، والتي عادةً تبهر الدول النامية وتستقطب كل جهودها، بل لا بد من توجيه قدر كبير من الاهتمام بالصـناعات الصـغيرة سواء كانت مغذية Upstream أو مستخدمة Down Steam، وبنظـرة سـريعة نحـو هـيكل الصناعة في الدول المتقدمة توضح مدى أهمية تلك الصناعات فلاشك أن البنيان المتكامل للتنمية الصناعية يحتم إقامة الصناعات المكملة والصـغيرة إلـى جانب الصناعات الأساسية، وتلعب الصناعات الصغير ة والمكملة دوراً بـارزاً فـي اقتصاديات الدول فهي تعد حقلاً هاماً لزيادة وتنمية كفاءة الموارد البشرية فنياً وإدارياً وتساهم بنسبة عالية من حجم الإنتاج والقيمة المضافة، لذلك فإنه مـن الضروري ‘يجاد نوع من التوازن بين الصناعات الأساسية والصناعات المكملة حتـى يمكن خلق كيان صناعي وطني فعال للإسهام في كسر حلقة التخلف (عجمية، قريضة، 1986).

4- الصناعات الصغيرة

تعرف الصناعات الصغيرة بأنها الصناعات التي تستخدم أقل من 10 أو 30 أو أقل من 50 عاملاً، حيث يختلف العدد حسب تشريعات الدول المختلفة.

ويبـرز دور الصناعات الصغيرة في تحسين المستوى السائد للفنون الإنتاجية وإيجـاد فرص عمل جديدة لفائض القوى العاملة التي تزيد عن حاجة الزراعة، وهذا يسـاعد علـى علاج مشكلة البطالة، هذا فضلاً عن الدور الذي تلعبه الحكومات في تحديـد إيقـاع التنمـية على نحو يمكنها من السيطرة على مسار التغير الاقتصادي والاجتماعـي على المدى البعيد، ولكي تتمكن حكومات الدول النامية من حشد وتعبئة كـل القـوى مـن أجل إنجاز أهداف التنمية والتي يتعين عليها إعداد وتنفيذ الخطة الاقتصادية العامة.

ومما يكسب هذه الصناعات أهمية أنها تعتمد على المواد الخام المحلية، كما أنها تنتج متطلبات المستهلكين ابتداء من السلع الغذائية إلى مجموعة أخرى من السلع تختلف في نوعها ومقدارها من دولة إلى دولة في مجالات إنتاج الملابس والصباغة والغزل والنسيج والتطريز والسجاد ثم مجموعة السلع المعدنية والهندسية، ويضاف إلى ذلك أن الصناعات الصغيرة أصبحت تؤدي أعمالاً تربطها بالصناعات الكبرى وفي مقدمة ذلك أجزاء السيارات والمحركات والتلفزيونات والدراجات وماكينات الخياطة لتجميعها في برنامج التصنيع الكبير (عبد الرسول، 1997).

وباختصار تتصف الصناعات الصغيرة بصفات تجعلها مؤهلة لظروف واحتياجات البلدان النامية لما تتصف به هذه الصناعات من عدم حاجتها إلى استيراد لتكنولوجيا معقدة وحديثة جداً، مما يخفف العبء على ميزان المدفوعات وعادة تستخدم المواد الأولية المتوفرة محلياً، وكذلك توفر العمل لعدد غير قليل من العاملين، وكونها تنتج بعض السلع الاستهلاكية التي تشبع جزء من الحاجات المحلية أو سلعاً نصف مصنعة تدخل في إنتاج الصناعات الكبيرة والمتوسطة، وتعمل على تطوير المهارات المحلية وتزودهم بالخبرة المتراكمة، وتعوض عن استيراد بعض السلع والخدمات الأجنبية ولا تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة، حيث يمكن للمدخرات الشخصية لأصحابها من سد احتياجاتها التمويلية عادةً.

5- صناعات الاستهلاك

يرى البعض أنه من الضروري إقامة صناعات تمد السوق بفيض من سلع الاستهلاك، فالزيادة في الدخول المترتبة على التنمية الاقتصادية ستؤدي إلى زيادة في الطلب على سلع الاستهلاك، ولذلك يتعين على الدول النامية أن تعمل على توفيرها قدر طاقتها وذلك حتى لا ترتفع أثمانها من ناحية أو تضطر إلى استيرادها من العالم الخارجي مما يترتب عليه تسرب قدر هام من قوتها الشرائية الأجنبية اللازمة لاستيراد السلع الضرورية لتنفيذ برامج التنمية، ومن الصناعات الاستهلاكية التي استهلت بها انجلترا أو بعض الدول الأخرى كسويسرا أو اليابان وكوريا نهضتها

الصـناعية هـي صـناعة المنسوجات والمنتجات الاستهلاكية الأخرى وخاصة ذات الاستعمال الشائع والعام لكي يشعر أبناء المجتمع ولو بشكل بسيط بثمار عملية التنمية ومنافعها وذلك لتفعيل مساهمتهم فيها.

ويـرى العديد من الاقتصاديين أن إقامة صناعات الاستهلاك في الدول النامية يعـد المـرحلة الأولـى في تصنيعها، وأن هذه المرحلة سيتلوها نشاطاً في مجالات الاسـتثمار الصناعي الأخرى، فسيترتب على إقامة تلك الصناعات اتساع السوق مما يدعـو إلى إقامة العديد من الصناعات الإنتاجية كصناعات الحديد والصلب والآلات والصـناعات الكهربائية والكيميائية والبتروكيماوية، وكلما اضطرد تقدم التصنيع بعد ذلـك زادت أهمية صناعات الإنتاج بالقياس إلى الصناعات الأخرى، وهناك من يرى أن التنمـية الصحيحة تقتضي خلق قاعدة صناعية استثمارية تفي باحتياجات الجهاز الإنتاجي من السلع الرأسمالية، وتؤدي إلى تحقيق توازن في عمليات التنمية.

ويركز " هوفمان" على أهمية صناعات السلع الاستهلاكية في مراحل التصنيع الأولى، فنجده يقسم مراحل النمو الصناعي إلى أربع مراحل مستنداً على نسبة القيمة المضافة لصناعات السلع الاستهلاكية إلى القيمة المضافة لصناعات السلع الرأسمالية (عجمية، قريضة، 1986).

ففـي المرحلة الأولى تكون نسبة القيمة المضافة لصناعات السلع الاستهلاكية إلى القيمة المضافة لصناعات السلع الرأسمالية 5 (±1) : 1

وفي المرحلة الثانية تصبح النسبة 2.5 (±5) : 1

وفـي المـرحلة الثالثة تصبح النسبة 1(±.5):1 أي تكاد تتساوى أهمية صناعات سلع الاستهلاك مع صناعات سلع الإنتاج.

وفي المرحلة الأخيرة تزيد نسبة القيمة المضافة لصناعات السلع الرأسمالية إلى القيمة المضافة لصناعات السلع الاستهلاكية.

معنـــى ذلك أن الصناعات الاستهلاكية تنال قدراً أكبر من الأهمية في مراحل التصـــنيع الأولـــى ثـــم بعد ذلك تزداد أهمية الصناعات الرأسمالية حتى تتفوق على الصناعات الاستهلاكية (عجمية، قريضة، 1986).

ويشير تقرير الأمم المتحدة إلى أن عملية النمو الصناعي في الدول النامية تمر من خلال ثلاث مراحل :

الأولــــى: وفـــيها تـــنمو صناعات تجهيز المواد الأولية للتصدير بالإضافة إلى نمو الإنـــتاج الصـــناعي للســوق الداخلـــي، وعلى الأخص إنتاج السلع الاستهلاكية غير المعمـــرة. ومن أمثلة تلك الصناعات : تجهيز وتعبئة السلع الغذائية والغزل والنسيج، الصـــناعات الجلديـــة والأحذيـــة، فالصـــناعة التي تقام خلال تلك المرحلة هي إنتاج مجموعة من السلع كانت الصناعات الحرفية التقليدية تقوم بها، أو إنتاج بعض السلع – سهلة الإنتاج- لإحلالها محل الواردات.

الثانـــية: وفـــيها تقام بعض صناعات السلع الرأسمالية الوسيطة كالإسمنت والأسمدة ومصافي البترول، هذا بالإضافة إلى إنتاج بعض سلع الاستهلاك التي تحتاج إلى قدر كبيـــر مـــن المعـــرفة مثل الأدوية ومستحضرات التجميل ومنتجات المطاط، وتتميز الصناعات الرأسمالية التي تقام في هذه المرحلة في أنها لا تعتمد على فروع الصناعة الأخـــرى ولكـــنها تجد أسواقاً لها في قطاعات الاقتصاد الأخرى كالزراعة والتشييد والنقل.

الثالـــثة: وفـــيها تقام صناعات تتطلب أشكالاً أعقد تركيباً، فتقام مصانع تجميع بعض المنـــتجات الهندســـية كالثلاجات والغسالات والسيارات، وتعتمد هذه الصناعات على بعض الأجزاء المستوردة من الخارج وعلى بعض الأجزاء المصنعة محلياً، ولا شك أن هذا يؤدي إلى نمو العديد من الصناعات المعدنية والكيميائية.

ولا شـــك أن اختيار الصناعات التي يتعين على الدول النامية اقتصادياً إقامتها مـــن الأمـــور الصعبة، ومما يزيد هذه الصعوبة أن عالم اليوم يتبع سياسات تجارية متباينة، وينبذ فكرة التخصص الدولي التي نادت بها نظريات التجارة الخارجية، حيث

افترضـــت عـــالم تســـوده حـــرية التبادل الدولي، إلا أنه من المهم عند اختيار أنواع الصـــناعات الأخـــذ بعين الاعتبار مدى الوفرة أو الندرة النسبية لعوامل الإنتاج التي تـــوجد في الدولة التي تبحث في موضوع اختيار صناعتها، إذ أن هذا يرتبط ارتباطاً مباشـــراً بمستوى تكاليف الإنتاج ومستوى الكفاية الإنتاجية في الصناعات التي تنوي إقامتها (عجمية، قريضة، 1986).

مشكلات التصنيع:

عمـــوما إن الاســـتثمار بمقدار 12-15 بالمائة من صافي الدخل القومي، أمر ضـــروري إذ أريد حقا، تنويع وتقدم الاقتصاد المتخلف عن طريق تنمية إمكانات من الدرجة الثانية والثالثة وان معدل الربح لاستثمار بمثل هذه النسبة يربو على المعدلات النمطية للنمو السكاني ويتيح مستويات من المعيشة مرتفعه كما يتيح تراكم الأرباح أو العائدات (آلان، 1986).

إن مـــن أهـــم ما تناولته خطط التنمية بدول العالم الثالث هو التصنيع، فجميع الـــدول النامـــية دون اســـتثناء اتجهت نحو التصنيع بدرجات متفاوتة لسد احتياجات مواطنـــيها وإشـــباع رغباتهم المتطلعة إلى بعض الرفاهية، وقد نجح البعض من هذه الـــدول فـــي تحقيق طموحها إلا أن البعض الآخر لم يحرز إلا تقدما ضئيلا (شاندرا، 1994).

حـــيث تعاني الدول النامية من مجموعة من المشاكل التي تعتبر عائقا أساسيا أمـــام تقدمها وتطورها، وتعيق برامج التنمية الاقتصادية الموضوعة في تلك البلدان، حـــيث أن هـــنالك دراسات عديدة أخذت بفكرة (حلقة الفقر المفرغة) التي تعاني منها الدول النامية والتي تشير إلى أن السبب الأساسي لانخفاض الدخل في الدول المتخلفة هـــو "فقـــرها" فانخفـــاض الدخل معناه عدم وجود الفائض للادخار، وبذلك لا تتوافر فـــرص التجمـــيع الرأسمالي وتنسب نـــدرة رأس المـــال فـــي انخفـــاض الإنتاجية (والإنـــتـــاج القومـــــي)، وبـــذلك يكون انخفاض الدخل سببا في استمرار انخفاض الـــدخـــل، ويعتبـــر البروفيســـور "تـــوركـــس" (R.Nurkse) من مشاهير المروجين

لهـذه الفكـرة ولكـنه ليس وحده المسؤول عنها بل إن أكثر من الكتاب والباحثين قد اتخـذوا منها قضية مسلمة إما لبداهتها الظاهرية، أو اقتناع بصحتها وسلامة منطقها (عجمية، 1983).

وحـيث أن الـزيادة التي حصلت في الإنتاج الصناعي للدول النامية لم تتغير بشكل ملحوظ بالمقارنة بالإنتاج الصناعي العالمي، حيث أن نصيب دول العالم الثالث من القيمة المضافة صناعيا بالنسبة لنصيب باقي دول العالم لم تحدث فيها زيادة تذكر، وكذلك إن مقدار ما يضيفه الإنتاج الصناعي لمجموع الناتج المحلي الإجمالي (GDP) يمثل قدرا صغيرا من الاقتصاد القومي بالنسبة لمعظم الدول النامية (شاندرا، 1994).

وفـيما يلـي أهم المشكلات التي تواجه عملية التصنيع التي ترمي القيام بها الدول النامية:

1-التمويل

يعتبـر التمويل عنصرا مهما من عناصر نجاح خطط التنمية الاقتصادية التي تقـوم بهـا الـدول النامية، حيث تصطدم الكثير من خطط التنمية في الدول النامية بانخفـاض نسـبة الإدخـارات المحلية ونقص في التمويل المحلي للمشاريع التنموية وخاصـة في القطاع الصناعي، الذي يعد القطاع الرائد في عملية التنمية الاقتصادية، ويعود السبب إلى ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك في الدول النامية الأمر الذي يسبب زيـادة الإنفـاق الاسـتهلاكي مقارنة بانخفاض الإنفاق الاستثماري في بعض الدول، وبمعنـى آخر إن نقص نسبة الإدخارات وارتفاع الميل للاستهلاك، يؤدي إلى توجيه الأمـوال والنفقات بصورة كبيرة نحو المشاريع الاستهلاكية التي لا تؤدي إلى تحقيق تـراكم فـي رؤوس الأموال اللازمة للقيام بالمشاريع الاستثمارية وخاصة المستقبلية (عجمية، 2002).

ويعـتقد بعـض الاقتصـاديين والسياسـيين أن أهم عقبة بوجه عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية هي افتقارها إلى الموارد الحقيقية اللازمة لتكوين رؤوس الأموال، ومرد ذلك هو أن الطلب على راس المال يحكمه الميل إلى الاستثمار، والذي

يتحدد أساسا بسعة السوق، وان عرض راس المال تحكمه الرغبة والمقدرة على الادخار وطالما ان الدخول منخفضة نتيجة لانخفاض القدرة على الإنتاج فان القدرة على الادخار كذلك منخفضة.

ويمكن شرح المقصود براس المال في الدول النامية، يقصد برأس المال "الكميات المتراكمة من المواد المادية التي تساهم بمرور الزمن في زيادة التدفق من السلع والخدمات وكثيرا ما نلمس اختلاف مفردات الكميات المتراكمة من الموارد المادية التي تتمشى مع هذا التعريف من دولة إلى أخرى.

فنجد أن بعض أوجه الإنفاق الاستهلاكي في الدول المتقدمة تمثل إنفاقا رأسماليا في الدول النامية. حيث تعتبر بعض الأدوات المنزلية في حضر وريف الدول المتقدمة مثل المطرقة وغيرها من أدوات النجارة والدراجة البخارية من السلع الاستهلاكية بينما تمثل أدوات إنتاج في بعض الدول النامية فالفلاحون في الدول النامية يستخدمون مثل هذه الأدوات يوميا في مجالات الإنتاج المختلفة.

كذلك فان العديد من الخدمات اليومية يتعين اعتبارها استثمارا وليس استهلاكا، ولعل أهمها خدمات التعليم والخدمات الصحية والتي اصبح يطلق عليها "راس المال الاجتماعي". فإذا أخذنا بهذا المفهوم، أي اعتبار الإنفاق على التعليم بمثابة تكوين راس المال- فانه في هذه الحالة يمثل من ثلث إلى نصف تكوين راس المال في الدول النامية، ويضيف الأستاذ ميردال Gunnar Myrdal صعوبة أخرى في التفرقة بين الاستهلاك والاستثمار إذ يدعي أن زيادة الإنفاق على السلع الاستهلاكية في الدول النامية يؤدي إلى زيادة مباشرة في الإنتاج، أي أن الاستهلاك في هذه الحالة يمكن اعتباره استثمارا. وتشير البيانات إلى أن زيادة الاستهلاك وتحسين نوعيته تؤدي إلى زيادة في الإنتاجية ومن ثم زيادة في الإنتاج، وعلى العكس فان نقص الاستهلاك الغذائي في الدول النامية تؤدي إلي نقص الإنتاج. فالإنفاق على التعليم والتدريب والأمور الصحية تعتبر إنفاقا استثماريا، وهذا ما أكده (شولتز).

ويمكـــن القـــول أن التنمية الاقتصادية تتطلب في أولى مراحلها ضرورة كسر دائـــرة ضعف المدخرات المحلية ألمواجهه نحو الأغراض الاستثمارية والعمل بكافة السـبل والأســاليب علـــى تكويـــن رؤوس الأمـــوال المطلوبـــة لعمليـــات النمـــو الاقتصـــادي (عجمية 2002).

2- مشكلة ضيق السوق المحلية

مـــن المشاكل الأساسية التي تواجه الدول النامية وهي في سبيلها نحو تحقيق تنمـــية الإنتاج والدخول مشكلة ضيق السوق المحلية، فالصناعات الجديدة التي يتعين إقامـــتها لامتصــــاص الفائض من الأيدي العاملة ولتحقيق زيادة في الدخل القومي قد تواجه العديد من الصعوبات بصدد تسويق منتجاتها نظرا لانخفاض الدخول وبالتبعية المقدرة على الشراء ولان نسبة بسيطة من الدخل تتراوح بين 5% الى10% تنفق على المنتجات الصناعية(عجمية 1986).

وقـــد أدت الـــثورة العلمـــية والتكنولوجية في مجال الصناعة إلى تعقد سلسلة التكنولوجـــيا تعقـــيدا شـــديدا وهـــو الأمر الذي سمح بنقل بعض الصناعات البسيطة تكنولوجـــيا من الدول المصنعة إلى البلاد المختلفة، هذا من جهة ومن جهة ثانية فان تلك الثورة قد رفعت من نسبة كثافة عنصري العلم والتكنولوجيا وعنصر راس المال في صناعات بعينها صارت هي صناعات "الطليعه" أو "القائدة" Leading Industries فـــي الـــدول المتقدمة بينما دفعت لإنشاء بمجموعة أخرى من الصناعات المغذية لها (وهـــي هنا صناعات كثيفة عنصر العمل) فلجأت الدول الرأسمالية المتقدمة إلى نقل بعـــض طاقـــات الصـــناعات الأخيـــرة إلى البلاد المتخلفة والتي تتميز بوفرة العمل وانخفـــاض مســـتوى الأجـــور (عـــبد الشـــفيع 1981) إضافة إلى مشكلة الضرائب التصاعدية وتلوث البيئة.

لـــذلك فـــان عملـــية التنمية الاقتصادية تتطلب توزيعا متوازنا لبرامجها على مخـــتلف أوجـــه النشاط الإنتاجي فالتصنيع بمعنى إنشاء صناعات جديدة استهلاكية،

وإنتاجية يتطلب ذلك خلق أسواق محلية ودولية لتصريف السلع الإنتاجية الاستهلاكية المصنعة الفائضة عن حاجة السوق المحلية أو السلع الموجهة للتصدير.

لـــذلك يتعـــين علـــى الدول النامية أن تدقق في اختيار الصناعات التي تقيمها فتخـــتار تلـــك التـــي تلقـــى سوقا واسعة في الداخل، كما تقيم الصناعات التي يسهل تصريف منتجاتها في الأسواق الدولية، وقبل كل شيء يتعين ان تختار تلك الصناعات التي تتمتع بمزايا نسبية في إنتاجها.

ويتعـــين على الحكومات أن تشجع الصناعة والزراعة لتساعدها في تصريف فـــائض إنـــتاجها فـــي الأسواق الخارجية وذلك حتى تتمكن من تدبير قدر كبير من حاجاتها إلى النقد الأجنبي (عجمية 1986).

إن ضـــيق حجـــم الســـوق فـــي الدول النامية لا يسمح باستغلال كامل الطاقة الإنتاجية للمشروعات المقامة أو حتى نصفها أحيانا مما يؤدي إلى ارتفاع معدل تكلفة الـــوحدة المنـــتجة وبذلك تضعف قدرتها التنافسية للسلع المثيلة سواء في داخل البلد النامي أو خارجه.

3- العامل الخارجي

تبدأ مشاكل التجارة الخارجية للبلدان المتخلفة من اعتمادها على تصدير منتج واحـــد أولـــي أو عـــدد محدود من المنتجات غير المصنوعة. وبما إن خطط التنمية الاقتصـــادية فـــي تلك البلدان النامية مرتبطة بما تصدره من مواد أولية، وما تتسم به تجـــارة هـــذه المـــواد مـــن عدم الاستقرار والتعرض إلى ضغوط وظروف داخلية وخارجـــية لها أثرها في تذبذب كميتها وأسعارها، لذلك فان خطط التنمية الاقتصادية للسوق تتعرض هي الأخرى للتطرف وعدم الاستقرار، وذلك بسبب تعرضها للنقص في مخزونها من العملة الأجنبية اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية.

يضـــاف إلى ذلك إن ما تتبعه البلدان المتقدمة من سياسات تجارية واقتصادية دولـــية مـــن شـــانها عـــرقلة انسياب المنتجات الأولية إليها من الخارج، فالضرائب

الجمـــركية العالية والقيود الكمية على واردات هذه البلاد من المواد الأولية تهدف في الواقع إلى تشجيع منتجاتها من السلع المنافسة والبديلة لمنتجات العالم الثالث.

وفـــي تصريح لرئيس صندوق النقد الدولي وضح بأن"خسارة الدول النامية غير البترولية الناجمة عن تدهور شروط التجارة خلال السبع سنوات (1973-1979) قد بلغ حوالي80 مليار دولار(1980Finance and Development).

ويعبـــر أحـــد الكـــتاب الفرنسيين عن هذه المأساة بان "هذه الفجوة بين الدول المـــتقدمة والـــدول النامـــية تنظر إليها هذه الدول الأخيرة ليس فقط باعتبارها سبب لتأخـــرها ولكـــن أيضا باعتبارها نتيجة لأسلوب النصب الذي تمارسه الدول المتقدمة على مواردها من خلال نظام غير عادل للتجارة الدولية" (1979 , M. Godet).

ويشـــير إلى الفارق الكبير الذي تعاني منه الدول النامية في علاقاتها التجارية التبادلية مع الدول المتقدمة، حيث تتجه معدلات التبادل الدولي لغير صالح صادراتها وحـــيث تمـــيل أســـعار صادراتها من المنتجات الأولية إلى الهبوط والتقلب، وحيث يتراخى نصيبها من التجارة الدولية لما تواجهه من إجراءات حماية وقيود جمركية في أســـواق الـــبلدان المتقدمة وحيث تتعاظم حاجتها، بسبب زيادة السكان، إلى الصرف الأجنبي في ظل ارتفاع أسعار الفائدة ومعدلات التضخم العالمية (سلامة 1986).

يضاف إلى ذلك ارتفاع تكاليف إنتاج السلع المصنعة في الدول النامية وبالتالي فقـــدان قـــدرتها التنافســـية فـــي السوق العالمية، وأيضا ضعف القدرات والكفاءات التكنولوجـــية المتوفـــرة فـــي البلدان النامية، كل هذا من شأنه أن يضعف دور الدول النامـــية فـــي السوق العالمية، كما تعاني الدول النامية من الحصول على التكنولوجيا الحديثة، وخاصة تلك التي تحتاجها لإقامة صناعه حديثة بسبب ارتفاع كلفتها وبعض الشروط الثقيلة التي تواجهها.

دور السياسات النقدية والمالية في معالجة مشكلات التصنيع:

يبـــرز تأثيـــر السياسات النقدية والمالية في معالجة المشكلات التي يعاني منها القطـــاع الصناعي، وذلك من خلال استخدام أدواتها المختلفة، التي تمثل مجموعه من

الإجــراءات والحلول الموضوعة لتنشيط القطاعات الاقتصادية بصفة عامة، والقطاع الصناعي على نحو خاص.

السياسة النقدية، "مفهومها، أدواتها. الدور الذي يمكن ان تلعبه في تحفيز الصناعة"

ارتــبط مفهوم السياسة النقدية منذ نشأته كمفهوم محدد في القرن التاسع عشر بنشأة وظهور البنوك المركزية. ويمكن ملاحظة هذا الارتباط من التعريفات المختلفة للسياســة الــنقدية. فقد عرفها "جونسون (Johnson) بأنها السياسة التي يتبعها البنك المركــزي للــتحكم بعــرض النقد كوسيلة لتحقيق أهــداف السياســة الاقتصاديــة العامــة للدولــة (Johnson , 1969).

أمــا ريتــر (Ritter) فقــد عــرفها بأنها تلك الإجراءات التي يتخذها البنك المركزي بهدف التحكم بعرض النقد في الاقتصاد الوطني، بحيث يتناسب هذا العرض مع النمو في الإنتاج السلعي والخدمي (L.Ritter , w. sliber,1973).

أما الاقتصادي كلايس (Klise) فقد كان اكثر تفصيلا إذ عرفها بأنها قدرة البنك المركــزي علــى استخدام أدوات نقدية معينة مثل سعر الخصم والاحتياطي الإلزامي وعمليات السوق المفتوحة من اجل التأثير في الأهداف الاقتصادية النهائية للدولة مثل النمو الاقتصادي ومحاربة البطالة (O.Kamerseren. 1976).

أمــا لــورنس (Laurance) فقــد عرف السياسة النقدية بأنها "تلك السياسات والإجــراءات التي تتبعها السلطات النقدية في العالم والمتمثلة بالبنوك المركزية والتي تهــدف إلــى تحقــيق معدلات نمو اقتصادية مناسبة للقطاعات الإنتاجية داخل الدولة وضــمان استقرار قيمة العملة الوطنية وتسريع عملية التنمية الاقتصادية ضمن إطار السياسة الاقتصادية العامة للدولة (L.laurance. 1985).

ولقــد حظــيت السياسة النقدية بأهمية أساسية عند الاقتصاديين الكلاسيك من خــلال النظــرية الكمــية الــنقدية حيث أكد بان الكمية النقدية تؤثر في المتغيرات الاقتصــادية الكمية في الفترة القصيرة إلا أنها في الفترة الطويلة سيكون تأثيرها في المستوى العام للأسعار فقط.

وبعـد حـدوث أزمـة الكساد العالمي (1929-1933) تغيرت هذه النظرة بعد ظهور "النظرية العامة لكينز"، وبعد أن تبين آن هناك عوامل نقدية أخرى، بالإضافة إلى عرض النقد تؤثر هي أيضا في الطلب الكلي الفعال في السوق، من أهمها سرعة التداول النقدي التي ظهر أنها لم تكن ثابتة كما افترضها الكلاسيك من قبل. بالإضافة إلـى أن عرض النقد لا ينحصر تأثيره في المستوى العام للأسعار فقط، وانما يتعدى ذلـك أيضـا إلـى حجم الدخل القومي ومستوى الإنتاج، وتوزيعهما وحجم الادخار، ومستوى الاستثمار والتراكم الرأسمالي، واخيراً مستوى الاستخدام، لذا فقد اصبح من الواجـبات الضـرورية للسلطة المركزية سواء كانت نقدية أو مالية آو غير ذلك. أن تعيـر اهـتمامها لـيس إلى كمية النقد فقط، وانما أيضا أن تأخذ بنظرة الاعتبار ما تسـتطيع أن تمارسه من تأثير في حجم الدخل القومي وتوزيعه، وتراكم راس المال وتـوزيعه بين القطاعات الاستهلاكية والإنتاجية باستخدام السياسة النقدية(السيد علي والعيسى، 2004).

أمـا الاقتصـاديون الكينـزيون المحدثـون أمثال (Modiglinani, J. Tobin) وغيـرهم فقـد وضحوا في نماذجهم الاقتصادية الدور الذي يمكن أن تلعبه السياسة الـنقدية وتأثيرها في المتغيرات الاقتصادية حتى في أوقات الركود، إن سياسة نقدية توسعية يمكن أن تحفز النشاط الاقتصادي عن طريق التأثير في الاستثمار واستهلاك السلع المعمرة.

أما النقوديون Monetarists من مدرسة شيكاغو من أمثال Milton friedman and Anna shwartz وغيرهم فقد أكدوا على الدور الأساسي للسياسة النقدية، حتى انهمـا قـالا بـأن التضخم في كل زمان ومكان هو ظاهرة نقدية، وقد أعاد فريدمان صياغة النظرية الكمية النقدية كدليل على تناغمه مع الفكر الكلاسيكي.

أدوات السياسة النقدية

إن القـوة الأساسية للسلطات النقدية، تنطلق من خلال قدرتها على التأثير على كمـية النقود وحجم الائتمان من خلال زيادة أو تخفيف حجم الاحتياطات لدى الجهاز المصرفي ولدى الأفراد أيضا من خلال وسائل عديدة يمكن تصنيفها إلى ما يلي:

1- الوسـائل غيـر المباشرة (الوسائل الكمية) حيث انطلقت هذه التسـمية من خلال تأثير هذه الأدوات تأثيرا غير مباشر على كمية النقود، وتشتمل هذه الأدوات على:

أ- نسبة الاحتياطي القانوني.

ب- سياسة سعر الخصم.

ج- عمليات السوق المفتوحة.

2- الأدوات المباشرة (الوسائل النوعية). ويمكن بيان هذه الأدوات من خلال ما يلي:

1-الأدوات الكمية. ويمكن توضيحها بما يلي:

نسبة الاحتياطي القانوني الإلزامي

وهي نسبة يفرضها المصرف المركزي على الودائع في المصارف التجارية، ويحـتفظ بها لدى البنك المركزي، وتلعب هذه الأداة دورها في التأثير على الرصيد الـنقدي للمصـارف التجارية وبالتالي التأثير على كمية النقود في التداول، ويستطيع البـنك المركـزي أن يغيـر هـذه النسـبة ارتفاعا أو انخفاضا وذلك وفقا للظروف الاقتصادية سواء كـان انكماشا حيث تقل هذه النسبة فـي أوقات الركود وتزداد في أوقـات التضخم (عبد الرحيم، 1998).

سعر إعادة الخصم

هـو عـبارة عـن سعر الفائدة الذي يحصل عليه البنك المركزي من البنوك الـتجارية عـندما تقترض منه أو تبيع له بعض أصولها (شاميه وارشيد 1993). إذ يكـون بإمكانـه تغيير سـعر خصمه للأوراق التجارية المقدمة إليه من المصارف الـتجارية قبل أن يحين موعد استحقاقها، وغالبا ما يخفض البنك المركزي من سعر

إعـــادة خصـــم الأوراق الـــتجارية (الكمبيالات التجارية وحوالات الخزينة) في أثناء فتـــرات الركود والانكماش الاقتصادي، بهدف زيادة مقدرة المصارف التجارية على مـــنح الائتمان المصرفي ثم تنشيط حجم الطلب الفعلي في السوق، ويعد سعر الخصم بمـــثابة فائـــدة مـــن المصارف التجارية، بذلك يستطيع في التأثير على كمية الائتمان المصرفي الذي تقدمه هذه المصارف لمن يطلبه ويرفع من سعر إعادة الخصم أوقات التضخم (الشمري1999).

ويمكن أن يستخدم البنك المركزي هذه الاوراق، لتخليص ما تتعرض له بعض البنوك التجارية من مشاكل وخاصة مشكلة نقص السيولة.

عمليات السوق المفتوحة

حـــيث يقوم البنك المركزي من خلال هذه الأداة، ببيع وشراء الأوراق المالية الحكومـــية (ســـندات حكومـــية، اذونات خزينة، سندات الادخار الإجباري) وغيرها، وتتميـــز هـــذه الأداة بأهمـــية كبيرة انطلاقا من تأثيرها على الرصيد النقدي للبنوك الـــتجارية، والـــذي يؤثـــر بشكل كبير على عرض النقود من خلال آلية خلق النقود، ويقـــوم البنك المركزي بأداء هذه العمليات من خلال تقسيمها إلى قسمين؛ يضم القسم الأول "العملـــيات الديناميكـــية"، وهـــي العمليات التي يقوم بها البنك المركزي بهدف التأثيـــر على حجم الرصيد النقدي. والقسم الثاني "العمليات الدفاعية"، وهي العمليات التي يقوم بها البنك المركزي من خلال التعامل بالأوراق المالية كإجراء مضاد لأثار أخـــرى قـــد تظهر وتؤدي إلى عدم الاستقرار مثل آثار تغيرات ودائع الخزينة بشكل مستمر.

وتتميز هذه الأداة كونها لها تأثير سريع ومباشر، حيث يستطيع البنك المركزي أن يـــتدخل بهدف تغيير حجم الرصيد النقدي ومن ثم عرض النقود وكذلك تتسم هذه العمليات بالمرونة، حيث يستطيع البنك المركزي أن يقوم ببيع وشراء الأوراق المالية الحكومـــية بأي قدر يشاء سواء كان صغيرا أو كبيرا ووفقا للهدف المرسوم. وأيضا إمكانية التحكم بهذه الأداة من قبل البنك المركزي بصورة تامة، وتتميز سهولة تغيير

الاتجاه، حيث يستطيع البنك المركزي التحول من بائع ألي مشتري أو بالعكس، عندما يشـعر ان هـناك خطأ ما في تقدير كمية النقود المراد تغييرها (عبد الرحيم 1998). ويستخدمها البنك المركزي أيضا لمعالجة المشكلات الاقتصادية كالتضخم والركود.

إن اسـتخدام البنك المركزي لهذه الأدوات يتطلب وجود سوق مالي وجهاز مصرفي متطور إضافة إلى الوعي المالي والمصرفي العالي.

2- **الأدوات النوعية:** ويمكن بيانها بما يلي:

عـندما نتطرق إلى الوسائل النوعية نجد أن هذه الوسائل هي الأكثر استخداما في الدول النامية، مقارنة بالدول المتقدمة، والسبب هو فاعلية هذه الوسائل في الدول النامية، على عكس من الوسائل الكمية التي لا تجد النجاح التام عندما تطبق في الدول النامـية، وذلك لأسباب تتعلق بظروف وأوضاع الدول النامية والتي نذكر منها غياب الوعـي المالـي والمصـرفي وكذلك تخلف العادات المصرفية وتأخر الجهاز المالي والمصـرفي وأيضـا ارتفـاع الميل للاكتناز غير الإنتاجي في هذه الدول ومن هذه الوسائل:

1- (تحديـد السقوف الائتمانية) وفقا للهدف المرسوم، فمثلا عندما تهدف التوجهات الاقتصـادية إلى تشجيع قطاع معين فنقوم بتوفير قروض بفترات طويلة نسبيا، وهذا يعتبر عامل محفز للمشاريع العاملة في قطاع معين.

2- وكـذلك التميـز فـي معدل الفائدة، بمعنى وجود تفاوت في معدل الفائدة حسب أهمية المشاريع والقطاع الاقتصادي.

3- تنظيم الاقتراض بضمان الإنتاج أو سلعة معينة،والهدف منها هو إعطاء نوع من المـرونة لهذا النوع من الإنتاج بحيث تضمن الدولة بان يتجه المنتج إلى إنتاج نـوع محدد من السلع حسب أهميتها أو قد يلجأ إليها في بعض الأحيان بضمان أوراق مالية كالأسهم مثلا في هذا المشروع المعين وخاصة في بورصة الأوراق المالـية. وتهـدف هـذه الآلـية، التحكم في نشاط البورصة والحد من عمليات المضاربة.

4- تحديـــد التوزيع الهيكلي للائتمان في مختلف القطاعات وخاصة الدول التي تتبع تخطيط اقتصادي، ويكون للقطاع العام دور مهم في الاقتصاد.

5- توجـــيهات البـــنك المركزي وتعليمات تصدر عنه تبلغ بها البنوك التجارية من خـــلال لقـــاءات وتلتـــزم بها لتفادي او لتجنب حدوث مشكلة معينه، وقد تطرق أحيانا بعض العقوبات على المصارف التي لا تلتزم بهذه التوجيهات. وعادة يلجأ البـــنك المركـــزي إلى أسلوب الإقناع الأدبي لتوجيه النشاط المصرفي لتطبيق السياســـة التي يتبعها البنك المركزي تجاه القطاعات الاقتصادية او اتجاه مسائل محددة بما يتفق مع سياسة الدولة الاقتصادية.

دور السياسات النقدية في توجيه وتطوير القطاع الصناعي:

تمـــثل أدوات السياسة النقدية وسيلة مهمة يستخدمها البنك المركزي في التأثير علـــى النشاط الاقتصادي بصورة عامة، وعلى القطاعات الاقتصادية التي لها أولوية فـــي خطـــط التنمـــية مثل قطاع الصناعة بصورة خاصة، وخاصة استخدام الأدوات النوعـــية والتـــي لهـــا مساس كبير في الوضع والنشاط الاقتصادي، حيث تبرز قدرة الحكـــومة فـــي استخدام أدوات نقدية معينة كسعر الفائدة والسقوف الائتمانية من أجل التأثيـــر في الأهداف الاقتصادية وتغير عرض النقد في سوق النقد، وكذلك التأثير في ســـعر الصـــرف فـــي ســـبيل رفع معدلات النمو الاقتصادي وتوفير المناخ المناسب والظـــروف الملائمـــة لتوجـــيه النشـــاط الاقتصادي ضمن خطط التنمية الاقتصادية الموضـــوعة، حيث أن قيام السلطة النقدية بإجراءات نقدية توسعية تؤدي إلى تخفيض ســـعر الفائـــدة مـــن شـــأنه أن يخفـــض من كلفة الائتمان مما يحفز كلاً من الطلب الاســـتثماري والاســـتهلاكي من ناحية أخرى فإن انخفاض معدلات الفائدة يؤدي إلى انخفـــاض قـــيمة العملة الوطنية (في حال التعويم الحر) مما يؤثر إيجاباً على صافي الطلب الخارجي (قيمة الصادرات من السلع والخدمات مطروحاً من قيمة المستوردات من السلع والخدمات) (عوض، 1994).

ويبــرز دور الجهــاز المصــرفي فـــي تجميع المدخرات وتنميتها وتيسيرها للاقتراض والتوسع المضاعف في وسائل الدفع التي يقوم بها الجهاز الائتماني، حيث يضم هذا الجهاز جميع المؤسسات المتعاملة في السوقين النقدي والمالي والتي تعكف علـــى تعبــئة المــوارد الادخارية والقيام بدور الوسيط بين المقرضين والراغبين في الاقتراض.

ويضطلع الجهاز المصرفي بالوظائف الاقتصادية التي تتمثل في خلق الائتمان والإيداع والاقتراض، إضافة إلى الوظيفة النقدية التي تبرز كونه يقوم بتغذية الاقتصاد القومي بالنقود مع تنظيم تداولها، وكذلك مد الوحدات الاقتصادية برؤوس الأموال مع الهيمنة على تداولها.

إن البــنوك هي المؤسسات المالية التي تخلق الائتمان أي مبادلة نقود حاضرة لقــاء وعــد بــنقود آجلة، والبنك المركزي باعتباره بنك الحكومة وبنك البنوك يتوج الــنظام المصــرفي ويهيمن على سياسة الائتمان فهو الذي تعهد إليه الحكومة بسلطة إصــدار الــنقود وتعهــد إلــيه بودائعها، كما أن البنوك الأخرى تأتمنه وتحتفظ لديه بودائعها فيتخذها وسيلة يتحكم بها في سياسة الائتمان.

يبرز دور سياسات البنك المركزي في التأثير على القطاع الصناعي من خلال مــا يرســمه من خطط ومناهج تتمثل في تقديم القروض المباشرة وفي سعر الخصم للبنوك الصناعية وفي ضمان سنداتها وزيادة قيمة ما تضمنه من سلف كما هو الحال فــي اليابان وتارة في تخطيط سياسة التسليف الصناعي والإشراف عليها وأخرى في الإقراض المباشر لرجال الصناعة على نحو ما انتهجته البرازيل واستراليا.

ويعتبر تقديم البنوك التجارية للقروض الصناعية إحدى وظائفها، أحياناً، وهي وإن كانــت قــد نــأت مــنه في بعض البلاد فإنما كان هذا راجعاً إلى تأخر الوعي الصناعي وإلى تأثير البنوك الأجنبية – المسيرة بالمصالح الأجنبية.

وقــد تقــدم البنوك التجارية القروض إلى مؤسسات التسليف الصناعي سلف قصــيرة الأجــل أو بالخصم وأحياناً تشترك مع البنوك الصناعية في منح القروض

للمشـــروعات الصـــناعية (حجيــر، 1984)، كما تلعب البنوك الصناعية المخصصة خاصة في الدول النامية بتقديم القروض بقصد إنشاء صناعات جديدة أو توسع ودعم القـــائم منها، كما هو الحال في الأردن حيث يقوم بنك الإنماء الصناعي بالاضطلاع بدور مهم في تقديم الائتمان الصناعي.

السياسة المالية مفهومها، أدواتها، الدور الذي يمكن أن تساهم فيه بتشجيع وتحفيز الصناعة:

لقــد اختلف مفهوم السياسة المالية من فلسفة لأخرى، وبذلت محاولات كثيرة لتعــريف السياســة المالــية واخــتلفت باختلاف المراحل الزمنية والظروف الفكرية والاقتصادية والسياسية، ولا بد لنا أولاً من معرفة أصل لفظة المالية ومن أي الكلمات جاءت، ونرى أن الكتاب الاقتصاديون يردونها إلى كلمة فرنسية قديمة (**Fisc**) والتي تعني حافظة النقود أو الميزانية (الشيخ، 1969).

وبــذلك نجــد أن هــذه الكلمة تعكس ترادفاً في المعنى ما بين السياسة المالية وسياســة المــوازنة العامة، وهذا الترادف والتداخل نجده في إطار النظرية التقليدية والتــي كانــت فلسفتها تقوم على أساس الحرية الاقتصادية للفرد، ومبدأ الحياد المالي وضرورة المحافظة على توازن الميزانية (المحجوب، 1983).

فقــد عرفها باش (Bach.1971) بأنها " استخدام الإنفاق الحكومي والضرائب والاقتراض لزيادة أو إنقاص الطلب الكلي حسب مقتضيات الحالة الاقتصادية السائدة، ولتحقــيق أهــداف النمو الاقتصادي وتخفيض معدلات البطالة وإعادة توزيع الدخل بصورة عادلة قدر الإمكان.

ومــن الجديــر بالذكــر أن باش (Bach) من خلال تعريفه للسياسة المالية لم يتطرق إلى استقرار الأسعار والأهداف السياسة الأخرى، وكذلك لم يتعرف للأهداف السياســية، وقــد ركز باش (Bach) على أهداف النمو الاقتصادي وتخفيض البطالة وإعادة توزيع الدخول.

كمـــا عـــرفت السياسة المالية بأنها " عبارة عن الجهود والمحاولات الحكومية المعتمدة لتحقيق التوظيف الكامل دون التضخم وذلك من خلال سياسة انفاقية وسياسة ضريبية وسياسة الاقتراض العام (خليل، 1965)، وتعرف السياسة كذلك بأنها " تلك السياســـة التـــي تسترشـــد بهـــا الحكومة في نشاطها المالي وبالأوجه التي تقع داخل الميـــزانية العامة (علي،1965)، ومن خلال هذا التعريف نجد أنه يعبر عن مضمون السياسة المالية المحايدة، ومن كل ما تقدم يمكن التأكيد على أنه لا يوجد تعريف محدد للسياسة المالية يتفق عليه الباحثون والكتاب، ويستطيع الباحث تعريف السياسة المالية بأنهـــا " الإجـــراءات والوسائل التي تتخذها الحكومة لتنظيم مصادر إيراداتها وأوجه إنفاقهـــا بقصد تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرسومة والملائمة للظروف الاقتصادية التي يمر بها البلد.

ويخـــتلف دور السياسة المالية العامة كذلك باختلاف المدارس الاقتصادية التي عـــرفتها وبيـــنت دورها في الحياة والنشاط الاقتصادي وذلك على مختلف المراحل الزمنية واختلاف المفكرين الاقتصاديين، واختلاف دور الدولة.

حيث نجد دور السياسة المالية في إطار النظرية التقليدية يكون بتغطية النفقات العامـــة وتحقـــيق الـــتوازن المالـــي، حيث واجهت تحقيق التوازن المالي في جانبي الإيرادات والنفقات دون النظر إلى الجوانب والمهام الأساسية والرئيسية التي يمكن أن تمارســـها السياســـة المالـــية العامة في البلدان المختلفة، ويبرز هذا الدور كونه دور حيادي غير تدخلي في النشاط الاقتصادي ويعتمد على مصادر قليلة ومحدودة لتمويل نفقاتهـــا العامة المحدودة، وحجتهم في ذلك أن وجود فائض في الميزانية يعني زيادة العبء المالي على أفراد المجتمع بمعنى زيادة الإيرادات على النفقات العامة تنتج عن ارتفـــاع حجم الضرائب المفروضة على الأفراد، وأن وجود فائض من الأموال تحت سيطرة الدولة يدفعها إلى التبذير في استخدام تلك الموارد المالية، وأن هذه الأموال لو تـــركت بأيـــد الأفـــراد ســـيؤدي إنفاقها بكفاءة أكبر مما لو أنفقتها الدولة، حيث كان التقلـــيديون ينظـــرون إلى استخدام الدولة للموارد الاقتصادية هو استخدام استهلاكي،

وبـــذلك لا تســـهم الدولـــة في العملية الإنتاجية (الجعويني، 1974)، إضافة إلى عدم اعتـــرافهم بوظـــيفة النقود كمخزون للقيمة، واعتبروا أن ما يقبضه الأفراد من دخل سوف ينفق إما على الاستهلاك أو يذهب للادخار ثم الاستثمار، وأيضاً اعتمدوا على نظرية " ساي" في الأسواق " بأن العرض يخلق الطلب المقابل له.

وقد استمر هذا التفسير للسياسة المالية حتى مطلع القرن العشرين، وعلى أثر أزمـــة الكساد الكبير (1929-1933) أكد الاقتصادي الإنجليزي "كينز" عجز الأساليب والسياســـات التـــي افترضها الكلاسيك في قدرة النظام الاقتصادي على العودة دائماً بالنشاط الاقتصادي إلى مستوى التوظيف الكامل.

وللـــتخلص من أزمة الكساد أكد "كينز" على ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بكل أدوات السياسة الاقتصادية المتاحة بصفة عامة، والتركيز على أدوات السياســـة المالـــية بصفة خاصة، وبذلك أعطى "كينز" أهمية كبيرة للسياسة المالية في معالجـــة الكساد وخاصة في اقتصاديات الدول المتقدمة فمعالجة الكساد بنظر " كينز" يكون إما بزيادة الميل للاستهلاك أو بزيادة الإنفاق الحكومي (الجامع، 1965)، ويتم ذلـــك عـــن طـــريق الانفاق العام الكبير لرفع الطلب الفعال إلى المستوى الضروري لتحقـــيق التشغيل الكامل، وبذلك نقل " كينز" السياسة المالية لتكون هي المسئولة عن التوازن الاقتصادي والاجتماعي، وهكذا انتقلت السياسة المالية من " المالية المحايدة " إلـــى " المالـــية الوظيفـــية" وقد تكفلت مدرسة هانسن (Alvin Hansen) بوضع أسس جديـــدة تتمشـــى مع المفهوم الجديد " Functional finance" " المالية الوظيفية" حتى يتمكن من رسم السياسات الاقتصادية اللازمة لتحقيق أهداف المجتمع (دراز، 1984).

أمـــا في الدول النامية فإن أهداف السياسة المالية فيها تختلف عن تلك التي في الدول المتقدمة، حيث أن التقلبات الاقتصادية في الأولى تختلف عن الأخيرة، فمشكلة الـــدول المـــتقدمة هي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بينما في الدول النامية الهدف الأساسي هو تحقيق النمو الاقتصادي، فمشكلة الدول النامية هي انخفاض متوسط دخل الفرد أكثر مما هي مشكلة الاستقرار الاقتصادي، فالدول النامية تحتاج إلى معدل نمو

منـــتظم ومســـتمر للتغلب على التقلبات الاقتصادية والتغلب على التقلبات في الدخل والمستوى العام للأسعار (T.T.Sethi:1996:497).

أدوات السياسة المالية:

يقســـم المختصـــون فـــي علـــم المالية العامة السياسة المالية العامة إلى ثلاثة عناصر:-

الـــنفقات العامة والإيرادات العامة وهما يتعلقان بالكميات المالية اللازمة لأداء الوظيفة المالية للدولة وتمويل مطالب هذا الأداء، والعنصر الثالث موازنة الدولة وهو ما يتصل بالتنظيم الفني لتلك الكميات المالية (الجنابي، 1990).

أولاً: السياسة الإنفاقية:

لقـــد تطـــورت النفقات العامة بحسب النظر إلى وظائف الدولة، فعندما كانت الدولة مجرد حارسة كان لا يكلف المكلفون في الدولة بأعباء مالية كبيرة، ويعود ذلك إلـــى اقتصـــار وظيفة الدولة على الوظائف الأساسية الثلاث (الدفاع الخارجي، الأمن الداخلي، والقضاء) ومع التطور الاقتصادي بدأت الدولة تخرج عن مبدأ الحياد المالي وأصـــبحت مســـئولة عـــن الـــتوازن الاقتصادي والاجتماعي، ويعود ذلك أيضاً إلى الأزمـــات الاقتصـــادية والاجتماعية مما أدى إلى تدخل الدولة وبالتالي زيادة النفقات العامـــة (رنـــيه، أســـمون، 1989)، وهنا لا بد من الإشارة إلى محاولتين بذلتا لشرح وتفسير ظاهرة النمو في الانفاق العام:

المحاولـــة الأولى: قانون فاجنر (Vagner's law) حيث اعتبر أن هناك ثلاثة أسباب تعمل على زيادة الانفاق العام وهي :

1- عامـــل التصـــنيع والـــتحديث – ويؤدي هذا إلى تعقد الحياة مما يتطلب الحاجة المتـــزايدة لزيادة الانفاق العام من أجل القيام بأعمال الحماية والتشريع والتنظيم والذي يضمن الأداء الأكفأ للاقتصاد.

2- نمـــو الدخل الحقيقي- حيث يؤدي إلى التوسع في الانفاق الرفاهي والثقافي ومن ذلك الانفاق التعليمي.

3- التغيرات السريعة في التقانة- مما يحتم على الحكومة زيادة الانفاق العام من أجل الحصـــول علـــى هـــذه الـــتقانة، وكذلك توفير الاستثمارات اللازمة في بعض القطاعـــات الاقتصادية والتي يحجم القطاع الخاص عن الاستثمار فيها (الفارس، 199).

المحاولة الثانية: فرضية الأثر الازاحي (Displacement Effect) والتي قدمها كل من بـــيكوك وآخـــرون، حـــيث عـــرفوا بأن الانفاق العام يأخذ شكل الهضبة التي تتنابها الإرتفاعـــات وأن هـــذه الارتفاعات أو الزيادات في الانفاق العام متزامنة مع فترات الحـــروب وفترات الاضطراب الاجتماعي، وأن هناك عوامل دائمة يكون لها أثر في زيادة معدلات الإنفاق العام، ومـــن هـــذه العوامـــل الزيادة السكانية والتغيرات فـــي الأسعار والبطالة (الفارس، 1997)، وتعد النفقات العامة دعامة هامة في يد السلطات العامة للتأثير في معدلات النمو الاقتصادي حيث أن معدل النمو يزداد بزيادة الانفاق العام شريطة أن يذهب هذا الانفاق للاستثمار وبدون تضخم.

إن اســـتخدام أي سياســـة اقتصادية غرضها الآثار التي تحدثها في الاقتصاد، لـــذلك نرى أن السياسة المالية تباشر عملها من خلال الانفاق العام بالتحكم في هيكل الاقتصاد وحجمه، حيث تتكرس سياسة الانفاق العام في أوقات الكساد والبطالة لإيجاد فائض في الطلب الفعلي وذلك من خلال رفع معدلات النفقات العامة بصورة مباشرة مـــن خـــلال الزيادة الكمية في الانفاق العام أو بصورة غير مباشرة وذلك بتخفيض الضـــرائب علـــى الانفـــاق الاســـتهلاكي وتخفيض الضرائب على الأرباح لتشجيع الاستثمار، أما في حالة التضخم فيتطلب من السياسة المالية تخفيض الطلب الفعلي إما بصـــورة مباشرة عن طريق تخفيض نفقاتها أو بصورة غير مباشرة عن طريق رفع معـــدلات الضرائب على الاستهلاك لمحاولة إنقاص الانفاق الاستهلاكي، وأيضاً عن طريق رفع معدلات الضريبة على الأرباح لإنقاص الانفاق الاستثماري (عناية، 19). وطـــيلة سيادة السياسة المالية كان منحنى فيليبس Phillips curve يعتبر دليل عمل فـــي الدول الغربية للمبادلة بين معدلات التضخم ومعدلات البطالة، فإذا أرادت الدولة

تخفيض البطالة كانت تلجأ إلى زيادة النفقات العامة لإيجاد فرص للعاطلين، وتخفيضها في حالة الرغبة في تخفيض معدلات التضخم.

ثانياً: السياسة الإيرادية:

لقد أصبحت السياسة الإيرادية بالإضافة إلى وظيفتها السابقة في تغطية النفقات العامة أداة من أدوات التأثير في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بل أنها أصبحت أداة لمنع بعض النشاطات غير المرغوبة، ولتوجيه الاستثمار وتحقق السياسة الإيرادية أهداف السياسة المالية من خلال وسيلتين يمكن أن نتناولهما بإيجاز :-

1. **الضريبة:** يختلف الاقتصاديون على مر الزمان في تعريف الضريبة وذلك باختلاف المدارس والحالة الاقتصادية والوضع الاقتصادي، فقد عرف هوبز hobbs ولوك locke بأنها مبلغ من المال يدفعه الفرد مقابل منفعة يحصل عليها من الدولة وهذا رأي مؤيدو نظريات المنفعة والعقد (فرهود،1982).

وعرفها الاقتصاد كويز cauwez بأنها فريضة يجب أن يؤديها كل فرد باعتباره عضواً في المجتمع دون النظر إلى المنفعة التي تعود اليه من الخدمات العامة التي تؤديها الدولة (لطفي، 1987).

وبشكل عام، يمكن تعريف الضريبة "بأنها فرض إجباري على الأفراد والمؤسسات الخاصة تقوم من خلاله الحكومة بتحصيل الإيرادات وتمويل النفقات على السلع والخدمات العامة والسيطرة على حجم الإنفاق في الاقتصاد" (قويدر، 3200).

وتعرف الضريبة "بأنها اقتطاع نقدي جبري تفرضه الدولة أو إحدى هيئاتها العامة على موارد الوحدات الاقتصادية المختلفة بقصد تغطية الأعباء العامة دون مقابل محدد وتوزيع هذه الأعباء بين الوحدات الاقتصادية وفقاً لقدراتها التكليفية" (الجنابي، 1989).

ويمكن أن تلعب الضريبة دوراً مهماً في التأثير على مستويات النشاط الاقتصادي من خلال توجيه عناصر الإنتاج والاستثمارات بالاتجاه المرغوب من

خــلال فــرض ضــرائب مختلفة ونسب تصاعدية تتناسب عكسياً مع أهمية مشاريع الاستثمار الموجهة، فإذا تم رفع قيمة الضرائب على السلع الترفيهية مثلاً فإن أسعارها ســترتفع وبالتالي يقل الطلب عليها وكذلك إنتاجها، وكنتيجة لذلك فإن عوامل الإنتاج المشتركة في تصنيع مثل هذه السلع غير المرغوبة اجتماعياً تتغير وتتوجه إلى إنتاج ســلع أخرى مرغوبة اجتماعياً (M.L.Jhingan,1996)، كما يمكن أن تكون الضريبة محفــزة للاســتثمار الخاص، ولزيادة التشغيل في الاقتصاد من خلال التخفيض العام للعــبء الضــريبي والذي يؤدي إلى زيادة المقدرة الشرائية وتنمية حجم المعاملات، وهذا شرط أساسي لتحفيز الاستثمار الخاص ومن ثم زيادة التشغيل (فوزي، 1970).

وتستطيع الدولة من خلال تعدد أنواع الضرائب أن تتحكم في حركة الاقتصاد القومي، فمثلاً بزيادة الضرائب الجمركية فإن الدولة تهدف من ذلك حماية الصناعات المحلــية من المنافسة الأجنبية، وأيضاً عندما تزيد ضريبة الدخل والأرباح فإن الدولة تســعى من خلال ذلك الحد من الاستثمارات والتوسع فيها (مصطفى، 1998)، وأن نجــاح اســتخدام هذه الأداة في تحقيق أهداف السياسة المالية يعتمد بشكل كبير على التوقــيت المناســب لتدخل هذه الأداة، وأيضاً توفر جهاز ضريبي أمين وكفؤ يرعى المصالح العامة فضلاً عن وجود تشريع ضريبي مناسب.

ويمكــن هــنا الإشــارة إلى (Laffer Curve) الذي يوضح بأن تخفيض نسب الضــرائب التصــاعدية يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع معدلات الإنتاج وتخفيض البطالة وزيادة عوائد الدولة من الضرائب.

2. **القروض العامة**: يمكن أن يعرف القرض العام بأنه "مبلغ من المال تحصل عليه الدولــة عــن طــريق الالتجاء إلى الجمهور أو المصارف أو غيرها من المؤسسات المالية، مع التعهد برد المبلغ المقترض ودفع العوائد طوال مدة القرض وفقاً للشروط المتعاقد عليها" (السلمان، 1978).

ومــن خلال هذا التعريف نرى أن القرض يعتبر مورداً مالياً للدولة كالضريبة ولكن يختلف عن الضريبة بان الفرق هو مساهمة اختيارية من المقرضين في تغطية

نفقــات الدولة، وهو مبني على شروط يمكن المقترض من الاكتتاب أو الرفض، بينما الضريبة فهي مساهمة إجبارية ليس للمكلف أن يرفض الدفع، وفرق آخر هو أن على الدولة إعادة مبلغ القرض مع العوائد ودور القروض العامة لا يقتصر على الأغراض المالــية بإسهامها في النفقات العامة للتنمية الاقتصادية فقط، وإنما هي أداة من أدوات السياســة المالية، والتي تسعى بها للتدخل النشاط الاقتصادي وتوجيهه وفقاً لسياستها الاقتصــاديــة (السلمان، 1978)، هنالك دوافع للجوء الدول للاقتراض فبالنسبة للدول المــتقدمة نجــد أن إن الدافع يعود إلى اتساع الدور الاقتصادي للدولة وزيادة الأعباء التي تفرضها الحروب الحديثة، أما بالنسبة للدول النامية فإن السبب وراء لجوئها إلى القــروض يعــود إلى أهمية التنمية الاقتصادية لهذه الدول وما تتطلبه من استثمارات ضــخمة تعجــز عن توفير رؤوس الأموال لها (الواسطي، 1973)، إضافة إلى انها وسيلة لمعالجة التقلبات الاقتصادية كالتضخم والركود.

وحــين نــبحث فــي كتب المالية نجد أن هناك أنواعاً عديدة للقروض، فهناك القــروض الاختــيارية والإجــبارية وهناك قروض تقسم حسب الفترة الزمنية، فنجد طــويلة ومتوســطة وقصيرة الأجل، ونجد أيضاً القروض الداخلية والخارجية والتي تعتبــر كــأداة من أدوات السياسة المالية للتأثير في السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

وهناك مصادر أخرى للإيرادات العامة:

1- الإعانات، الهبات، التعويضات الداخلية والخارجية.

2- الإيرادات من أملاك الدولة، فإن معظم الدول النامية تمتلك الحكومات الموارد الطبيعية كالنفط والكبريت..الخ فبالنسبة للعديد من الدول النفطية العربية تشكل الصــادرات النفطية المصدر الأساسي لحصولها على العملات الأجنبية بمــا يــزيد عــن 9%.

3- الإصـــدار النقدي الجديد، حيث تلجأ الدول إلى البنوك المركزية طالبة إصدار نقود ورقية على المكشوف لسد العجز في الميزانيات العمومية، وحيث يؤدي الافراط في الإصدار إلى تصاعد معدلات التضخم.

دور السياسة المالية في تشجيع وتحفيز الصناعة:

يشـــير مفهـــوم السياسة المالية إلى قدرة الحكومة ممثلة بسلطتها المالية على اســـتخدام أدوات الانفـــاق الحكومي أو الإيراد الحكومي من أجل التأثير في مستوى النشاط الاقتصادي، ففي حالة الركود مثلاً تستطيع الحكومة العمل على زيادة إنفاقها أو تقلـــيص إيـــراداتها الضــــريبية من أجل زيادة الطلب الكلي الذي يؤدي إلى زيادة الإنـــتاج وخلـــق فرص العمل، وتعمل السياسة المالية عن طريق التأثير المباشر في مكـــونات الطلـــب الكلـــي والتي تشمل الانفاق الاستهلاكي والاستثماري والحكومي والخارجي الصافي، فزيادة الانفاق الحكومي مثلاً تعني زيادة مباشرة في أحد مكونات الطلـــب الكلي وبالتالي زيادة الطلب الكلي، أما التغير في الضرائب فيأتي تأثيره عن طـــريق مـــا يحدثه من تغير في الدخل القابل للإنفاق وعلى حوافز الاستثمار فزيادة الضـــرائب الشخصـــية مـــثلاً تخفـــض الدخل القابل للإنفاق وبالتالي تخفض الطلب الاســـتهلاكي الخـــاص، أمـــا زيادة الضرائب على أرباح الشركات الاستثمارية فإنها سوف تقلل من صافي الأرباح الاستثمارية وبالتالي يتوقع أن تقلل الطلب الاستثماري (عوض، 1994).

ويمكن القول بأن السياسة المالية تؤثر على الاقتصاد القومي من خلال تأثيرها على الطلب الكلي، وتتضارب الرؤى بين الكنزيين وغيرهم حول طبيعة هذا التأثير، فمـــن ناحـــية تفـــيد النظرة الكنزية للدين العام أن تخفيض الضريبة الذي يتم تغطيته بالاقتـــراض ســـيزيد مـــن الاســـتهلاك ويخفض من الادخار القومي، وتؤدي زيادة الاســـتهلاك إلـــى زيادة الطلب الكلي ثم الناتج فالدخل المتحقق منه وذلك على المدى القصـــير، غيـــر أن هذه السياسة تقود إلى تخفيض رصيد رأس المال ومن ثم الناتج والـــدخل المتحقق منه على المدى الطويل، وعلى النقيض من ذلك تفيد النظرة البديلة

المتمـــثلة في مبدأ التكافؤ الريكاردي بأن تخفيض الضريبة سوف يزيد من الاستهلاك ومن ثم الناتج والدخل المحقق منه وذلك بحكم أن هــذا التخفيض لا يؤثر على الدخل الدائم بل يقتصر تــأثيره علـــى إعـــادة توزيـــع العـــبء الضـــريبي مـــن الزمـــن الراهـــن إلـــى المستقبـــــل (نصر، 1999).

2.2 الدراسات السابقة

لقد تناولت كثير من الدراسات السياسات النقدية والمالية وتأثيرها على النشاط الاقتصادي للأردن، ومن بين هذه الدراسات ما يلي :

دراســـة عوض (1995)، حـــول كفاءة السياسة النقدية والمالية في الاردن. تهـــدف هـــــذه الدراسة إلـــى مقارنـــة فعاليـــة السياسة النقديـــة مقابـــل السياســـة الماليـــة فـــــي التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي فـــي الأردن (1978-1992) واســـتخدمت بـــيانات فصلية، وقد تم استخدام الأسلوب الوصفي والقياسي في التحليل والـــذي اعـــتمد على طريقة المربعات الصغرى(LSM) في تقدير معلمات النموذج، وتوصـــلت هذه الدراسةإلى أن تأثير السياســـة النقديـــة الديناميكي كان أقـــوى بكثير مـــن تأثير السياســـة الماليـــة خلال فترتي الدراسة.

وأوصـــت الدراســـة بالاهـــتمام بالسياســـة الـــنقدية والـــتوجه نحـــو سياسة نقدية صحيحة تتمثل بتحرير سعر صرف العملة وأسعار الفائدة.

دراســـة عوض (1995)، حول السياسة النقديـــة والمتغيرات الاقتصادية الكلية الحقيقـــية في الأردن. تهدف هذه الدراسة إلى اختبار قدرة السياسة النقدية في التأثير على المتغيرات الكلية الحقيقية مـــن خلال التأثير فـــي أسعار الفائدة الحقيقية للفتـــرة (1970-1988) وقـــد استخدمت بيانات سنوية، واستخدم الأسلوب الوصفي والقياسي التحليلـــي والذي اعتمد طريقة (LSM) في التحليل، وتوصلت هذه الدراسة إلى درجة تأثيـــر ضـــعيفة لسلوك سعر الفائدة الحقيقية على مستوى الاستثمار المحلي الإجمالي الحقيقـــي وحصـــته.كما أوصت هذه الدراسة بتعويم أسعار الفائدة وأسعار الصرف

الأجنبــي خطــوة في الاتجاه الصحيح ومنسجمة مع تفعيل دور السياسة النقدية في الاقتصاد القومي.

دراسة شامية (1989)، تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر التسهيلات المصرفية علــى الإنتاجية في مختلف قطاعات الاقتصاد الأردني خلال الفترة (1968-1986) ، مــن خــلال أسلوب تحليلي ، وتوصلت الدراسة إلى أن الإنتاجية الحدية للدينار من الائــتمان المصرفي على مستوى الاقتصاد الوطني كانت منخفضة بالرغم من الأثر الإيجابي للائتمان المصرفي على النشاط الاقتصادي.

دراســة الحموري وملاوي (1994)، هدفت الدراسة إلى قياس إنتاجية الدينار الأردنــي الواحد المقدم كتسهيلات ائتمانية من قبل البنوك التجارية العاملة في الأردن للاقتصاد الأردني علــى مستوى الاقتصاد ككل وعلى المستوى القطاعي خلال الفترة (1968-1988)، وكانت النتائج بان الإنتاجية الحدية للدينار الأردني المقدم كتسهيلات ائتمانــية مــن البنوك التجارية العاملة في الأردن ، كانت أعلى في قطاعي الزراعة والصناعة ، مقارنة معها في قطاعي الخدمات والإنشاءات.

دراســة الطراونة (2000)، هدفت هذه الدراسة إلى تقييم مدى كفاية الإعفاءات الضــريبية الممــنوحة بموجب قانون رقم 16 لسنة 1995 وفعاليتها في تحقيق توزيع عــادل للمشاريع الاقتصادية بين مختلف المحافظات في المملكة، وقد تم التوصل إلى نــتائج أهمهــا أن الإعفاءات الضريبية لا تحقق النتائج المتوقعة، إذ ترتبط كفاية تلك الإعفــاءات بتكاليف نقل المواد الخام وأوصت الدراسة بضرورة توفير البنية التحتية لنجاح إقامة مشاريع تنموية في كل من إقليم الشمال وإقليم الجنوب.

دراســة الجومرد (1996)، هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر بعض المتغيرات علــى اســتثمار القطاع الخاص المحلي فــي الأردن من خــلال وضع استبانــة تم تقديــر معلماتها بالاعتماد على نموذج (LSM) في التقدير، وقد صنفت هذه الدراسة المتغيــرات المؤثرة في الاستثمار الخاص المحلي وفق أربع مجموعات هي :-البنية

العامـــة للاســـتثمار، تفاعـــل المستثمر مع البنية الاستثمارية، المعوقات الاستثمارية، توقعات المستقبل.

وقد توصلت الدراسة إلى نتائج منها أن هناك حاجة لتوسيع الحوار والمناقشة فـــي بنـــية الاســـتثمار بـــين المستثمرين أنفسهم، وبينهم وبين جهات اتخاذ القرارات الاقتصـــادية في الحكومة، ومن بين النتائج التي توصلت لها الدراسة أيضاً أن عامل الاســـتقرار السياســـــي ضروري جـــداً للاستثمار وبلغت نسبته وفق الاستبانة التي وزعـــت ما نسبته (66%) وهي نسبة ليست منخفضة، وهنالك عدم اطمئنان لاستقرار صـــرف الديـــنار، ومن ثم توقع هبوط قيمته وهذا يدفع باتجاه تحويل المدخرات من الدينار إلى الدولار.

وأوصـــت الدراسة بضرورة اتخاذ إجراءات من شأنها توطيد تفاعل المستثمر مع بيئته الاستثمارية ومعالجة معوقات الاستثمار وأيضاً اتخاذ إجراءات مناسبة على المســـتوى الجزئـــي بقصد تعزيز الثقة بالاستقرار السياسي، وباستقرار سعر صرف الدينار.

دراســـة حمـــيدات والهزايمة (1995)، تهدف هذه الدراسة إلى قياس وتحليل مصادر النمو الصناعي الحاصل من جانب الطلب في الأردن باستخدام أسلوب تحليلي وتطبيقـــي اعتمد نموذج (LSM) في التقدير، للتعرف على هذه المصادر خلال أربعة مراحل زمنية ضمن الفترة الممتدة من (1968-1987)، وقد توصلت الدراسة إلى أن نمـــو الصـــناعات التحويلية قد تأثر ببعض المصادر الأساسية للنمو، كالطلب المحلي الإجمالي والطلب الخارجي (التوسع في الصادرات والإحلال محل المستوردات) وقد اختلف تأثير كل مصدر من هذه المصادر طبقاً لظروف كل مرحلة من المراحل.

الفصل الثالث

المنهجية والإجراءات

تلعب السياسة النقدية والمالية دوراً بارزاً في مسيرة الاقتصاد الأردني من خلال تأثير أدواتها النقدية والمالية على نشاط القطاع الصناعي وقدرته التنافسية وتطور فعاليته وقدرته الإنتاجية، وسيبحث هذا الفصل أدوات السياسات المالية والنقدية وتطورها خلال فترة الدراسة.

1.3 دور السياسة النقدية في تحفيز القطاع الصناعي الأردني، الأدوات النقدية المؤثرة على القطاع الصناعي الأردني:

لقد لعب البنك المركزي منذ تأسيسه عام 1964 دوراً هاماً في مسيرة الاقتصاد الأردني، فقد دأب البنك على الاستمرار في انتهاج سياسة نقدية تتوخى الحفاظ على تحقيق الاستقرار في سعر صرف الدينار الأردني، باعتبار أن هذا الهدف يعد بمثابة الدعامة المحورية للاستقرار النقدي المنشود.

وإلى جانب ذلك فقد حرص البنك على إرساء جهاز مصرفي فعال يلبي متطلبات التنمية الاقتصادية، كما ساهم في إنشاء العديد من المؤسسات المالية التي لا ينكر دورها في دفع مسيرة الاقتصاد الوطني للتقدم ومواكبة ما يجري على الساحة الدولية من مستجدات، ولا بد من الإشارة إلى التطور النوعي الذي صاحب تطور القطاع المالي والمصرفي في الأردن من زيادة عدد المصارف المتخصصة وشركات ضمان القروض وضمان الودائع بالإضافة إلى بورصة عمان للأوراق المالية.

الأدوات النقدية المستخدمة للتأثير على القطاع الصناعي الأردني :

1- سعر الفائدة الحقيقي

لقد ضلت معدلات الفائدة الحقيقية سالبة لفترة طويلة، لأن معدلات التضخم ضلت تأتي على كل ما يحصل عليه الفرد من سعرا لفائدة الرسمي (الوزني،1996)

ويوضح الجدول رقم (1) أن معدلات الفائدة الحقيقية كانت سالبة خلال معظم سنوات الدراسة، ويذكر أن معدلات الفائدة الحقيقية قد مرت بعدة مراحل نذكر منها:

المـــرحلة الأولى: وهي فترة السبعينات، التي ضلت فيها أسعار الفائدة الحقيقية سالبة خلال معظم السنوات وذلك بسبب ارتفاع معدلات التضخم، فلقد بلغت في سنة 1975 (3.15-%) وفي سنة 1979 (5.35-%).

المـــرحلة الثانـــية: وهـــي فتـــرة الثمانينات، فلقد جرت تعديلات على أسعار الفوائد الرسمية من أبرزها تحديد أسعار الفائدة على التسهيلات ما بين (7.25% - 8%)، وقد أثر ذلك على أسعار الفوائد الحقيقية والتي بلغت (3.69 %) و (8.75 %) و (7.47%) للأعوام (1983) و (1986) و (1988)على التوالي.

المرحلة الثالثة: مرحلة التسعينات، فقد عومت أسعار الفوائد الإسمية على التسهيلات اعتـــباراً من 1990/2/3 وكان لهذا التعويم أثر كبير في تحديد أسعار الفائدة الحقيقية علـــى التســـهيلات الائتمانية، فمن خلال جدول رقم (1) يبين تطورات أسعار الفوائد الحقيقـــية فـــي الفتـــرة التـــي سادت عملية التعويم لأسعار الفائدة الإسمية فلقد بلغت أسعارالفوائد الحقيقية على التسهيلات والقروض المصرفية (1.82%) و(6.2%) و(5.9 %) للأعوام (1994) و (1997) و (2000) على التوالي.

2- سعر الصرف الحقيقي

يمـــثل سعر الصرف الحقيقي عاملاً مهماً ومؤثراً على نشاط القطاع الصناعي فـــي الأردن، باعتباره يمثل نسبة مبادلة عملة محلية بعملة أجنبية آخذ بنظر الاعتبار ارتفـــاع الأسعار المحلية مقارنة بالارتفاع في الأسعار العالمية، فنلاحظ من خـــلال الجـــدول رقـــم (1) أن أســـعار الصرف الحقيقية تميزت بالثبات النسبي فـــي الفترة المحصورة مـــا بين (1970، 1980)، فقـــد تراوحت أسعـــار الصرف الحقيقيـــة بين (3.24%) و (4.27%)، في حين استمرت نفس هـــذه النسبة خلال المدة ما بين (1980 -1989)، وتميزت الفترة ما بعد عام (1995) بالانخفاض في أسعار الصرف الحقيقية والتي تراوحت ما بين (1.50%) و(1.25%) للأعوام (1990، 2000)، ومن المعروف

أن سعر الصرف الإسمي قد حدد مسبقاً منذ عام 1994 عن طريق تدخل البنك المركزي في تحديد سعره مقابل الدولار الأمريكي.

جدول رقم (1)

الأدوات النقدية المؤثرة على القطاع الصناعي الأردني للفترة (1970-2000)

السنة	سعر الفائدة الحقيقي %	سعر الصرف الحقيقي %	عرض النقد بالمعنى الواسع M2 (مليون دينار)	تسهيلات ائتمانية مقدمة للقطاع الصناعي (مليون دينار)	نسبة التسهيلات الائتمانية إلى GDP%
1970	3.41	3.24	1.29.129	4	1.79
1971	3.4	4.84	135.111	3.9	1.75
1972	1.22	4.66	146.474	4.4	1.78
1973	-2.58	4.83	176.062	5.9	2.2
1974	-10.15	4.51	219.795	10.1	3.6
1975	-3.15	4.52	288.351	14.9	3.9
1976	-2.18	4.12	378.312	21.8	4.2
1977	-5.77	3.86	467.643	26.6	4.3
1978	2.16	4.18	606.692	36.6	4.0
1979	-5.35	4.15	773.100	56.5	4.9
1980	-1.98	4.27	984.767	68.7	4.8
1981	1.33	3.95	1179.880	82.4	5.7
1982	1.5	3.66	1403.347	98.5	5.7
1983	3.69	3.48	1615.157	118.4	6.4
1984	4.93	3.31	1757.662	142.4	7.1
1985	5.87	3.25	1874.843	157.2	7.7
1986	8.75	3.72	2072.423	176.7	8.1
1987	7.25	3.99	2372.156	175.3	8.2
1988	7.47	3.55	2646.443	188.2	8.5
1989	-16.69	1.93	2971.1	219.7	9.7
1990	-9.6	1.50	3122.6	224.6	9.4
1991	-11.8	1.41	3717.5	245.3	9.5
1992	1.45	1.40	4193	265.8	9.3
1993	0.45	1.35	4481.8	329.6	9.4
1994	1.82	1.33	4841.5	419.9	14.5
1995	2.13	1.35	5159.8	494.8	11.5
1996	2.0	1.29	5175.3	610.6	13.2
1997	6.2	1.28	5576.6	590.6	12.6
1998	5.2	1.24	6026.3	615.9	11.88
1999	7.2	1.25	6747.6	663.3	11.5
2000	5.9	1.25	7434.7	683.4	11.6

المصدر :

البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الفصلية (1964-1987) عدد خاص، 1987 ص 63

البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية السنوية، عدد خاص، 1996 ص 64

- البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية، كانون الثاني، 2002 ص64

3- عرض النقد بالمعنى الواسع 4M2

مــن خــلال الإطلاع على الجدول رقم (1) والذي يبين تطورات عرض النقد بالمعنى الواسع في الأردن M2، يمكن دراسة عرض النقد M2 عبر الفترات الآتية:

الفتــرة الأولــى: الممــتدة (1970-1985) نما عرض النقد بالمعنى الواسع بصورة متــزايدة، حيث بلغ عام 1976 (378.312) مليون دينار، في حين بلغ عام 1984 ما قيمته (1757.66) مليون دينار، أي بزيادة قدرها (1379.34) مليون دينار.

الفتــرة الثانية: الممتدة (1986-1993) فيلاحظ من الجدول رقم (1) أن عرض النقد M2 ارتفــع مــن (2072.42) مليون دينار عام 1986 إلى (4193) مليون دينار عام 1992، وهذا يعكس توسعاً واضحاً للدور الحكومي المالي، بحيث أصبح مولداً رئيسياً لعرض النقد، حيث تحولت بموجبه السلطة النقدية ممثلة بالبنك المركزي إلى مقرض أساســي للحكومة وممول مهم لنفقاتها العامة، وهذا يعني أن السياسة المالية الحكومية تعد مساهماً فعالاً في تعزيز الاتجاه التوسعي للسياسة النقدية في هذه الفترة.

أمــا خلال الفترة الثالثة: الممتدة (1994-2000) فمن خلال الإطلاع علــى جــدول رقم (1) يلاحظ أن عرض النقد قد نما بصورة متزايدة، فلقــد بلــغ عــرض النقــد (4841.5) ملــيون ديــنار عام 1994 وارتفع إلى (6747.6) و (7434.7) مليون دينار للأعوام1999 و2000 على التوالي، ويمكن أن يعزى هذا الارتفاع إلى تدفق مدخرات العائدين من الخليج (على أثر أزمة الخليج الثانية 1991) والمساعدات الخارجية التي تلقاهــا الأردن خــلال العام 1991 بالإضافة إلى إعادة جدولة جزء كبير من الديون الحكومية" (الزبيدي وفتح الله، 2001).

4- التسهيلات الائتمانية المقدمة لقطاع الصناعة من البنوك المرخصة

تمثل التسهيلات الائتمانية عاملاً مهماً ومحفزاً لقيام وتطور المشاريع الصناعية وخاصــة في حالة تقديم تسهيلات ودعم مالي وبأسعار فائدة منخفضة وتسهيلات دفع ميســرة، لمــا لهذه التسهيلات من دور فعال ومؤثر على نشاط القطاع الصناعي في الأردن ودوره ونســبته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، فلقد بلغت هذه التسهيلات

الائتمانـــية (10.1) ملـــيون دينار عام 1974 وارتفعت إلى (142.4) مليون دينار عام 1984، وشـــكلت مـــا نســـبته (3.6%) و (7.1%) من الناتج المحلي الإجمالي للأعوام نفســـها، في حين شكلت التسهيلات الائتمانية ما مقداره (224.6) و (663.3) و(683.4) مليون دينار للأعوام (1990) و(1999) و(2000) علـــى التوالـــي، وشكلت مـــا نسبته (9.4%) و(11.5%) و (11.6%) من الناتج المحلي الإجمالي للأعوام ذاتها.

2.3 دور السياســـة الماليـــة فـــي تشـــجيع القطاع الصناعي الأردني، الإنفاق العام السياسة الضريبة للأردن، الإعفاءات الضريبية، حوافز تشجيع الاستثمار.

تلعـــب السياســـة الماليـــة من خلال أدواتها المختلفة، دوراً مهماً في تنشيط الاقتصـــاد عمـــوماً، وفـــي القطاعات الرائدة مثل القطاع الصناعي. حيث يبرز دور السياســـة الماليـــة فـــي المملكة في خلق البيئة والمناخ الملائمين لترسيخ الاستقرار الاقتصادي على المستوى الكلي وإتاحة المجال أمام القطاع الخاص لتوسيع دوره في النشاط الاقتصادي.

وتبـــرز جهـــود الحكومة الأردنية المتواصلة من خلال سياستها المالية والتي أســـهمت بشـــكل جوهـــري في تحديث الاقتصاد الوطني وتعزيز انفتاحه على العالم الخارجـــي، وكـــذلك تفعيل قدرات القطاع الخاص ومساعدته على القيام بدوره في التنمـــية الاقتصـــادية ، هـــذا بالإضـــافة إلى استمرار توفير البيئة التحتية والمرافق الأساســـية التـــي تشكل عاملاً أساسيا لا يمكن للاستثمار أن يتم بدونه.كما أن الجهود المتواصـــلة في مجال الرعاية الصحية والاهتمام بالتعليم تسهم إلى حد كبير في رفد قطاع الأعمال بالقوى البشرية المؤهلة والمدربة.

ويشكل الاستثمار احد أهم أولويات السياسة المالية، وذلك نظراً لدوره الهام في الـــنمو الاقتصـــادي وتوفـــر فرص العمل. وإدراكا لما يعانيه الأردن من صغر حجم الســـوق المحلـــي وندرة الموارد الطبيعية، فقد كان التوجه الطبيعي نحو توسيع قدرة المنـــتجات الأردنـــية علـــى دخول الأسواق العالمية. هذا إلى جانب إصدار منظومة واســـعة من التشريعات المواكبة لتطورات الاقتصادية العالمية الرامية في مجملها إلى

إزالة العوائق التي قد تقف في وجه الاستثمار. بما في ذلك تنشيط وتحديث الإجراءات الإدارية وزيادة الحوافز التي تمنح للمستثمرين.

الأدوات المالية المؤثرة على نشاط القطاع الصناعي في الأردن:

1- النفقات العامة

تقـوم السياسـة الإنفاقية في الأردن على الأسس التي يتبناها نظام الحكم من أمـور السياسـة والاقتصـاد والتـي تعتمـد علـى مبـادئ الحـريـة والمبادرة الفـردية (المجلس القومي للتخطيط 1981- 1985)، وتبع ذلك التعاون بين القطاعين العـام والخـاص، وممـا يكفـل للقطـاع الخاص بالاستثمار والمشاركة في التنمية الاقتصـادية ولـذلك تـتحدد مهمة الدولة من خلال القطاع العام بان توفر الظروف الملائمة لتشجيع القطاع الخاص نحو عملية الاستثمار.

وسنتناول الاتفاق العام بشقية الجاري والاتفاق العام الاستثماري.

الاتفاق العام الجاري.

يتضمن الاتفاق العام الجاري. الرواتب والأجور والإنفاق على السلع المترتبة على قيام الدولة بوظائفها العامة والدعم وتسديد فوائد القروض العامة.

يتكون الاتفاق العام الجاري في الأردن من الفقرات الآتية :

1. الرواتب والأجور

لقد تطورت الرواتب والأجور في الأردن خلال فترة الدراسة (1970- 2000) حـيث شـكلت نسـبة الرواتب والأجور مثلاً في عام 1985 ما نسبته (20.7%) من إجمالي الإنفاق العـام الجاري وبلغت هـذه النسبـة (23.1%) (21.30%) للأعوام (1996) (2000)على التوالي.

وتعـود أسباب تطور الرواتب والأجور إلى إجمالي الإنفاق العام الجاري إلى محاولـة الدولـة للتخفـيف من حدة البطالة التي وصلت إلى ما يقارب (16%) عام 1995(مركز الدراسات الاستراتيجية. عمان. 1996)

إضـــافة إلـــى محاولة الدولة رفع المستوى المعيشي لموظفيها. لمعالجة معاناة مواطنـــيها مـــن انخفاض في المستوى المعيشي حيث أن المواطنين فقدوا ما يقارب نصـــف القـــوى الشـــرائية لرواتبهم وأجورهم بعد انخفاض قيمة الدينار الأردني بعد عامي1988– 1989

2. فوائد الدين العام

إن تســـديد فـــوائد الدين العام ينظر إليه في اتجاهين. الأول، إذا كان التسديد داخلـــياً فان ذلك سيؤدي إلى حصول الأفراد والوحدات الاقتصادية على دخول جديدة سيذهب قسم منها للاستهلاك وقسم آخر يذهب للاستثمار وبالتالي سيؤثر ايجابياً على الاســـتثمار الخاص، والثاني، إذا كان التسديد للخارج فان ذلك سيؤثر على الاستثمار الخاص من ناحيتين :

أ- ذهاب جزء من الإنفاق الجاري للخارج بدون مقابل، مما يقلل من الأموال المهيأة للقطاع الخاص.

ب- إن هذه التسويات تدفع بالعملات الأجنبية، مما سيؤدي إلى رفع أسعار صرف هـــذه العمـــلات أمـــام العملة المحلية، مما يؤثر سلبياً على تكاليف الاستثمارات الخاصة (الزعبي، 1999).

ومن الجدول رقم (2) نجـــد أن فوائد الدين العـــام الداخلي والخارجي شكلت ما نسبته (4.31%) و(9.4%) و(19.9%) من إجمالي الإنفـــاق الجـــري للأعـــوام (1980) (1985) (1991) على التوالي.

في حين بلغت هـــذه النسبـــة (15.06%) (16.92%) (17.05%) للأعـــوام (1998) (1999) (2000) علـــى التوالـــي. وهـــــذا يمكن أن يشـــكل خطورة علـــى احتياطي العملات الأجنبية المهيأة لاستيراد ما يلزم الاستثمارات الخاصة من الخارج وبالتالي سوف يشكل عائقاً أمام الاستثمار الخاص.

لكـــن قيام بعض الدول كالولايات المتحدة وبريطانيا بشطب بعض ديون على الأردن بما مقداره (543) مليون دينار أردني عام 1994 وقيام الأردن بشراء جزء من

ديـونه الخارجـية (السعدي، 2002)، مما أدى إلى انخفاض نسبة الفوائد إلى إجمالي الإنفاق الجاري.

3. **النفقات التحويلية والتقاعد**

وتتضـمن هذه الفقرة الإعانات والمكافآت والتقاعد والتعويضات والمساهمات والضـمان الاجتماعـي، ومن خلال الجدول رقم (2) نلاحظ ان النفقات والتقاعد قد شكلت ما نسبته (7.6%) (12.3%) من الإنفاق الجاري للأعوام (1980) (1985) على التوالي.

إلا أن نسـبتها ازدادت بشكل كبير لتصل عام 1989 إلى (17.7%) من الإنفاق العـام الجاري، وذلك نتيجة لقيام الدولة بمنح إعانات لبعض المشروعات التي لحقت بهـا أضرار كبيرة جراء الأزمة الاقتصادية في ذلك العام، إضافة إلى زيادة الضمان الاجتماعـي ضمن خطة جهاز الخدمة المدنية والحد من الترهل الوظيفي الى جانب تـوجه الدولـة إلـى تعيين الموظفين على نظام العقود ليخضعوا إلى قانون الضمان الاجتماعي، وبلغت نسبتها إلـى الإنفاق العـام الجـاري (19%) و(22.5%) للأعوام (1997) و(1998) على التوالي في حين بلغت هذه النسبة (22.9%) (23.7%) للأعوام (1999) و(2000) على التوالي.

جدول رقم (2)

توزيع الإنفاق الجاري للفترة (1970 – 2000)، وبالأسعار الجارية

مليون دينار

السنة	رواتب وأجور 1	فوائد الدين العام 2	نفقات تحويلية وتقاعد3	إنفاق جاري 4	نسبة 1 إلى 4%	نسبة 2 إلى 4%	نسبة 3 إلى 4%
1970	7.2	1.5	2.2	59	12.2	2.5	3.7
1971	7.9	1.9	2.7	60.7	13.0	3.1	4.4
1972	8.8	2.4	3.1	70.5	12.4	3.4	4.3
1973	10.4	3.9	3.4	78.6	13.2	4.9	4.3
1974	21.5	4.2	4.2	103.6	20.7	4.0	4.0
1975	23.8	4.6	4.4	125.7	18.9	3.6	3.5
1976	35.4	5.1	7.9	185.9	19.04	2.7	4.2
1977	37.7	8.4	13.1	195.6	19.2	4.19	6.69
1978	43.7	9.3	12.3	212.9	20.5	4.36	5.77
1979	58.9	13.3	59.2	321.3	18.3	4.13	18.42
1980	68.0	14.5	25.8	336.1	20.2	4.31	7.67
1981	81.1	21.8	40.1	391.5	20.7	4.56	10.24
1982	88.6	20.9	50.7	443	20.0	4.71	11.44
1983	95.8	31.61	53.2	453.7	21.1	6.92	11.72
1984	101.7	40.5	54.6	488.1	20.8	8.29	11.18
1985	112.8	51.5	67.2	542.5	20.7	9.49	12.38
1986	125.4	58.1	78.5	570.5	21.9	10.18	13.75
1987	137.7	75.4	79.6	602.7	22.8	12.51	13.20
1988	154.8	102.7	91.8	669.6	23.1	15.33	13.70
1989	159.2	137.9	133.2	749.7	21.2	18.39	17.76
1990	165.5	175.4	143.2	841.4	19.6	20.84	17.01
1991	186.6	180.2	136.8	904	20.6	19.93	15.13
1992	240.3	155.8	138.5	929.5	25.8	16.76	14.90
1993	274.3	158.6	193.8	1044.3	26.2	15.18	18.56
1994	278.4	234.6	235.7	1115.2	24.9	21.02	21.11
1995	312.5	247.6	235.3	1225.2	25.5	20.20	19.20
1996	335.9	235.6	248.9	1449.2	23.1	16.25	17.17
1997	351.0	238.0	283.6	1489.2	23.5	14.2	19.04
1998	339.5	247.7	371.4	1644.6	20.6	15.06	22.58
1999	343.4	278.1	376.7	164.1	20.8	16.92	22.92
2000	366.0	293.1	408.4	1718.3	21.3	17.05	23.76

المصدر :

1. التقرير السنوي الثاني عشر عن أعمال البنك المركزي، لعام 1975.
2. البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الفصلية (1964-1989) عدد خاص، 1989
3. البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية السنوية (1964 – 1989)، عدد خاص، 1989
4. البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية، تشرين الأول، 1994.
5. البنك المركزي الأردني النشرة الإحصائية الشهرية، كانون الثاني، 2002.

ويبدو لنا أن الحكومة الأردنية تعمد إلى زيادة إنفاقها الجاري عندما تتطلب الحالة الاقتصادية ذلك، فقد لوحظ زيادة الإنفاق الجاري من (78.6) مليون دينار عام 1973، إلى (103.6) مليون دينار عام 1974. وذلك وفق ما تراه الدولة مناسباً لزيادة إنفاقها وطبقاً لمتطلبات للحالة الاقتصادية التي يعيشها الاقتصاد الأردني.

فلقد بلغت نسبة النفقات الجارية إلى الناتج المحلي الإجمالي وفقاً للجدول رقم (3) ما نسبته (26%) و (29%) و(31%) و(29%) للأعوام (1970) و (1980) و (1990) و (2000) على التوالي.

وبلغت أعلى قيمة النفقات العامة الجارية خلال فترة الدراسة (1970 – 200) في سنة 2000 حيث بلغت قيمة النفقات العامة الجارية (1718.3) مليون دينار أردني، وينبغي الإشارة إلى أن زيادة الإنفاق الجاري سيؤدي إلى زيادة الاستهلاك الكلي في الاقتصاد وان جزءاً من هذه النفقات يوجه إلى الاستهلاك وبالتالي يؤدي إلى تحفيز الاستثمار.

الإنفاق العام الاستثماري

من خلال الجدول رقم (3) نجد ان الإنفاق الاستثماري شكل ما نسبته (26%) من الإنفاق العام.وما نسبته(9.73%) من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 1970، وارتفعت هذه النسبة لتبلغ (33.1%) (32%) للأعوام (1985) و (1989) على التوالي، وشكلا ما نسبته (13.1%) و(14.86%) من الناتج المحلي الإجمالي لنفس الأعوام، ويعود السبب في ذلك إلى أن الدولة كانت تتلقى مساعدات خارجية لا بأس بها وخاصة خلال فترة ارتفاع أسعار النفط، لذلك نجد أن الدولة كانت تعطي الإنفاق الاستثماري نسبة مهمة من أنفاقها العام لكن نتيجة للازمة بعد عام 1989 أخذت الدولة تقلل من إنفاقها الاستثماري وتتجه نحو الإنفاق الجاري لتحريك الاقتصاد الأردني حتى وصلت نسبة الإنفاق الاستثماري عام 1991إلى(25%) من إجمالي الإنفاق العام، و(11.5%) من الناتج المحلي الإجمالي لنفس السنة، في حين بلغت

جدول رقم (3)

الإنفاق الاستثماري والإنفاق الجاري في الأردن ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي للفترة(1970 – 2000)

السنة	1 إجمالي الإنفاق العام الجاري/ مليون دينار	2 إجمالي الإنفاق العام للاستثمار / مليون دينار	3 إجمالي الإنفاق العام / مليون دينار	نسبة الإنفاق العام الجاري الى GDP%	نسبة الإنفاق العام الاستثماري الىGDP	نسبة 1 إلى 3 %	نسبة 2 إلى 3 %	GDP مليون دينار
1970	59	21.7	80.7	0.26	9.7	0.73	0.26	222.8
1971	60.7	22.5	83.2	0.26	9.9	0.72	0.28	226.2
1972	70.5	31.5	101.5	0.28	12.3	0.69	0.31	251.7
1973	78.6	45.9	119.5	0.29	15.4	0.65	0.35	265.2
1974	103.6	43.5	146.6	0.34	14.3	0.70	0.30	300.4
1975	125.7	79.2	204.9	0.33	19.9	0.61	0.29	379.1
1976	185.9	76.6	262.5	0.36	14.9	0.70	0.30	512.1
1977	195.6	142.3	337.9	0.31	22.7	0.57	0.43	624.6
1978	212.9	148.6	361.5	0.27	19.3	0.58	0.42	767.9
1979	321.3	194.3	515.6	0.35	21.2	0.62	0.38	914.6
1980	336.1	227.1	563.2	0.29	19.7	0.59	0.41	1151.2
1981	391.5	255.6	647.1	0.27	17.9	0.60	0.40	1426.7
1982	443	250.6	693.6	0.26	14.7	0.63	0.37	1701.1
1983	453.7	251.6	705.3	0.24	13.7	0.64	0.36	1828.7
1984	488.1	232.7	720.8	0.24	11.7	0.67	0.33	1981.4
1985	542.5	263.2	805.7	0.26	13.1	0.67	0.33	2020.2
1986	570.5	415.8	981.3	0.26	18.9	0.58	0.42	2163.6
1987	602.7	363.2	965.9	0.27	16.4	0.62	0.38	2208.6
1988	669.6	384.4	1054	0.29	16.9	0.63	0.47	2264.4
1989	749.7	352.6	1102.1	0.31	14.8	0.68	0.32	2372.1
1990	841.4	278.7	1120.1	0.31	10.4	0.75	0.25	2668.3
1991	9.04	330.3	1234.3	0.31	11.5	0.75	0.25	2855.1
1992	929.5	419.2	1348.7	0.26	12.1	0.73	0.27	3493
1993	1044.3	603.5	1647.8	0.36	20.9	0.68	0.32	2882.5
1994	1115.2	465.1	1508.3	0.26	10.9	0.70	0.30	4266.2
1995	1225.2	533.6	1758.8	0.26	11.5	0.69	0.31	4619.3
1996	1449.2	365.5	1799	0.31	7.8	0.80	0.20	4661.3
1997	1489.2	267.5	1775	0.29	5.7	0.83	0.17	4999.4
1998	1644.6	443.1	2055.1	0.31	8.5	0.80	0.20	5180
1999	1643.1	369.4	2039.5	0.28	6.9	0.80	0.20	5723.9
2000	1718.3	335.8	2054.1	0.29	5.6	0.83	0.17	5912.9

المصدر :

1. البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية السنوية (1964 – 1989)، ص 58
2. البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية السنوية، تشرين أول، 1994، ص 47
3. البنك المركزي الأردني النشرة الإحصائية الشهرية، كانون الثاني، 2002.

فأخضعت (43) سلعة، منها (33) سلعة محلية، لهذه الضريبة وأصبح مجموع السلع الخاضعة لها (76) سلعة مستوردة. كما تم أيضا المساواة بين بعض السلع المحلية والمستوردة لهذه الضريبة، ثم تم التوسع بهذه الضريبة عام 1992 ليصبح مجموع السلع الخاضعة لها (106) وفي عام 1993 تم إدخال تعديلات واسعة على هذه الضريبة، ثم على أثرها تحويلها بتاريخ 1994/6/1 ليصبح اسمها ضريبة المبيعات. (ابو حمور، 2002). وفي عام 1995 قامت الحكومة بتعديل قانون الضريبة العامة على المبيعات، حيث تم بموجب هذا التعديل رفع النسبة العامة للضريبة.

وبرز تأثير ضريبة المبيعات على مستوى الاستهلاك من السلع والخدمات، حيث أن زيادة الضريبة المفروضة على السلع والخدمات من شأنها أن ترفع أسعارها وهذا ينعكس بالتالي على مستوى الاستهلاك من السلع والخدمات وبالتالي ينعكس على مستويات الطلب والإنتاج للقطاع الصناعي ولا يمكن تجاهل تأثر القطاع الصناعي بالضريبة المفروضة على السلع والخدمات في السوق المحلية والتي يمكن أن تشكل عائقاً أمام تطور وتقدم القطاع الصناعي الناتج عن انخفاض في نسبة الطلب على السلع والخدمات المنتجة وهذا يقلل من عوائد القطاع الصناعي وبالتالي يؤدي إلى انخفاض الربحية المتوقعة من عمله وهذا يقلل من الحافز على الاستثمار في القطاع الصناعي. وتبين نتائج الدراسة التي قام بها الدكتور اثيل عبدالجبار الجومرد، (1996) حول المتغيرات المؤثرة على استثمار القطاع الخاص المحلي في الأردن. إن للضرائب والرسوم تأثيراً كبيراً على القرار الاستثماري الذي تأخذه المنشأة في مجتمع الدراسة، إذا تبين أن (86.1%) من المستثمرين يتأثر قرارهم الاستثماري بدرجة كبيرة أو متوسطة بالضرائب،وبلغ متوسط الأهمية النسبية لضريبة المبيعات 29% من إجمالي تأثير جميع الضرائب والرسوم (الجومرد، 1996).

2-ضريبة الدخل والأرباح

ارتفعت حصيلة ضريبة الدخل والأرباح من (2.5) مليون دينار عام 1970 إلى حوالي (9.3) مليون دينار عام 1975 فلقد شكلت ضريبة الدخل والأرباح للمدة

(1970-1975) مـــا متوسط 1.4%من نسبة الناتج المحلي الإجمالي وشكلت ما نسبته (8%) من مجموع الإيرادات المحلية لنفس المدة.وارتفعت هذه النسبة لتشكل ما نسبته (12%) من الإيرادات المحلية في الفترة (1980-1984).

وخلال الفترة (1988-1992) زادت ضرائب الدخل والأرباح بنسبة 134% فالزيادة في الضرائب الدخل والأرباح هي أضعاف زيادة الدخل وبلغت ضريبة الدخل والأرباح (152.4) (139.6) (152.8) (161) مليون دينـــــار للأعوام (1995) (199) (1999) (2000) على التوالي وما نسبته (3.29) (2.69) (2.66) (2.72) من الناتج المحلي الإجمالي لنفس السنوات.

وبالتأكيد هنا ينصب العبء الضريبي وآثاره على النشاط الاستثماري. حيث أن زيادة العبء الضريبي وزيادة نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي له آثار سلبية في بعض الأحيان على الاقتصاد الوطني. وذلك من خلال ارتفاع تكاليف الإنتاج بالنسبة للمنتج وزيادة العبء الضريبي بالنسبة للمكلف به، حيث أن زيادة ضريبة الدخل والأرباح لها آثار سلبية على المنتج كونها تعتبر بمثابة تكلفة يتحملها المنتج وعائقاً أساسيا أمام تنفيذ العديد من المشاريع الاستثمارية وذلك بسبب الخوف من تأثيرها على الأرباح والمبيعات من السلع والخدمات، وماله من تأثير سلبي على النشاط الإنتاجي وعلى القطاع الصناعي كافة، كما بينتها الدراســـة التي أجراهـــا د. اثيل عبدالجبار الجومرد (1996) والتي تم الإشارة لها سابقاً، حيث بلغ متوسط الأهمية النسبية لضريبتي الدخل والأرباح (29.1%) من إجمالي الأثر الكلي لجميع الضرائب و الرسوم.

جدول رقم(4)
الإيرادات المحلية والضريبية في الأردن 1970 – 2000 ونسبتها إلىGDP

السنة	الإيرادات المحلية	الإيرادات الضريبية	ض الدخل والارباح	ض المبيعات	ض الجمركية	GDP	نسبة ض الدخل إلى الايرادات الضريبية %	نسبة ض المبيعات إلى الايرادات الضريبية%	نسبة ض الجمركية إلى الايرادات الضريبية%	نسبة ض الدخل إلى %GDP	نسبة ض المبيعات إلى %GDP	نسبة ض الجمركية إلى %GDP
1970	30.3	18.1	2.5	5.1	9.1	222.8	13.81	28.17	50.27	1.12	2.28	4.08
1971	35.8	19.0	2.8	6.9	7.7	226.2	14.73	36.31	40.52	1.23	3.05	3.40
1972	42.6	22.5	3.2	7.8	9.5	251.7	14.22	34.66	42.22	1.27	3.09	3.77
1973	46.2	26.3	3.8	7.8	12.2	265.2	14.44	29.65	46.38	1.43	2.94	4.60
1974	65.8	34.5	5.4	9.0	16.9	300.4	15.65	26.08	48.98	1.79	2.99	5.62
1975	82.6	44.6	9.3	10.7	20.9	379.1	20.85	23.99	46.86	2.45	2.82	5.51
1976	107.6	65.8	9.3	9.1	40.0	512.1	14.13	13.82	60.79	1.81	1.77	7.81
1977	142.3	96.3	13.2	9.9	64.0	624.6	13.70	10.28	66.45	2.11	1.58	10.24
1978	158.5	96.6	18.6	7.0	61.4	767.9	19.25	7.24	63.56	2.42	0.91	7.99
1979	187.9	118.4	22.4	10.6	72.0	914.6	18.91	8.95	60.81	2.44	0.11	7.87
1980	226.1	136.2	26.8	13.2	78.0	1151.2	19.67	9.69	57.62	2.32	1.14	6.77
1981	309.2	171.3	40.0	16.9	94.1	1426.7	23.35	9.86	54.93	2.80	1.18	6.59
1982	362.2	200.3	43.7	24.1	109.7	1701.1	21.81	12.03	54.76	2.56	1.41	6.44
1983	400.6	225.8	46.0	35.3	120.6	1828.7	20.37	15.63	53.41	2.51	1.93	6.59
1984	415.0	232.2	48.7	37.2	118.0	1981.4	30.97	16.02	50.81	2.45	1.87	5.95
1985	440.8	246.6	54.4	45.2	118.0	2020.2	22.06	18.57	47.85	2.69	2.26	5.84
1986	514.4	237.9	47.9	51.6	112.0	2163.6	20.13	21.68	47.07	2.21	2.38	5.17
1987	531.5	242.3	54.3	58.3	108.5	2208.6	18.69	24.06	44.77	2.05	2.64	4.91
1988	544.4	255.9	43.3	61.2	117.4	2264.4	16.92	23.91	45.87	2.91	2.70	5.18
1989	565.0	274.0	51.4	77.5	103.9	2372.1	18.75	28.28	37.91	2.16	3.26	4.38
1990	744.0	383.9	114.0	90.4	116.7	2668.3	29.69	23.54	30.39	4.27	3.38	4.37
1991	827.8	401.5	92.8	96.1	136.1	2855.1	23.11	23.93	33.89	3.25	3.36	4.76
1992	1168.9	639.3	105.9	138.4	286.4	3493.0	17.12	21.64	44.79	3.13	3.96	8.19
1993	1191.5	643.4	118.8	174.3	237.7	2882.5	18.46	27.70	36.94	4.12	6.04	8.24
1994	1246.4	694.4	136.6	222.5	222.5	4266.2	19.67	32.20	32.22	3.20	5.21	5.21
1995	1450.9	757.9	152.4	280.0	210.3	4619.3	20.10	36.94	27.74	3.29	6.06	4.55
1996	1430.9	840.9	173.0	310.0	225.9	4661.3	20.57	36.86	26.86	3.71	6.65	4.84
1997	1395.0	798.0	150.0	315.0	246.0	4999.4	18.79	39.47	30.82	3.00	6.30	4.92
1998	1496.5	858.6	139.6	350.3	294.3	5180.0	16.25	40.79	34.27	2.69	6.76	5.86
1999	1617.4	884.2	152.8	372.5	274.0	5723.9	17.28	42.12	30.09	2.66	6.50	4.78
2000	1610.1	961.9	161.0	464.5	260.5	5912.9	16.73	48.28	27.08	2.72	7.85	4.40

المصادر :-

البنك المركزي الاردني ، النشرة الاحصائية السنوية ، (1964 – 1989) ، ص 58 .

البنك المركزي الاردني ، النشرة الاحصائية السنوية ، تشرين الاول ، (1994) ، ص47 .

البنك المركزي الاردني ، النشرة الاحصائية الشهرية ، كانون الثاني ، (2002) . ص54.

الضرائب الجمركية:

تعتبر الضرائب الجمركية عائقاً مهماً بوجه نشوء وتطور النشاط الصناعي بصورة خاصة، إذا فرضت على مستلزمات إنتاج القطاع الصناعي، أو أي نشاط اقتصادي إنتاجي.

حيث أن زيادة الضرائب والرسوم الجمركية المفروضة على الواردات من السلع الوسيطة والخامات والمواد الأولية من شأنه أن يرفع من تكاليف الإنتاج ويؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات المنتجة وتقليل قدرتها التنافسية وهذا بحد ذاته يعتبر عائقاً وسبباً مهماً في تقليل استهلاك المنتجات الصناعية المحلية ومن ثم تقليل الحافز على الاستثمار في الصناعة أو في أي مشروع اقتصادي أخر يعتمد على مدخلاته على السلع والخدمات المستوردة.

فلقد بلغت الضرائب الجمركية ما قيمتـــه(9.1) مليـــون دينار عام 1970و (78) (116.7) (260.5) مليون دينار للسنوات (1980) (1990) (2000) على التوالي وشكلت ما نسبته (4.08%) (6.77%) (4.37%) (4.40%) من الناتج المحلي الإجمالي للسنوات ذاتها.

وتبينت نتائج الدراسة التي قام بها (د.الجومرد 1996) بأن متوسط الأهمية النسبية للرسوم الجمركية بلغ (34.6%) من إجمالي الأثر الكلي للضرائب والرسوم على النشاط الاستثماري للقطاع الخاص للفترة محل الدراسة.

الإعفاءات الضريبية

يبرز دور الإعفاءات الضريبية الممنوحة للمشاريع الاستثمارية، كعامل مهم ومحفز ليدفع المستثمرين المحليين نحوالاستثمار وكذلك عامل جذب مهم للاستثمارات الأجنبية إلى داخل البلد.

حيث يؤدي تخفيض الرسوم الجمركية والضرائب المفروضة على السلع والخدمات والدخول والربح إلى خلق حافز وقوة دافعة للنشاط الاقتصادي الصناعي على نحو خاص بسبب تأثير القطاع الصناعي بتأثيرات الضرائب الجمركية وما لها

من دور كبير في خفض تكاليف الإنتاج وتشجيع المستثمرين على الاستثمار وتعزيز الأجواء الاستثمارية لعمل النشاط الخاص بصورة أساسية. وهذا ما قامت به الحكومة الأردنية من إصلاح ضريبي شامل يهدف إلى تطور النظام الضريبي وزيادة مرونته واستقطاب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية من خلال تعديل قانون ضريبة الدخل وضريبة الجمارك المفروضة على السلع الإنتاجية الداخلة للبلد وكذلك إجراء تعديلات تضمنت تخفيف عدد الشرائح الضريبية المفروضة على الأشخاص الطبيعيين. إلى جانب إجراء تخفيضات كبيرة على نسب الضريبة المفروضة على الشركات.

وفي مجال الضرائب الجمركية، وضمن سعي الحكومة لتوسيع هامش حرية التجارية وتشجيع الاستثمار وزيادة القدرة التنافسية للصناعة الأردنية، قامت الحكومة ومنذ عام 1989 بإجراء تخفيضات جوهرية على الرسوم المفروضة على السلع المستوردة خاصة المواد الأولية والسلع الوسيطة. شملت هذه الإجراءات تخفيض الحد الأعلى للرسوم الجمركية ليصل إلى 30% وإعفاء العديد من مدخلات الإنتاج من الرسوم الجمركية (ابو حمور، 2002).

وقد قامت السلطة المالية في عام (2000) بأجراء مجموعة من التغيرات على نظام الضرائب الجمركية بهدف تشجيع وجذب الاستثمارات الخاصة وتوفير البنية الاستثمارية المشجعة للقطاع الصناعي بهدف منح المزيد من التحرر للتجارة الخارجية وزيادة القدرة التنافسية للصناعات المحلية وكذلك تم إعفاء حوالي (800) بند من مدخلات الإنتاج من الرسوم الجمركية، علماً بأن كلفة إعفاء (494) بند على خزينة الدولة قدرت بحوالي (19) مليون دينار.

حوافز تشجيع الاستثمار

هيأ الأردن على مدار السنوات القليلة الماضية بيئة استثمارية محفزة للاستثمارات المحلية وجاذبة للاستثمارات الخارجية وذلك من خلال اتخاذه منظومة واسعة من التشريعات العصرية التي تواكب ما يجري في الساحة الاقتصادية العالمية

من تطورات متلاحقة. هذا إلى جانب توفير بنية تحتية ومؤسسية من شأنها تقديم المزيد من الحوافز للمستثمرين المحليين والخارجيين على حد سواء.

وتشمل حوافز تشجيع الاستثمار الخطوات التي قامت بها الحكومة الأردنية التي تتضمن ما يلي :

1. قانون تشجيع الاستثمار رقم 16، لسنة 1995.

يمنح هذا القانون إعفاءات جمركية وضريبية للمشاريع الاستثمارية في قطاعات متعددة، وقد قسم المناطق التنموية في الأردن إلى (أ،ب،ج) وفي مجال الإعفاءات الجمركية فقد أعفيت الموجودات الثابتة من الرسوم والضرائب الجمركية بشكل كامل في حين تعفى قطع الغيار من هذه الرسوم والضرائب بشرط أن لا تزيد قيمتها على 15% من قيمة الموجودات الثابتة، وفي حالة التوسع بما نسبته 25% من الطاقة الإنتاجية للمشروع تعفى الموجودات اللازمة للتوسع بشكل كامل، أما في مجال ضريبتي الدخل والخدمات الاجتماعية فيتم إعفاء المشاريع منها لمدة عشر سنوات اعتباراً من تاريخ بدء العمل لمشاريع الخدمات أو الإنتاج الفعلي للمشاريع الصناعية فلقد تم تقسيم المناطق إلى أ، ب، ج وحسب النسب التالية :-

25% إذا كان المشروع في المنطقة التنموية (أ)

50% إذا كان المشروع في المنطقة التنموية (ب)

75% إذا كان المشروع في المنطقة التنموية (ج)

وفي حالة التوسع أو التحديث المؤدي إلى زيادة الإنتاج بنسبة 25% يتم منح إعفاء أضافي لمدة سنة واحدة.

وقد عامل هذا القانون المستثمر غير الأردني معاملة المستثمر الأردني حيث منحه حق الاستثمار في المملكة بالتملك أو المشاركة أو المساهمة وبنسبة ملكية غير محددة (باستثناء التجارة، المقاولات الإنشائية والتعدين فقد اشترط أن لا تزيد الملكية على 50%) كما أن هذا القانون قد حدد مساهمة غير الأردني بما لا يقل عن (50) ألف دينار باستثناء الشركات المساهمة العامة، وأجاز له إخراج رأس المال الذي

ادخله للملكة مع عوائده. كما أن الإطار المؤسسي لتنفيذ قانون تشجيع الاستثمار الذي أنيط بمؤسسة تشجيع الاستثمار يعمل على تسهيل حصول المستثمر على التراخيص اللازمة لمشروعة من خلال خدمة المكان الواحد ويساهم في تبسيط وتسهيل الإجراءات على المستثمرين.

وقد شهدت الاستثمارات الأجنبية الخاضعة لهذا القانون نمواً مضطرداً خلال السنوات الخمس الأخيرة (1997-2001)، فقد ارتفعت من حوالي (76) مليون دينار عام 1996 إلى (438) مليون دينار في عام 2000.(ابوحمور، 2002).

2. المدن الصناعية :-

توفر المدن الصناعية البيئة الملائمة للاستثمار الصناعي من خلال البنية التحتية اللازمة للمشاريع على أسس علمية مدروسة، هذا إضافة إلى توفير الخدمات المساندة. وتقوم مؤسسة المدن الصناعية والتي أنشئت عام 1980 بالعمل على تبسيط الإجراءات الإدارية من خلال إصدار رخص المهن وإيصال الخدمات المختلفة للمشاريع، وتتمتع المشاريع المقامة في المدن الصناعية بالإعفاءات التالية:

أ- إعفاء من ضريبة الدخل والخدمات الاجتماعية لمدة سنتين من تاريخ بدء الإنتاج الفعلي.

ب- إعفاء دائم من ضريبة الأبنية والأراضي.

ج- إعفاء أو تخفيض على رسوم معظم الخدمات البلدية والتنظيمية (ابو حمور، 2002)

3. المناطق الصناعية المؤهلة

ظهرت هذه المناطق كإحدى الأفكار الهادفة إلى تطبيق مبدأ التعاون الإقليمي ويوجد حالياً ست مناطق صناعية مؤهلة، وتتيح هذه المناطق للمشاريع المقامة فيها التأهل لدخول منتجاتها السوق الأمريكي دون أي رسوم جمركية أو سقوف شرط أن يكون 35% من القيمة المضافة تتم داخل هذه المناطق، كما أن أرباح التصدير معفاة بشكل كامل من ضريبة الدخل والخدمات الاجتماعية ومستوردات هذه المشاريـــع

مـــن الآلات وقطع الغيار والمواد الخام معفاة مـــن الرســـوم الجمركية (ابو حمور، 2002).

ومن خلال الجدول رقم (5) يمكن ملاحظة أن نسب المشاريع الصناعية المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار في زيادة مستمرة وخاصة في السنوات الأخيرة، بسبب توجهات الحكومة نحو إصدار قوانين جديدة مشجعة ومحفزة للقطاع الصناعي وللمشاريع الصناعية المقامة، وقد بلغ عدد المشروعات المستفيدة بين الفترة 1985-2000 ما مجموعه (1147) مشروعاً، وقد تم تقدير حجم الاستثمار في هذه المشروعات بما يعادل (1945.2) مليون دينار وكذلك إصدار التشريعات والقوانين والتعليمات التي تتضمن سهولة تحويل الأموال من الداخل إلى الخارج وبالعكس ومعاملته مثل المستثمر المحلي وضمان حقوقه في الأرباح وتوفير البيئة الملائمة لعمله، يعتبر حافزاً مهماً للمستثمر الأجنبي على الاستثمار في البلد.

ونجمل هنا قوانين تشجيع الاستثمار في الأردن:

1- قانون تشجيع توظيف رؤوس الأموال الأجنبية رقم 28 لسنة 1955.
2- قانون تشجيع الاستثمار المؤقت رقم 1 لسنة 1967.
3- قانون تشجيع الاستثمار رقم 53 لسنة 1972 والقوانين المعدلة له.
4- قانون تشجيع الاستثمار رقم 11 لسنة 1987.
5- قانون تشجيع الاستثمار المعدل رقم 38 لسنة 1988.
6- قانون تنظيم الاستثمارات العربية والأجنبية رقم 27 لسنة 1992.
7- قانون تشجيع الاستثمار رقم 16 لسنة 1995.
8- نظام المناطق والقطاعات الاستثمارية لسنة 1996.
9- نظام تشجيع الاستثمارات غير الأردنية لسنة 1997.

ويتضح من القوانين السابقة مدى اهتمام الأردن بتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي والذي بدأ في منتصف الخمسينات والتغيرات المتلاحقة على القوانين المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية.

جدول رقم (5)

حجم الاستثمار وعدد المشاريع الصناعية المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار(1985-2000)

مليون دينار

السنة	عدد المشاريع	حجم الاستثمار
1985	24	8.5
1986	23	35.3
1987	30	24.1
1988	27	24.3
1989	16	12.1
1990	19	12.8
1991	29	27.1
1992	66	122.5
1993	60	114.1
1994	101	220.4
1995	84	145.3
1996	196	225.5
1997	143	223.9
1998	148	184.3
1999	254	369.4
2000	227	195.6
المجموع	1447	1945.2

المصدر

1-السنوات (1985-1991) وزارة الصناعة والتجارة، مديرية تشجيع الاستثمار، عمان الأردن، بيانات غير منشورة.

2- السنوات (1992- 1997) البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي، 1997، ص152.

3-السنوات (1998-2000)، البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي،2002 ص 90.

الفصل الرابع

عرض النتائج

نظراً لأن النظريات الاقتصادية تبين وجود علاقة ما بين السياسات النقدية والمالية ونشاط القطاع الصناعي، وقد ترجمت هذه العلاقة في جميع الدراسات السابقة ذات العلاقة بهذا الموضوع إلى نماذج قياسية توضح ترابط المتغيرات الاقتصادية بعضها ببعض. فإنه سيتم اختيار نموذجان قياسيان أحدهما للسياسة النقدية والآخر للسياسة المالية في هذه الدراسة وذلك باستخدام أسلوب VAR(Vector Auto Regression) في دراسة العلاقة بين المتغيرات المختارة، حيث تعامل جميع المتغيرات على أنها متغيرات داخلية(Endogenous Variables) لذلك تم الربط بين متغيرات السياسات النقدية والمالية ونشاط القطاع الصناعي المتمثل بالقيمة التي يضيفها قطاع الصناعة للناتج المحلي الإجمالي وباستخدام نموذج VAR.

ويعتبر نموذج VAR من الأساليب القياسية الحديثة التي يتم بها دراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية، حيث تم في هذا الأسلوب التعبير عن كل متغير من متغيرات النموذج كدالة خطية بقيم المتغير نفسه في الفترات السابقة وبقيم المتغيرات الأخرى في النموذج في الفترات السابقة، وكل ما يحتاج في هذا النموذج هو:-

1- تحديد المتغيرات التي من المتوقع أن تتفاعل مع بعضها البعض في الدراسة، وبالطبع لا توجد متغيرات خارجية (Exogenous Variables) في نموذج VAR حيث تعامل جميع المتغيرات على أنها متغيرات داخلية(Endogenou Variables) والتي يتم اختيارها بناءً على العلاقات الاقتصادية المتبادلة بين المتغيرات حسب النظرية الاقتصادية ووفقاً للدراسات السابقة بحيث تخدم هدف هذه الدراسة (ديات، 2003).

2- عدد فترات التباطؤ الزمني (Lags)، والتي يتم اختيارها من خلال معيارين هما أكايك (Akaike) وشوارتز (Schwartz) وهما المعيارين الأكثر شيوعاً.

وسيتم الاستفادة من الاختبارات الآتية ما أمكن :

1- اختبار جذر الوحدة القياس ومدى استقرارية متغيرات الدراسة (The Unit Root Test):

معظم الدراسات التطبيقية التي تستخدم بيانات سلاسل زمنية تفترض عادةً أن هذه السلاسل مستقرة أو ساكنة (Stationary) مع مرور الزمن، وصفة الاستقرار أو السكون للسلسلة الزمنية Y تتحدد ببعض الخصائص الإحصائية مثل :

أ- القيمة المتوقعة للسلسلة الزمنية Y هي قيمة ثابتة أي أن $E(Yt)= \mu y$

ب- تباين السلسلة الزمنية Yt هو قيمة ثابتة أي أن $Var (Yt)=(Yt-\mu y)^2$

ج- التباين المشترك للسلسلة الزمنية بين فترة زمنية وأخرى يعتمد على فرق الزمن فقط.

وفي حالة غياب صفة الاستقرار (Stationary) فإن الانحدار الذي يتم الحصول عليه بين متغيرات السلاسل الزمنية يكون غالباً زائفاً، بالرغم من احتمالية الحصول على قيمة عالية لمعامل التحديد (R^2) ومن أكثر الاختبارات استخداماً لاختبار استقرارية المتغيرات اختبار ديكي- فولر (Dicky - fuller) ولاختبار فيما إذا كانت السلسلة الزمنية (Yt) مستقرة أم لا، يتم افتراض النموذج الآتي :-

$$Yt = PYt-1 + Ut$$

ومن ثم يتم إيجاد قيمة ديكي – فولر المحسوبة حسب العلاقة التالية $T= n(P-1)$ حيـث (n) عدد المشاهدات، وبعد ذلك يتم مقارنة هذه القيمة مع القيمة الجدولية، فإذا كانت T المحسوبة (بالقيمة المطلقة) أكبر من الجدولية فإنه يتم قبول الفرضية الصفرية، وبذلك تعتبر السلسلة الزمنية مستقرة، أما إذا كان العكس فإن السلسلة الزمنية تعتبر غير مستقرة (المجالي، 2004).

2- اختبار عدد فترات التباطؤ الزمني (Selection the lag length)

حيث يتم اختيار عدد فترات التباطؤ الزمني للمتغيرات من خلال استخدام معيارين وهما معيار أكايك (Akaike) ومعيار شوارتز (Schwartz) وهما الأكثر شيوعاً في هذا المجال.

3- اختبار السببية (The Causality Test)

حيث يعتمد هذا الاختبار على اختبار F. فعند اختبار فيما إذا كان المتغير X يسبب المتغير Z، فإن الفرضية الصفرية تكون " إن X لا تسبب Z " ورفض هذه الفرضية يعني أن X تسبب Z، فمثلاً إذا كان عدد فترات التباطؤ الزمني(Lags) هـو (K) فإنه لإجراء هذا الاختبار يجب عمل انحدارين هما :

أ- الانحدار غير المقيد (Unrestricted Regression) الذي يشمل Zt كمتغير تابع وقيمها في فترات التباطؤ الزمني بالإضافة إلى قيم المتغير X في نفس فترات التباطؤ الزمني كمتغيرات مستقلة كما في المعادلة التالية :-

$$Z_t = \sum_{i=0}^{k} \alpha Z_{t-i} + \sum \beta_i X_{t-i} + U_{it}$$

ب- الانحدار المقيد (Restricted Regression) والذي لا يحتوي على قيم X في فترات التباطؤ الزمني في الانحدار للمعادلة السابقة، وبذلك فإن القيد يكون

B1 = B2 = --------- = Bk

وبهذا فإن معادلة الانحدار المقيد تصبح

$$Zt = \sum_{i=0}^{k} \alpha Z_{t-i} + U_{2t}$$

ثم يتم احتساب قيمة F المحسوبة كما في المعادلة التالية

$$F = \frac{(RSSr - RSSur)/q}{RSSur/(n-m)}$$

حيث :

q: عدد المعلمات التي تم تقييدها في الانحدار المقيد مقارنة مع الانحدار غير المقيد

n : عدد المشاهدات.

m : عدد المعلمات في الانحدار غير المقيد.

RSSr : مجموع مربعات البواقي في الانحدار المقيد.

RSSur : مجموع مربعات البواقي في الانحدار غير المقيد.

ثم يتم مقارنة قيمة F المحسوبة مع قيمة F الجدولية عند مستوى معين، فإذا كانت قيمة F المحسوبة أكبر من قيمة F الجدولية، فإنه يتم رفض الفرضية الصفرية وهذا يعني أن X تسبب Z، وهذا بدوره يعني أن فترات التباطؤ الزمني ل X لها قوة تنبؤية إضافية على المتغير Z عند إضافتها لفترات التباطؤ الزمني لقيم Z نفسها (ديات، 2003).

4- تحليل مكونات التباين (Variance Decomposition)

للتعرف على مقدار التباين في التنبؤ لكل متغير الذي يعزى إلى خطأ التنبؤ في المتغير نفسه والمقدار الذي يعزى إلى خطأ التنبؤ في المتغيرات التوضيحية الأخرى في نموذج VAR، يتم عادةً تحليل مكونات التباين لكل متغير من متغيرات النموذج، وتبرز أهمية تحليل مكونات التباين في أنـــه يعطي الأهمية النسبية لأثـــر أي تغير مفاجـــيء (Skock) في كل متغير من متغيرات النموذج على جميع المتغيرات في النموذج، ولتلافي مشكلة وجـــود التأثير المتزامن للأخـــطاء (Contemporaneous) في المتغيرات المختلفة في النموذج يتم اللجوء إلى توزيـــع تشـــولاسكي (Cholaski Decopposition) والذي يتأثر بشكل كبير بترتيب المتغيرات في النموذج المراد اختباره، ولتلافي هذه المشكلة فإنه يتم التأكد من مصداقية نتائج هذه الدراسة عن طريق إعادة تحليل التباين بعد أخذ ترتيبات مختلفة للمتغيرات والتأكد فيما إذا كانت تعطي نفس النتائج (المجالي، 2004).

5- دالة الاستجابة لردة الفعل (Impulse Response Function)

حيـــث يبـــرز دور هذه الدالة في تتبع المسار الزمني لمختلف التغيرات المفاجئة (Shocks) والتي يمكن أن تتعرض لها مختلف المتغيرات المتضمنة في النموذج، كما تعكس أيضاً كيفية استجابة كل متغير من هذه المتغيرات لأي تغير عشوائي أو صدمة مفاجئة في أي متغير من متغيرات النموذج مع مرور الزمن.

1.4 النموذج القياسي

تقوم الدراسة على قياس وتحليل أثر السياسات النقدية والمالية على نشاط القطاع الصناعي للفترة (1970–2000) حيث يتكون النموذج القياسي المستخدم من تحليل أثر السياسات النقدية والسياسات المالية على نشاط القطاع الصناعي وكما يلي:

تحليل أثر السياسة النقدية على نشاط القطاع الصناعي

$$Y = \beta_o + \beta_1 I + \beta_2 X + \beta_3 M_2 + \beta_4 b + E$$

Y= حصة قطاع الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي.

I = سعر الفائدة الحقيقي.

X = سعر الصرف الحقيقي.

M_2 =عرض النقود بالمعنى الواسع.

b = التسهيلات الائتمانية المقدمة لقطاع الصناعة من البنوك المرخصة.

E = حد الخطأ العشوائي

تحليل أثر السياسة المالية على نشاط القطاع الصناعي

$$Y = \beta_o + \beta_1 ST + \beta_2 IPT + \beta_3 GE + \beta_4 CE + E$$

Y = حصة قطاع الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي.

ST = الضرائب على المبيعات .

IPT = الضرائب على الدخل والأرباح.

GE = الإنفاق الاستثماري الكلي.

CE = الإنفاق الرأسمالي الكلي.

É = حد الخطأ العشوائي

2.4 نتائج تحليل أثر السياسة النقدية على حصة قطاع الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي.

تم الاستفادة من كل الاختبارات السابقة على مستوى السياسات النقدية والمالية وعلاقتها بحصة قطاع الصناعة من الناتج الإجمالي وبالاستفادة من الرزمة

الإحصائية (RATS) (Regression Analysis Of Time Series) وفيما يلي نتائج الاختبارات القياسية التي تم الحصول عليها :-

1- نتائج اختبار جذر الوحدة للاستقرارية (Unit Root test)

كما ذكر سابقاً فإن هذا الاختبار يعني باختبار استقرار المتغيرات مع مرور الزمن (Stationarity) وحيث أن أغلب الدراسات السابقة اعتمدت على تقدير المتغيرات باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (LSM) بدون اختبار مدى استقرارية هذه المتغيرات مع الزمن فإن نتائجها ربما تكون مضللة، ولذلك ستعتمد هذه الدراسة على طريقة VAR في التحليل سنتخذ في البداية استقرارية المتغيرات وتطبيق هذا الاختبار على متغيرات السياسة النقدية وهي سعر الفائدة الحقيقي وسعر الصرف الحقيقي وعرض النقود بالمعنى الواسع والتسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع الصناعي من قبل البنوك المرخصة، وكذلك القيمة التي يضيفها قطاع الصناعة للناتج المحلي الإجمالي، وباعتبار أن عدد المشاهدات (n) تساوي 31 وقيمة ديكي – فولر الجدولية هي 7.3، فإنه يمكن تلخيص نتائج هذا الاختبار كما يلي :

جدول رقم (6)

اختبار الاستقرارية

المتغير	المستوى			الفرق الأول		
	قيمة DF المحسوبة	قيمة DF الجدولية	النتيجة	قيمة DF المحسوبة	قيمة DF الجدولية	النتيجة
Y	1.35	7.3	غير مستقرة	-22.06	7.3	مستقرة
I	-5.02	7.3	غير مستقرة	-28.75	7.3	مستقرة
X	-0.56	7.3	غير مستقرة	-17.86	7.3	مستقرة
M_2	2.46	7.3	غير مستقرة	-20.89	7.3	مستقرة
B	2.17	7.3	غير مستقرة	-8.2	7.3	مستقرة

وهذا يعني أن المتغيرات بمستوياتها غير مستقرة مع مرور الزمن، ولكن عند أخذ الفرق الأول لجميع المتغيرات فإننا نلاحظ أن قيمة ديكي فولر المحسوبة (بالقيمة

المطلقة) لكل المتغيرات أكبر من قيمة ديكي فولر الجدولية (بالقيمة المطلقة) وهذا يعني أن جميع المتغيرات مستقرة مع مرور الزمن.

2- اختبار عدد فترات التباطؤ الزمني (Selection the lag length)

لإيجاد العدد الأمثل لفترات التباطؤ الزمني في نموذج الدراسة، تم الاعتماد على طريقتين هما :-

أ- طريقة (Akaike Information Criterion) (AIC)

ب- طريقة (Schwartzs Criterion) (SBC)

حيث تظهر نتائج اختبار هاتين الطريقتين أو المعيارين كما في الجدول رقم (7):

جدول رقم (7)

اختبار عدد فترات التباطؤ

عدد فترات التباطؤ	AIC	SBC
1	1162.0165	1113.0354
2	1169.7038	1077.9750
3	1137.0487	1000.7157
4	1028.1811	845.2812
5	-5652.3178	-5883.8639
6	-3863.3336	-4145.7353
7	-4636.5652	-4972.1762
8	1853.8306	1462.4943
9	-3672.6467	-4122.4065
10	-3960.5453	-4471.6336

ولتحديد العدد الأمثل لفترات التباطؤ يتم اختيار أقل قيمة لكل من (AIC) و (SBC) والتي يقابلها التباطؤ الزمني الأمثل، وبعد تطبيق هذين المعيارين نلاحظ أن أدنى قيمة لأكايك وشوارتز هي عند فترات تباطؤ زمني تساوي (5).

3- اختبار السببية

وكما ذكر سابقاً يعتبر اختبار جرينجر (Granger) للسببية من الاختبارات الشائعة الاستعمال الذي يمكن بواسطته تحديد اتجاه السببية بين المتغيرات المدروسة،

فإما أن تكون أحادية الاتجاه بين هذه المتغيرات، أو أن تكون تبادلية أي أن كلا المتغيران يؤثران على بعضهما، أو أن لا تكون هنالك علاقة سببية بينهما، ومن خلال هذا الاختبار كانت النتائج كما هي موضحة في الجدول رقم (8)، فمن خلال مقارنة القيمة المحسوبة ل F (بالقيمة المطلقة) مع الجدولية (بالقيمة المطلقة) جميع المتغيرات المدروسة يتبين لنا ما يلي :

جدول رقم (8)

نتائج اختبار السببية

اتجاه العلاقة	قيمة F المحسوبة	قيمة F الجدولية	النتيجة	نتيجة العلاقة
I----Y	13.69	2.66	تسبب	تبادلية
X----Y	8.71	2.66	تسبب	أحادية
M2----Y	11.65	2.66	تسبب	تبادلية
b-----Y	10.71	2.66	تسبب	تبادلية
Y----I	2.85	2.66	تسبب	تبادلية
X----I	8.79	2.66	تسبب	تبادلية
M2----I	2.50	2.66	لا تسبب	أحادية
b-----I	2.16	2.66	لا تسبب	أحادية
Y----X	1.02	2.66	لا تسبب	أحادية
I----X	5.8	2.66	تسبب	تبادلية
M2----X	1.5	2.66	لا تسبب	أحادية
b-----X	2.28	2.66	لا تسبب	أحادية
Y----M_2	20.29	2.66	تسبب	تبادلية
I---- M_2	5.48	2.66	تسبب	أحادية
X---- M_2	5.05	2.66	تسبب	أحادية
b----- M_2	11.55	2.66	تسبب	تبادلية
Y----b	46.25	2.66	تسبب	تبادلية
I---- b	7.45	2.66	تسبب	أحادية
X---- b	12.67	2.66	تسبب	أحادية
M_2----- b	15.15	2.66	تسبب	تبادلية

يعزى للمتغير نفسه، بينما حوالي (6.13%) فقط يعزى إلى سعر الفائدة الحقيقي، وذلك في الفترة الأولى لتنخفض الأخيرة إلى (6.13%) في الفترة الثانية ولتصل إلـــى أعلـــى مستوى (6.23%) في الفترة العاشرة، ويدل ذلك على ضعف مساهمة سعر الفائدة الحقيقي في القيمة التي يضيفها قطاع الصناعة للناتج المحلي الإجمالي، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة عوض حيث وجد أن قيمة معامل التحديد جـــاءت منخفضة للغايـــة (0.015) عند تفسير العلاقة بين سعر الفائدة الحقيقي ومعدلات النمو الاقتصادي الحقيقية، كما وأن قيمة F كانت متدنية (عوض، 1995، ص 1960) وربما يعود ذلك إلى اعتماد معدلات النمو الاقتصادي الحقيقية على متغيرات أخرى مثل تحويلات العاملين الأردنيين في الخارج كعامل مهم ومؤثر في حجم القاعدة الاستثمارية للأردن، كما وأن سبب الضعف يمكن أن يكون أيضاً بسبب ارتفاع أسعار الفائدة الاسمية التي لها دور كبير في انخفاض مساهمة هذا المتغير في القيمة التي يضيفها قطاع الصناعة للناتج المحلي الإجمالي.

سعر الصرف الحقيقي

دلت نتائج التحليل على أن مكونات التباين لحصة سعر الصرف الحقيقي في القيمة المضافة التي يخلقها قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي تكون شبه معدومة، حيث يظهر الجدول رقم (9) أن حوالي (24.78%) من الأخطاء في التنبؤ في تباين حصة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي يعزى للمتغير نفسه، وأن حصة سعر الصرف الحقيقي في تفسير خطأ التنبؤ في تباين القيمة التي يضيفها قطاع الصناعة للناتج المحلي الإجمالي تكون معدومة، ويمكن أن يكون السبب في اعتماد النشاط التصديري لقطاع الصناعة على مرونة الطلب الخارجي على الصادرات المحلية وعلى مرونة الجهاز الإنتاجي للأردن، وأيضاً على مستوى جودة المنتجات وقدرتها على مواجهة المنافسة الخارجية، كما وأن سبب الضعف يمكن أن يكمن في ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج المستوردة والمعدات الرأسمالية المستوردة أيضاً، وهذه نسبتها مرتفعة في الصناعة الأردنية، وبالتالي يقلل ذلك من أهمية دور سعر

الصرف وتأثيره على القطاع الصناعي الأردني، وكما هو معروف فإن تخفيض قيمة العملة الوطنية من شأنه رفع وزيادة نسبة التبادلات التجارية وبالأخص الصناعية وزيادة حجم الصادرات الصناعية للبلد، لكن بالنسبة لسعر الصرف الحقيقي للأردن فإنه لم يظهر أي تأثير على نشاط القطاع الصناعي، وقد يكون بسبب ثبات سعر الصرف الأجنبي مع الدينار ولفترات عديدة.

عرض النقد بالمعنى الواسع M_2

دلت نتائج تحليل مكونات التباين في عرض النقد بالمعنى الواسع M_2 أن القوة التفسيرية لعرض النقد بالمعنى الواسع في تفسير خطأ تباين حصة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي هي مرتفعة مقارنةً بالمتغيرات الأخرى، وتكون نسبتها أعلى من المتغيرات البقية في تفسير خطأ التباين، حيث بلغت القوة التفسيرية لعرض النقد بالمعنى الواسع (57.29%) من خطأ التنبؤ في تباين حصة قطاع الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي للفترة الأولى، وتستمر هذه النسبة حتى الفترة الأخيرة.

ويتبين أن هناك علاقة قوية ما بين الزيادة في عرض النقد بالمعنى الواسع وحصة قطاع الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي، وهذه النتيجة تدعم فرضية الدراسة، القائلة بأن هنالك علاقة طردية بين عرض النقد بالمعنى الواسع والقطاع الصناعي الأردني.

التسهيلات الائتمانية المقدمة لقطاع الصناعة من قبل البنوك المرخصة

دلت نتائج تحليل مكونات التباين لهذا المتغير أن القوة التفسيرية للتسهيلات الائتمانية المقدمة لقطاع الصناعة هي ضعيفة في تفسير خطأ تباين حصة قطاع الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك كما يظهر من الجدول رقم (4-1)، حيث يظهر أن حوالي (24.83%) من خطأ التنبؤ في تباين حصة قطاع الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي تعزى للمتغير نفسه، بينما حوالي (11.84%) فقط يعزى للتسهيلات الائتمانية المقدمة لقطاع الصناعة من البنوك المرخصة، وذلك في الفترة الأولى لتهبط الأخيرة إلى (11.79%) و(11.77%) للفترة الثانية والثالثة ولتصل إلى

مســـــتوى (11.70%) في الفترة العاشرة، ويدل ذلك على ضعف مساهمة التسهيلات الائتمانية المقدمة لقطاع الصناعة من قبل البنوك المرخصة، وربما يعود ذلك إلى قلة نسبة التسهيلات الائتمانية المقدمة لقطاع الصناعة من قبل الائتمانات الصناعية مقارنة مع حجم القاعدة الصناعية الموجودة في البلد وما تحتاجه هذه الصناعة من تسهيلات بصورة أكبر وأكثر جدية مما هو موجود على أرض الواقع.

جدول رقم (9)

Decomposition Of Variance for 5 Variable VAR Model With Five Lags

Step	Y	I	X	M2	B
1	24.80	6.13	0.00	57.29	11.76
2	24.81	6.11	0.00	57.29	11.78
3	24.78	6.18	0.00	57.29	11.73
4	24.77	6.22	0.00	57.29	11.70
5	24.77	6.23	0.00	57.29	11.70

Decomposition Of Variance for I:

Step	Y	I	X	M2	B
1	24.66	6.13	0.00	57.29	11.49
2	24.77	6.11	0.00	57.29	11.71
3	24.77	6.18	0.00	57.29	11.70
4	24.77	6.22	0.00	57.29	11.70
5	24.77	6.23	0.00	57.29	11.70

Decomposition Of Variance for X:

Step	Y	I	X	M2	B
1	24.78	6.05	0.00	57.10	11.77
2	24.81	6.11	0.00	57.29	11.78
3	24.81	6.10	0.00	57.29	11.73
4	24.77	6.18	0.00	57.29	11.70
5	24.77	6.22	0.00	57.29	11.70

Decomposition Of Variance for M2:

Step	Y	I	X	M2	B
1	24.78	6.16	0.00	57.30	11.73
2	24.80	6.13	0.00	57.29	11.76
3	24.80	6.12	0.00	57.29	11.76
4	24.78	6.18	0.00	57.29	11.73
5	24.77	6.22	0.00	57.29	11.70

Decomposition Of Variance for B:

Step	Y	I	X	M2	B
1	24.83	6.04	0.00	57.28	11.84
2	24.82	6.08	0.00	57.29	11.79
3	24.81	6.11	0.00	57.29	11.77
4	24.80	6.11	0.00	57.29	11.73
5	24.78	6.18	0.00	57.29	11.70

5. نتائج اختبار دالة الاستجابة لردة الفعل

كما ذكر سابقاً فإن هذا الاختبار يهتم بتتبع المسار الزمني للتغيرات المفاجئة التي يمكن أن تتعرض لها مختلف متغيرات النموذج وكيفية استجابة المتغيرات الأخرى لأي تغير مفاجيء في أي متغير من متغيرات نموذج الدراسة

سعر الفائدة الحقيقي

الشكل رقم (1) بين استجابة ردة الفعل لحصة قطاع الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي لتغير مفاجيء مقداره انحراف معياري واحد في سعر الفائدة الحقيقي، حيث يتضح من الشكل بأن أي تغير مفاجيء في سعر الفائدة الحقيقي مقداره انحراف معياري واحد يؤثر بشكل متضائل على حصة قطاع الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي ويستمر هذا التأثير المتضائل حتى نهاية الفترة، وهذا يتفق مع تحليل التباين الذي تم التوصل إليه في هذه الدراسة.

سعر الصرف الحقيقي

بالنسبة لتأثير سعر الصرف الحقيقي على حصة قطاع الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي فإن نتائج الاختبار جاءت متوافقة مع تحليل مكونات التباين، حيث يبين الشكل رقم (2) ضعف القوة التفسيرية لسعر الصرف الحقيقي في تفسير حصة قطاع الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي، حيث يتضح من الشكل بأن استجابة ردة الفعل لحصة قطاع الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي لتغير عشوائي مقداره انحراف معياري واحد في سعر الصرف الحقيقي هي استجابة ضعيفة للغاية، أي أنها لا تختلف إحصائياً عن الصفر.

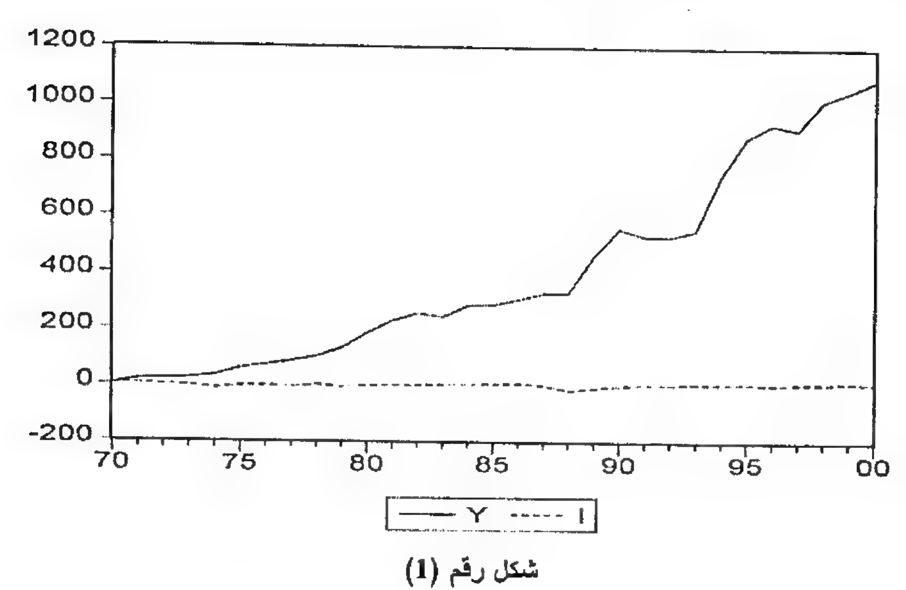
عرض النقد بالمعنى الواسع

بالنســبة لعرض النقد بالمعنى الواسع، فإن النتائج ومن خلال النظر إلى الشكل رقــم (3) جاءت متوافقة مع تحليل مكونات التباين لتأثير عرض النقد بالمعنى الواسع على حصة قطاع الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي، فيشير الشكل إلى استجابة ردة

الفعــل لحصـــة قطـــاع الصـــناعة من الناتج المحلي الإجمالي لتغير مفاجيء مقداره انحـــراف معـــياري واحد في عرض النقد بالمعنى الواسع، حيث يلاحظ أن استجابة حصـــة قطـــاع الصـــناعة ايجابية ومباشرة للتغير المفاجيء في عرض النقد بالمعنى الواسع، وهذا يتوافق مع نتائج اختبار التباين وما بينه اختبار السببية من تأثير متبادل وإيجابي.

التسهيلات الائتمانية المقدمة لقطاع الصناعة من البنوك المرخصة

يشـــير الشكل رقم (4) إلى استجابة ردة الفعل لحصة قطاع الصناعة من الناتج المحلـــي الإجمالـــي لتغيـــر مفاجـــيء مقداره انحراف معياري واحد في التسهيلات الائتمانـــية الصناعية، حيث يلاحظ من هذا الشكل بأن استجابة حصة قطاع الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي لتغير مفاجيء في التسهيلات المصرفية الصناعية جاءت ضعيفة في بداية سنوات الدراسة ثم أخذت بالتزايد في فترات الدراسة الأخيرة، ولكنها بشـــكل عام كانت ضعيفة، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج اختبار تحليل مكونات التباين واختيار السببية من حيث ايجابية التأثير.

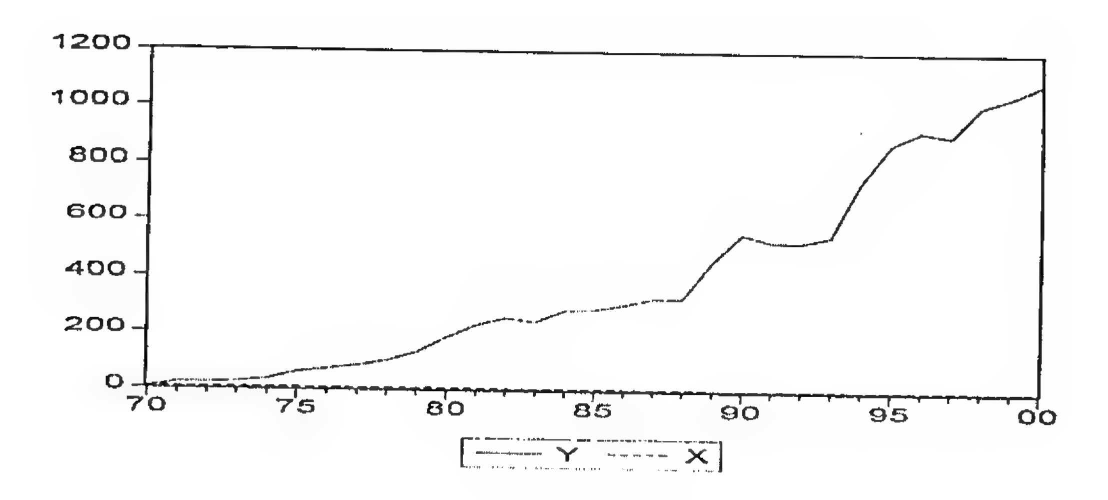


شكل رقم (1)

أختبار دالة الأستجابة لردة الفعل لسعر الفائدة الحقيقي

حيث ان I : سعر الفائدة الحقيقي

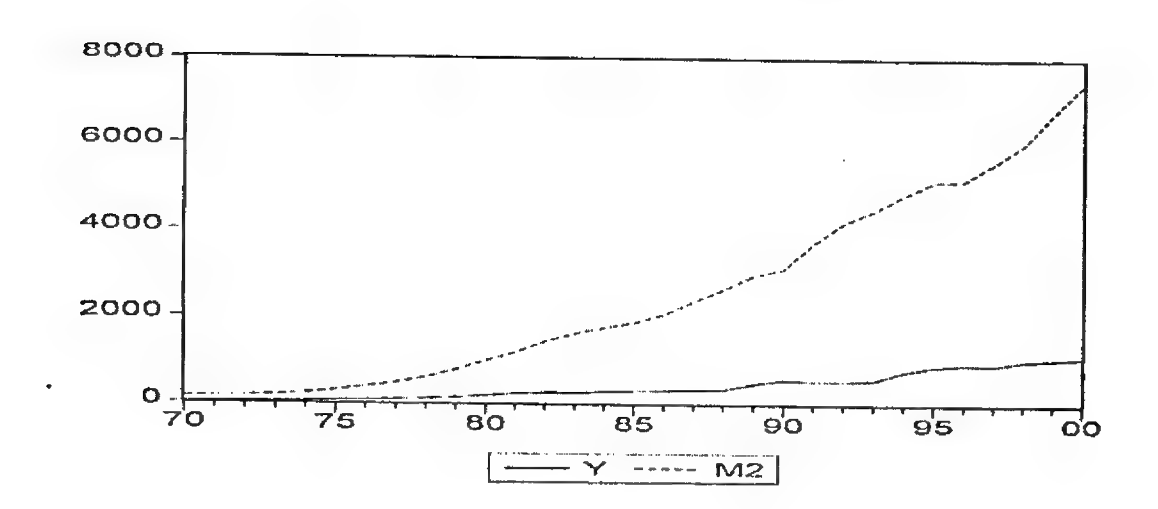
Y: حصة القطاع الصناعي من الناتج المحلي الأجمالي



شكل رقم (2)

اختبار دالة الاستجابة لردة الفعل لسعر الصرف الحقيقي

X :سعر الصرف الحقيقي

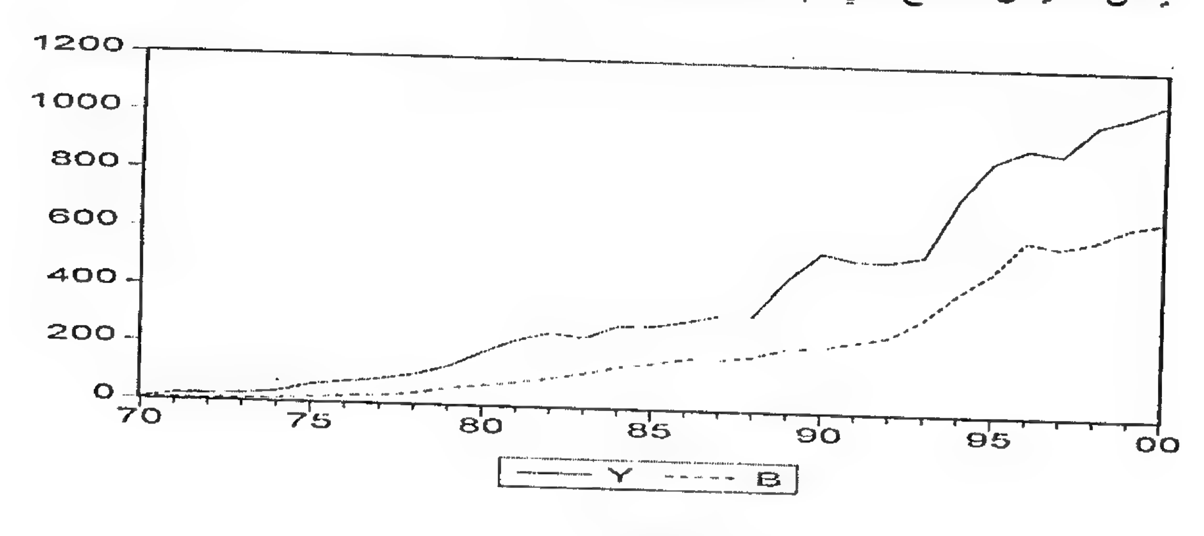


شكل رقم (3)

اختبار دالة الاستجابة لردة الفعل لعرض النقد بالمعنى الواسع

M2 :عرض النقد بالمعنى الواسع

يمكن تلخيص النتائج التي تم الحصول عليها من خلال هذا الاختبار بما يلي:



شكل رقم(4)

اختبار دالة الاستجابة لردة الفعل للتسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك المرخصة

B: التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك المرخصة

3.4: نتائج تحليل أثر السياسة المالية على حصة قطاع الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي .

1-نتائج اختبار جذر الوحدة للاستقرارية (Unit Root Test)

يمكن تلخيص النتائج التي تم الحصول عليها من خلال هذا الاختبار بما يلي

جدول رقم(10) اختبار الاستقرارية

المتغير	المستوى			الفرق الأول		
	قيمة DF المحسوبة	قيمة DF الجدولية	النتيجة	قيمة DF المحسوبة	قيمة DF الجدولية	النتيجة
Y	1.35	7.3	غير مستقرة	-26.19	7.3	مستقرة
IPT	-0.07	7.3	غير مستقرة	-34.73	7.3	مستقرة
ST	3.88	7.3	غير مستقرة	-10.12	7.3	مستقرة
GE	-0.27	7.3	غير مستقرة	-26.22	7.3	مستقرة
CE	2.17	7.3	غير مستقرة	-22.89	7.3	مستقرة

وهذا يعني أن المتغيرات بمستوياتها غير مستقرة مع مرور الزمن، ولكن عند أخذ الفرق الأول لجميع المتغيرات فإننا نلاحظ أن قيمة ديكي فولر المحسوبة (بالقيمة المطلقة) لكل المتغيرات

أكبر من قيمة ديكي فولر الجدولية (بالقيمة المطلقة) وهذا يعني أن جميع المتغيرات مستقرة مع مرور الزمن.

اختبار عدد فترات التباطؤ الزمني (Selection the lag length)

حيث تظهر نتائج الاختبار كما هو مبين في الجدول الآتي :-

جدول رقم (11)

اختبار عدد فترات التباطؤ

SBC	AIC	عدد فترات التباطؤ
1087.37	1137.41	1
1016.17	1109.84	2
976.02	1115.37	3
802.16	1121.26	4
-5759.05	-5522.20	5
-5182.22	-4893.22	6
-4500.57	-4156.96	7
4408.29	4007.42	8
-4352.47	-3891.49	9
-4278.58	-3754.42	10

وبعد تطبيق هذا الاختبار يلاحظ أن أدنى قيمة لأكايك وشوارتز هي عند فترات تباطؤ زمني تساوي (5).

3- اختبار السببية :

يمكــن إجراء اختبار وجود علاقات تبادلية أو أحادية بين المتغيرات وذلك من خلال اختبار جرينجر والذي بيناه سابقاً، ولقد تم الحصول على النتائج الآتية من خلال هذا الاختبار :

جدول رقم (12)

نتائج اختبار السببية

اتجاه العلاقة	قيمة F المحسوبة	قيمة F الجدولية	النتيجة	نتيجة العلاقة
IPT----Y	6.36	2.66	تسبب	تبادلية
ST----Y	9.72	2.66	تسبب	تبادلية
GE----Y	5.80	2.66	تسبب	تبادلية
CE-----Y	13.03	2.66	تسبب	تبادلية
Y----IPT	10.06	2.66	تسبب	تبادلية
ST---- IPT	7.54	2.66	تسبب	تبادلية
GE---- IPT	17.51	2.66	تسبب	تبادلية
CE----- IPT	9.34	2.66	تسبب	تبادلية
Y----ST	6.03	2.66	تسبب	تبادلية
IPT---- ST	10.57	2.66	تسبب	تبادلية
GE---- ST	2.80	2.66	تسبب	تبادلية
CE----- ST	27.61	2.66	تسبب	تبادلية
Y----GE	18.03	2.66	تسبب	تبادلية
IPT---- GE	9.11	2.66	تسبب	تبادلية
ST---- GE	10.96	2.66	تسبب	تبادلية
CE----- GE	31.66	2.66	تسبب	تبادلية
Y----CE	9.21	2.66	تسبب	تبادلية
IPT---- CE	31.71	2.66	تسبب	تبادلية
ST---- CE	32.13	2.66	تسبب	تبادلية
GE----- CE	4.93	2.66	تسبب	تبادلية

وتبين النتائج المستخرجة من اختبار السببية، أن جميع المتغيرات ترتبط بعضها مع البعض الآخر بعلاقات تبادلية، حيث تمثل :-

Y : القيمة التي يضيفها قطاع الصناعة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

IPT : ضرائب الدخل والأرباح.

ST: ضرائب المبيعات.

GE: الإنفاق الاستهلاكي الكلي.

CE: الإنفاق الاستثماري الكلي.

4- **تحليل مكونات التباين (Variance Decopposition)**

من خلال تطبيق هذا الاختبار على متغيرات السياسة المالية كانت النتائج كما يلي:

ضرائب الدخل والأرباح:

تبين نتائج تحليل مكونات التباين في هذا المتغير أن القوة التفسيرية لضرائب الدخل والأرباح هي ضعيفة في تفسير خطأ تباين حصة قطاع الصناعة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وذلك كما يظهر من الجدول رقم (13)، حيث يظهر أن حوالي (8.90%) من خطأ التنبؤ في تباين حصة قطاع الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي تعزى للمتغير نفسه، بينما حوالي (2.90%) فقط يعزى إلى ضرائب الدخل والأرباح وذلك في الفترة الأولى لتهبط إلى (2.6%) في الفترة الثانية والثالثة لتصل إلى (2.6%) في الفترة العاشرة، ويدل ذلك على ضعف مساهمة ضرائب الدخل والأرباح في حصة قطاع الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي، وربما يعود ذلك إلى انخفاض نسبة مساهمة ضرائب الدخل والأرباح في إجمالي الايرادات المحلية للأردن، وبالتالي ضعف تأثيرها على القطاع الصناعي بسبب التشريعات والإعفاءات الضريبية المشجعة، وكذلك التسامحات الضريبية المقدمة للمشاريع الصناعية التي تهدف الدولة من خلالها إلى زيادة مساهمتها في النشاط الاقتصادي.

ضرائب المبيعات

تبين نتائج تحليل مكونات التباين في هذا المتغير أن القوة التفسيرية لضرائب المبيعات هي ضعيفة في تفسير خطأ التباين لحصة قطاع الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك كما يظهر من الجدول رقم (13)، حيث يظهر أن حوالي (8.5%) من خطأ التنبؤ في تباين حصة قطاع الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي يعزى للمتغير نفسه، بينما حوالي (8.5%) فقط يعزى إلى ضرائب المبيعات، وتستمر هذه النسبة في الهبوط حتى تبلغ (8.2%) في الفترة العاشرة، وهذه نسبة ضعيفة في تفسير خطأ التباين في حصة قطاع الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي، ويمكن أن يعود السبب إلى

حصول المشاريع الاستثمارية على إعفاءات وتسامحات ضريبية وتخفيضات جمركية مقدمة لقطاع الصناعة مما يلغي الأثر العكسي لضريبة المبيعات في التأثير على نشاط قطاع الصناعة.

الإنفاق الاستهلاكي الكلي :

تبين نتائج تحليل مكونات التباين لهذا المتغير أن القوة التفسيرية للإنفاق الاستهلاكي الكلي هي قوية في تفسير خطأ التنبؤ في تباين حصة قطاع الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي، والتي بلغت نسبتها (78.4%) في الفترة الأولى ولتستمر حتى الفترة العاشرة وبنفس النسبة، ويبين أن هناك علاقة إيجابية ما بين الإنفاق الاستهلاكي الكلي وحصة قطاع الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي، وهذه النظرية تدعم فرضية الدراسة.

الإنفاق الاستثماري الكلي:

تبين نتائج تحليل مكونات التباين للإنفاق الاستثماري الكلي وتأثيره على حصة قطاع الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي على ضعف القوة التفسيرية لهذا المتغير في تفسير خطأ التنبؤ لتباين حصة قطاع الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت القوة التفسيرية (2%) للفترة الأولى وانخفضت إلى (1.76%) في الفترة الثانية والثالثة، وبلغت (1.75%) في الفترة العاشرة، وهذا ما يدل على ضعف مساهمة الإنفاق الاستثماري الكلي في حصة القطاع الصناعي من الناتج المحلي الإجمالي، ويمكن أن يعود السبب إلى السياسة التقشفية التي اتبعتها السلطة المالية في ظل برامج التصحيح الاقتصادي المتبعة، حيث أن انخفاض الإنفاق العام في مجال البنية الأساسية، فإن ذلك سوف يؤدي إلى انخفاض الدخول الحقيقية وانخفاض الطلب ومعدلات الادخار وبالتالي فإن الإنفاق الاستثماري الكلي وخاصة العام قد شهد تراجعاً ملحوظاً في الفترة الأخيرة من الدراسة، ويمكن أن يعزى إلى ضعف استثمار القطاع الخاص في الصناعة وتركزه في قطاع الخدمات وقطاع البنوك والمال.

جدول رقم (13)

Decomposition Of Variance for 5 Variable VAR Model With Five Lags

Decomposition Of Variance for Y:

Step	Y	IPT	ST	GE	CE
1	9.18	2.53	7.89	78.48	1.89
2	8.89	2.66	8.19	78.48	1.77
3	8.85	2.67	8.23	78.48	1.75
4	8.85	2.67	8.23	78.48	1.75
5	8.85	2.67	8.23	78.48	1.75

Decomposition Of Variance for IPT:

Step	Y	IPT	ST	GE	CE
1	8.46	2.90	8.69	78.33	1.60
2	8.87	2.67	8.21	78.48	1.76
3	8.85	2.67	8.23	78.48	1.75
4	8.85	2.67	8.23	78.48	1.75
5	8.85	2.67	8.23	78.48	1.75

Decomposition Of Variance for ST:

Step	Y	IPT	ST	GE	CE
1	8.57	2.82	8.57	78.39	1.63
2	8.86	2.67	8.21	78.48	1.76
3	8.85	2.67	8.23	78.48	1.75
4	8.85	2.67	8.23	78.48	1.75
5	8.85	2.67	8.23	78.48	1.75

Decomposition Of Variance for GE:

Step	Y	IPT	ST	GE	CE
1	8.89	2.65	8.18	78.48	1.77
2	8.87	2.67	8.21	78.48	1.76
3	8.85	2.67	8.23	78.48	1.75
4	8.85	2.67	8.23	78.48	1.75
5	8.85	2.67	8.23	78.48	1.75

Decomposition Of Variance for CE:

Step	Y	IPT	ST	GE	CE
1	8.50	2.40	7.52	78.49	2.07
2	8.87	2.66	8.20	78.48	1.76
3	8.85	2.67	8.23	78.48	1.75
4	8.85	2.67	8.23	78.48	1.75
5	8.85	2.67	8.23	78.48	1.75

5- نتائج اختبار دالة الاستجابة لردة الفعل

ضرائب الدخل والأرباح:

الشكل رقم (5) بين استجابة ردة الفعل لحصة قطاع الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي لصدمة عشوائية مقدارها انحراف معياري واحد في ضرائب الدخل

والأرباح، حيث يلاحظ وجود علاقة ضئيلة بين هذين المتغيرين، فاستجابة حصة قطاع الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي لتغير عشوائي في ضرائب الدخل والأرباح كانت ضعيفة وتستمر إلى عدة سنوات، وقد جاءت نتيجة هذا الاختبار متفقة مع تحليل مكونات التباين.

ضريبة المبيعات:

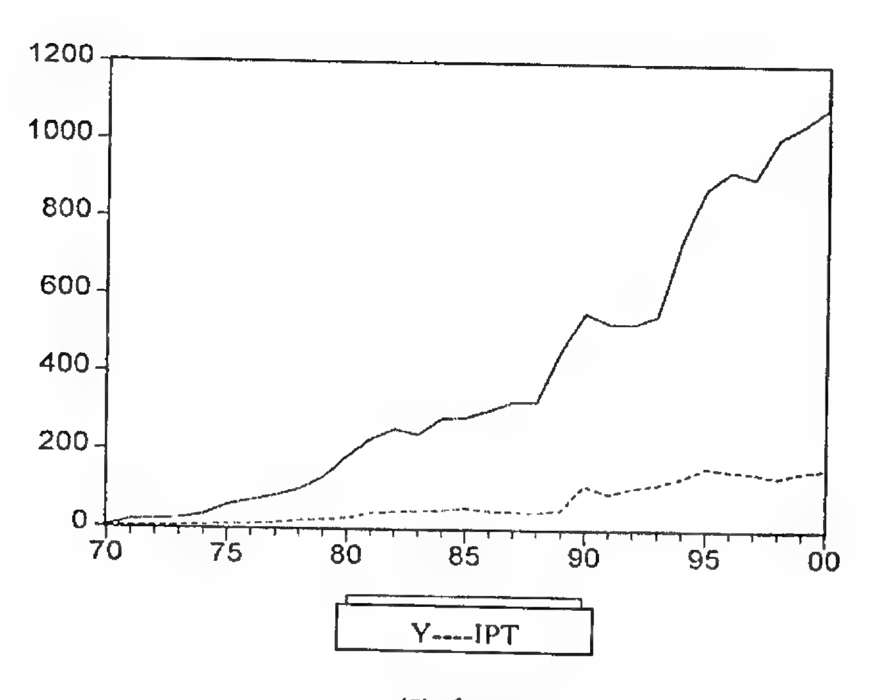
يشير الشكل رقم (6) إلى استجابة ردة الفعل لحصة قطاع الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي لصدمة عشوائية مقدارها انحراف معياري واحد في ضريبة المبيعات، حيث يبين الشكل التأثير الضعيف لضريبة المبيعات على حصة قطاع الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما بينه اختبار التباين لهذا المتغير.

الإنفاق الاستهلاكي الكلي:

يبين الشكل رقم (7) إلى الاستجابة القوية لردة الفعل لحصة قطاع الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي لتغير مفاجيء مقداره انحراف معياري واحد في الإنفاق الاستهلاكي الكلي، حيث يبين الشكل الأثر الإيجابي والمتبادل بين المتغيرين، وهذا ما بينتها اختبارات التباين والسببية.

الإنفاق الاستثماري الكلي:

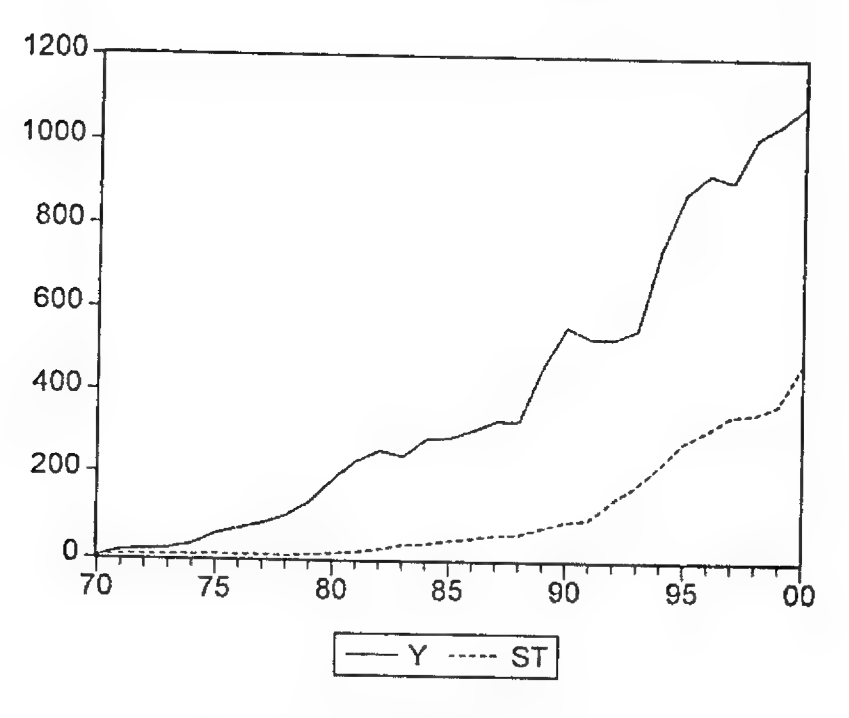
يبين الشكل رقم (8) إلى الاستجابة الضعيفة لردة الفعل لحصة قطاع الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي لصدمة عشوائية مقدارها انحراف معياري واحد في الإنفاق الاستثماري الكلي، حيث يبين الشكل الأثر الضعيف والمتبادل بين المتغيرين، وهذا ما بينتها اختبارات التباين والسببية.



شكل رقم (5)

أختبار دالة الأستجابة لردة الفعل لضرائب الدخل والأرباح

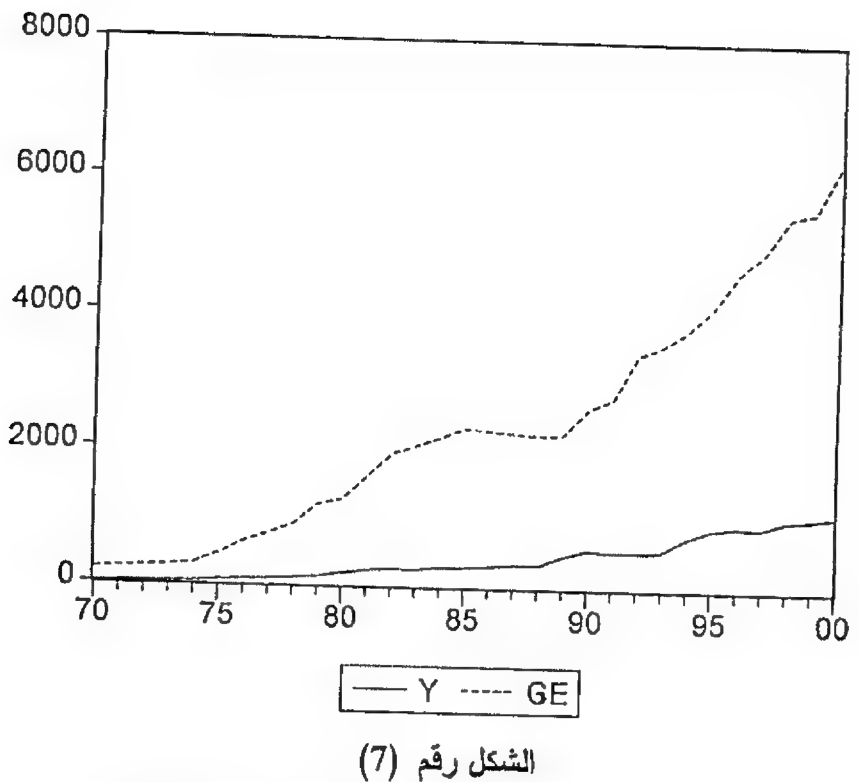
IPT: ضرائب الدخل والأرباح



الشكل رقم (6)

اختبار دالة الاستجابة لردة الفعل لضريبة المبيعات

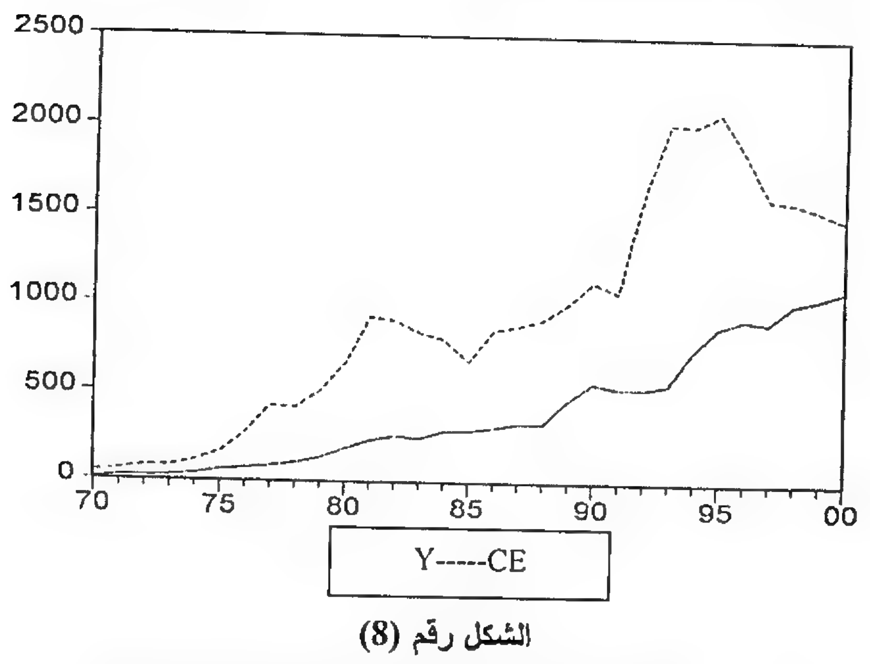
ST : ضريبة المبيعات



الشكل رقم (7)

اختبار دالة الاستجابة لردة الفعل للإنفاق الاستهلاكي الكلي

GE : الإنفاق الاستهلاكي الكلي



الشكل رقم (8)

اختبار دالة الاستجابة لردة الفعل للإنفاق الاستثماري الكلي

الإنفاق الاستثمارى الكليCE

الفصل الخامس

الخاتمة والمناقشة والتوصيات

1.5 الخاتمة

تشير النتائج التي تم الحصول عليها من خلال الاختبارات الإحصائية التي تم تطبيقها على تأثير متغيرات السياسة المالية والنقدية على حصة قطاع الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي بأن بعض المتغيرات ذو تأثيراته قوية على قطاع الصناعة والبعض الآخر جاءت تأثيراتها ضعيفة. فقد برز متغير عرض النقد بالمعنى الواسع كمتغير نقدي ذو تأثير قوي وموجب على حصة قطاع الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي وهذا ما بينه اختبار السببية والتباين ودالة الاستجابة لردة الفعل.

وبرز الإنفاق الاستهلاكي الكلي كمتغير مالي ذو تأثير قوي وموجب على حصة قطاع الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي كما بينتها الاختبارات الإحصائية السابقة.

وهذا يدعم فرضيات الدراسة والتي تؤكد على التأثير الموجب والقوي بين هذين المتغيرين وحصة قطاع الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي.

2.5 المناقشة

يمكن تلخيص أهم النتائج التي أسفرت عنها الدراسة على النحو التالي :-

أولاً: السياسة النقدية

لقد بينت نتائج الاختبارات الإحصائية التي تم إجراءها على متغيرات السياسة النقدية وحصة القطاع الصناعي من الناتج المحلي الإجمالي ما يلي :-

1. إن كل المتغيرات الاقتصادية غير مستقرة بمستوياتها مع مرور الزمن، بينما المتغيرات مستقرة مع مرور الزمن بعد أخذ الفرق الأول لها.
2. فيما يتعلق باختبار السببية، فقد أظهر الاختبار علاقات متبادلة بين مجموعة من المتغيرات، بينما ترتبط بعض المتغيرات بعلاقات أحادية وباتجاه واحد فقط مثل علاقة حصة قطاع الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي بسعر الفائدة

الحقيقي، وعلاقة سعر الصرف الحقيقي بالتسهيلات الائتمانية الصناعية، وعلاقة سعر الفائدة الحقيقي بعرض النقد بالمعنى الواسع، وعلاقة سعر الفائدة الحقيقي بالتسهيلات الائتمانية الصناعية.

3. إن التغييرات في سعر الفائدة الحقيقي تفسر بنسبة ضئيلة من تنبؤ الخطأ في حصة قطاع الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي، أما لسعر الصرف الحقيقي فإن اختبار التباين لا يظهر أي نسبة لتغيرات سعر الصرف الحقيقي في تفسير خطأ التباين للمتغير المقابل، ويظهر اختبار التباين النسبة العالية لتغييرات عرض النقد في تفسير تنبؤ خطأ التباين في حصة قطاع الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي، وتفسر التسهيلات الائتمانية الصناعية نسبة ضئيلة من تنبؤ خطأ التباين في حصة قطاع الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي.

4. إن نتائج هذه الدراسة جاءت متفقة مع فرضية الدراسة والتي تؤكد على وجود علاقة مؤثرة وقوية بين عرض النقد بالمعنى الواسع وحصة قطاع الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما بينه اختبار السببية والتباين واختبار دالة الاستجابة لردة الفعل.

5. إن أي تغييـــر مفاجيء في عرض النقد بالمعنى الواسع يؤثر إيجابيا ولعدة ســنوات قادمـــة على حصة قطاع الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يــدعم الفرضـــية الثانية من فرضيات الدراسة، أما التغييرات المفاجئة لسعر الصرف الحقيقي ولسعر الفائدة الحقيقي والتسهيلات الائتمانية الصناعية فإنها تؤثر بنسبة ضئيلة على حصة قطاع الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي.

ثانياً: بالنسبة للسياسة المالية

1. إن كـــل المتغيرات الاقتصادية غير مستقرة بمستوياتها مع مرور الزمن، بينما المتغيرات مستقرة مع مرور الزمن بعد أخذ الفرق الأول لهم.

2. فيما يتعلق باختبار السببية، فقد بينت نتائج اختبار السببية بأن جميع المتغيرات تـــرتبط مـــع بعضـــها بعلاقات تبادلية، وهذا يؤكد على ترابط هذه المتغيرات

بعضـــها مع البعض الآخر وكذلك إن جميع المتغيرات مسببة بعضها للبعض الآخر.

3. يبـــين اختبار التباين بأن تغيرات ضرائب الدخل والأرباح تفسر بنسبة ضئيلة جـــداً تنـــبؤ خطـــأ لحصة قطاع الصناعة من الناتج المحلي الإجمالـــي، وهذا ينطـــبق علـــى تغيرات ضرائب المبيعات وتغيرات الإنفاق الاستثماري الكلي، بينما جاءت تغيرات الإنفاق الاستهلاكي الكلي تفسر بنسبة عالية من تنبؤ خطأ حصة قطاع الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي.
4. إن نـــتائج هـــذه الدراســـة جاءت متفقة مع فرضية الدراسة والتي تؤكد على العلاقة المؤثرة بين الإنفاق الاستهلاكي الكلي وحصة قطاع الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي.
5. إن أي تغيير مفاجيء في الإنفاق الاستهلاكي الكلي يؤثر إيجابياً ولعدة سنوات علـــى حصة قطاع الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يدعم الفرضية الثالـــثة للدراســـة، أمـــا ضرائب الدخل والأرباح وضريبة المبيعات والإنفاق الاســـتثماري الكلي فإن تغيراتها المفاجئة تؤثر بنسبة ضئيلة على حصة قطاع الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي.

3.5 التوصيات

وفـــي ضـــوء النـــتائج التي تم الحصول عليها فإن هذه الدراسة يمكن أن تقدم مجموعة من التوصيات والتي يمكن إيجازها بما يلي :

أولاً : السياسة النقدية

يمكـــن تقديم بعض التوصيات فيما يتعلق بتأثيرات السياسة النقدية على حصة قطاع الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي:

1. ضـــرورة إجـــراء تغييرات مؤثرة على سعر الفائدة الاسمي، بما يجعله يؤثر إيجابـــياً علـــى حجم الاستثمار الخاص في القطاع الصناعي من خلال خفض معـــدلات الفائـــدة الاسمية بنسبة أكبر مما هي عليه وبما يتناسب وحاجة هذا

القطـــاع مـــن تمويل نقدي يسهم في زيادة حصته من الناتج المحلي الإجمالي للأردن.

2. ضرورة تفعيل دور الأدوات النوعية للسياسة النقدية بما يسهم في تنشيط القطاع الصناعي وتفعيل دوره في الناتج المحلي الإجمالي، وتوجيه الأدوات النوعية نحو تطوير القطاع الصناعي وتوفير البيئة الاستثمارية المشجعة.
3. زيادة حجم التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع الصناعي بنسبة أكبر مما هو موجود، وبما يسهم في تطوير قطاع الصناعة وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، عن طريق خلق مؤسسات مصرفية ومالية إضافة إلى ما هو موجود، تعمل على تعبئة وتوجيه الأموال والادخارات باتجاه تطوير ورفع مستوى القطاع الصناعي الأردني.
4. تفعيل دور صناديق الاستثمار المشترك في بورصة عمان،ومساهمتها الفعلية في تمويل الصناعة الحديثة.

ثانياً: السياسة المالية

1. ضرورة إجراء تخفيضات مناسبة على ضرائب الدخل والأرباح وبما يتناسب مع خلق حوافز استثمارية من شأنها تنشيط دور القطاع الصناعي وتوفير البيئة الاستثمارية المشجعة لعمل النشاط الخاص.
2. ضرورة تقليل استيراد السلع الكمالية والسلع التي يوجد لها بديل محلياً، ورفع الرسوم الجمركية على سائر السلع الكمالية والمنافسة للسلع المحلية، وإعادة التوازن إلى التركيب السلعي للمستوردات الأردنية لصالح السلع الإنتاجية وذلك دعماً للجهاز الإنتاجي المحلي حتى يتمكن من تغطية الطلب وبكفاءة عالية.
3. العمل وبصورة تدريجية على إعطاء المشروعات الصناعية المخصصة للتصدير تسهيلات وإعفاءات جمركية وضريبية إضافية تمكنها من زيادة إنتاجها لتحريكها باتجاه فتح أسواق جديدة لها، مع زيادة النشاط الحكومي

باتجاه تسهيل إجراءات تصدير السلع الصناعية، والعمل على عقد اتفاقيات ثنائية مثمرة ومحفزة للتعاون الاقتصادي من أجل زيادة تصدير السلع الصناعية ورفع درجة تنافسية المنتوجات الصناعية الأردنية.

4. محاولة الاعتماد على التمويل المحلي للاستثمار من خلال العمل على زيادة الادخارات المحلية، وذلك بتخفيض معدلات نمو الاستهلاك دون معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، بحيث ترتفع نسبة تمويل الاستثمارات من الادخارات المحلية بشكل مطرد، وتقليل الاعتماد على القروض الخارجية والتي من شأنها رفع فوائد الديون والأقساط من أصل الدين وبالتالي خروج جزء من الناتج المحلي الإجمالي لتسديد هذه الديون والفوائد والأقساط.
5. تنشيط دور بنك الإنماء الصناعي وزيادة رأس ماله وتقديم قروض بشروط ميسرة وبفوائد مناسبة وخاصة للصناعات الحديثة.

المراجع

أ- المراجع باللغة العربية:

الدويك، عبد القادر (1996)، دور الجهاز المصرفي الأردني في ضوء الآثار المحتملة للتطورات الإقليمية على الاقتصاد الوطني، **مجلة البنوك في الاردن**، العدد الرابع، حزيران، ص 5133.

ابو حمور، محمد (1988)، **التنمية الصناعية في الأردن (تطورات وتطلعات)**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.

ابوحمور، محمد (2002)، **السياسة المالية والإصلاحات الهيكلية**، محاضرة ألقيت في مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية، عمان.

احمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد، (1998)، **الاقتصاد المالي بين النظرية والتطبيق**، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة.

الان مونتاجي، (1986)، **التصنيع والعالم النامي**، ترجمة فؤاد خوري وعبد الكريم ناصيف منشورات وزارة الثقافة، دمشق.

برينه، واسمون، (1989)، **أصول الاقتصاد الكلي**، ترجمة ابراهيم شمس الدين، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر.

البنك المركزي الأردني (1986)، **الجهاز المالي والمصرفي في الأردن**، منشورات دائرة الأبحاث والدراسات.

البنك المركزي الأردني، **تقارير سنوية وشهرية**، أعداد مختلفة.

التايه، صالح (1997)، السياسة النقدية وتطبيقاتها في الأردن، **مجلة البنوك في الأردن**، العدد التاسع، كانون الأول، ص 5835.

التميمي، يونس (1996)، مرتكزات قوانين تشجيع الاستثمار في الأردن، **مجلة البنوك في الأردن**، المجلد الخامس عشر، العدد الثاني، ص 5.

الجامع، احمد (1965)، **علم المالية العامة**، القاهرة، مكتبة وهبة.

الجعويني، احمد حافظ، (1970) **اقتصاديات المالية العامة**، دراسة في الاقتصاد العام، دار الجيل للطباعة.

جلال، فرهنك(1991)، **التنميةالصناعية العربية وسياسات الدول الصناعية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

الجنابي طاهر، (1989)، **علم المالية العامة والتشريع المالي**، بغداد، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل.

الجنابي، طاهر، (1990)، **دراسات في المالية العامة**، بغداد، مطابع التعليم العالي.

الجوابرة، محمد(1997)، **الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي في الأردن**، مؤسسة تشجيع الاستثمار، عمان، الأردن، دراسة غير منشورة.

الجومرد، اثيل عبد الجبار(1996)، **ألمتغيرات المؤثرة على استثمار القطاع الخاص المحلي في الأردن**، مركز دراسات الجامعة الأردنية، عمان.

حجير، محمد، (1984)، **السياسات المالية والنقدية لخطط التنمية الاقتصادية**، الدار القومية للطباعة والنشر.

حرم، صبحي، (1980)، **تدعيم الإدارة العامة والمالية من اجل التنمية في الثمانينات**، منشورات المنظمة العربية للعلوم الإدارية.

حميدات والهزايمة، (1995)، دراسة تحليلية لأثر الطلب على النمو الصناعي في الأردن، **مجلة أبحاث اليرموك**، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ج 11، ع 1.

خليل، سامي، (1965)، **النظريات والسياسات النقدية والمالية**، الكويت، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع.

الخليل، موفق (1976)، **دور صناعة وسائل الإنتاج في التنمية الاقتصادية**، رسالة ماجستير غير منشورة، بغداد.

الدجاني، برهان (1992)، **دور القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية**، غرفة الصناعة والتجارة والزراعة للبلاد العربية، العدد 1.

دراز، حامد عبد المجيد، (1984)، **دراسات في السياسات المالية**، الاسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة.

دويدار، محمد، (1982)، **دراسات في الاقتصاد المالي**، الإسكندرية، المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر.

ديات، رشا(2003)، **أثر السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة.

الرفاعي، احمد حسين، (1997)، **أزمة المديونية وبرنامج التصحيح الاقتصادي**، وزارة التخطيط، عمان/ الأردن.

زريقات، غيث عاصي (1996)، **دور البنك المركزي الأردني في معالجة المشاكل الاقتصادية في الأردن للفترة 1984-1994**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد.

الزعبي، وليد خلف (1999)، **دور السياسة المالية في تنشيط الاستثمار الخاص في الاقتصاد الأردني**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد.

زغلول، اسماعيل، (1996)، **السياسة النقدية في الدول العربية**، مؤسسة اكسبرس للطباعة، الامارات العربية المتحدة.

زهران، حمدية (1984)، **التنمية الاقتصادية**، مكتبة عين شمس للنشر.

سعد فتح الله، وعلي الزبيدي (2001)، الانفاق الحكومي وعرض النقد في الاردن، **اربد للبحوث والدراسات**، (عدد خاص).

السعدي، احمد محمود، (2002)، الاقتصاد الأردني واقع وآفاق، عمان.

سلامة، رمزي (1986)، **اقتصاديات التنمية**، مؤسسة شباب الجامعة للنشر.

السلمان، محسن عليوي (1978)، **دور السياسة المالية في التنمية الاقتصادية في العراق للفترة 1968- 1976**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد.

سهير العلي وعبد القادر الدويك (2000)، **دور البنوك في تنشيط الاقتصاد الأردني،** ندوة حول دور البنوك في الاقتصاد الأردني، مجلة البنوك في الأردن، العدد الرابع، المجلد التاسع عشر، أيار، ص 20.

سويلم، محمد، (1986)، **دور الجهاز المصرفي في النشاط الاستثماري في دولة الإمارات العربية المتحدة.**

السيد علي و العيسى، عبد المنعم ونزار، (2004)، **النقود والمصارف والأسواق المالية**، الطبعة الأولى، عمان.

السيد علي، عبد المنعم (2001)، تقييم السياسة النقدية في الأردن 1970-1999، **اربد للبحوث والدراسات**، عدد خاص.

السيد علي، عبد المنعم، (1984)، **الاقتصاد الكلي**، الجامعة المستنصرية.

سيدي محمد، سيدي محمود، (1995)، **المشاكل الهيكلية للتنمية**، منشورات وزارة الثقافة، سوريا.

شامية، عبدالله، (1989)، التسهيلات الائتمانية وأثرها على إنتاجية الاقتصاد الأردني، **مجلة أبحاث اليرموك**، العدد الثالث المجلد الخامس، اربد، ص 208.

شاندرا، راجيش، (1994)، **التصنيع والتنمية في العالم الثالث**، ترجمة محمد عمار، مكتبة النهضة المصرية.

الشمري، ناظم(1999)، **النقود والمصارف**، دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.

الشيخ، رياض، (1969)، **المالية العامة، دراسة في الاقتصاد العام والخطط المالية في الدول الرأسمالية والاشتراكية**، القاهرة، دار النهضة العربية.

الطاهر (تحرير)، عبدالله، (2002)، **الاستثمار في الأردن فرص وآفاق**، مركز دراسات الجامعة الأردنية، عمان.

الطراونة، سعيد (2000)، **تقييم مدى فاعلية حوافز قانون تشجيع الاستثمار في التنمية الإقليمية في الأردن**، دراسات العلوم الإدارية، المجلد 28، العدد 1.

الطرودي، فلحاء(2001)، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في ظل برنامج التصحيح الاقتصادي والاجتماعي في الأردن**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.

طوقان، أمية (2001)، السياسة النقدية والاستقرار الاقتصادي، **مجلة البنوك في الأردن**، العدد الثامن، المجلد العشرون، تشرين الأول، ص 8807.

العبادي،عبد الناصر (1999)، انعكاس سياسة الإصلاح الاقتصادي على الاستثمار، **بحوث اقتصادية عربية**، العدد 8.

عبد الشفيع،محمد(1981)، **قضية التصنيع في إطار النظام الاقتصادي**، دار الوحدة للطباعة والنشر،بيروت،الطبعة الأولى.

عبد المولى، السيد، (1975)، **المالية العامة**، القاهرة، دار الفكر العربي.

عجمية وآخرون، محمد، (1983)، **مقدمة في التنمية والتخطيط**، نشر دار النهضة العربية، بيروت.

عجمية وقريضة، محمد وصبحي، (1986)، مذكرات في التنمية والتخطيط، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية.

عجمية، محمد(2002)، **التنمية الاقتصادية**، الاسكندرية، كلية التجارة.

عقل، مفلح (1990)، إدارة أسعار الفائدة في ظل التعويم، **مجلة البنوك في الأردن**، العدد السادس، حزيران، ص 1606.

عقل، مفلح (1995)، هامش أسعار الفائدة، **مجلة البنوك في الأردن**، العدد الثالث، آذار، ص 4400.

علاوين، محمد عبد الهادي (1998)، **أثر الائتمان المصرفي في احداث التقلبات الاقتصادية في الأردن**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.

العلي، عادل (1997)، **أثـر سعـر صـرف الدينار الأردني على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الأردن**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.

العمر، صلاح (1981)، **اقتصاديات المالية العامة**، مطبعة العاني، بغداد.

عناية، غازي حسين، (1986)، **التنظيم المالي**، الجزائر، دار الشباب للطباعة والنشر.

عوض، طالب (1995)، السياسة النقدية والمتغيرات الاقتصادية الكلية الحقيقية في الأردن، **دراسات الجامعة الأردنية للعلوم الإنسانية**، المجلد 22 (أ)، العدد 4.

عوض،طالب (1995)، كفاءة السياسة النقدية والمالية في الأردن، **دراسات الجامعة الأردنية للعلوم الإنسانية**، المجلد 22 (أ) العدد 2.

غرايبة، هشام (1987)، الاقتصاد الأردني، التطورات والمستجدات الرئيسية، **سلسلة أبحاث اليرموك**، مجلد 3 عدد 1.

غرايبة، هشام(1999)، قوانين تشجيع الاستثمار في الأردن، **مجلة البنوك في الأردن**، المجلد الخامس عشر، العدد الثالث، تموز.

الفارس، عبد الرزاق، (1997)، **الحكومة والفقراء والإنفاق العام**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

الفانك، فهد (2003)، تعويم أسعار الفائدة، **مجلة الاقتصاد المعاصر**، اذار، العدد 58.

الفانك، فهد، (1992)، **برنامج التصحيح الاقتصادي** (1992-1998)، عمان.

فتح الله والزبيدي، سعد وعلي، (2001)، علاقة الانفاق الحكومي بعرض النقد في الأردن، **اربد للبحوث والدراسات**، عدد خاص.

فرهود، محمود، (1982)، **علم المالية العامة**، معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية.

فوزي، عبد المنعم، (1970)، **المالية العامة**، بيروت، الشركة الشرقية للنشر والتوزيع.

قويدر، امجد سالم (2003)، **أثر الهيكل الضريبي على النشاط الاقتصادي في الأردن**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة.

لطايفة، امجد سالم (1996)، **الاستثمارات الخارجية ودورها في التنمية الاقتصادية في الأردن**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك.

لطفي، علي، (1987)، **اقتصاديات المالية العامة**، معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية.

المالكي، عبد الله (1993)، البنوك الأردنية واقعها ودورها التنموي، **مجلة البنوك في الأردن**، العدد السابع، تشرين الأول، ص 3595.

المالكي، عبداله (2003)،هامش أسعار الفائدة، عادل ام غير عادل، **مجلة الاقتصاد المعاصر**، 31 كانون الثاني، العدد 57.

المجالي، احمد (2004)، **أثر الائتمان المصرفي على النشاط الاقتصادي الأردني**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة.

مجلة الاقتصاد المعاصر (2000)، **ضـرائب الأردن خـلال ثلث قرن**، 15شباط، العدد 24، ص15.

المحجوب، رفعت، (1983)، **المالية العامة**، القاهرة، دار النهضة العربية.

محسن، عبد الحليم (1994)، سياسة أسعار الفائدة في الأردن، **مجلة البنوك في الأردن**، العدد الخامس، تموز، ص 4043.

مصطفى، احمد (2000)، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، **مجلة البنوك في الأردن**، المجلد التاسع عشر، العدد الخامس، حزيران، ص 7721.

ملحم، محمد فاضل (1999)، هيكل أسعار الفائدة المصرفية، **مجلة البنوك في الأردن**، العدد الرابع، المجلد الثامن عشر، أيار، ص 6827.

المنبر الأردني للتنمية الاقتصادية (1999)، **تقرير عن حالة الاقتصاد الأردني في عام 1999**، عمان.

منصور، طه (1994)، السياسة النقدية وتمويل البنك المركزي لعجز الميزانية في الأردن، **مجلة أبحاث اليرموك**، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية.

مهدي، فارس (1972)، **التنمية الاقتصادية والتخطيط في العراق للفترة (1960-1970)**، بغداد.

موسى، نبيه (1997)، دور الجهاز المصرفي في التنمية، **مجلة البنوك في الأردن**، العدد السابع، تشرين الأول، ص 5698.

النجار وشلاش، يحيى وآمال (1987)، **التنمية الاقتصادية**، جامعة بغداد.

نصر، عبدالمحمود (1999)، **الاقتصاد الكلي، النظرية المتوسطة**، دار الخريجي للنشر والتوزيع، الرياض.

الهنداوي، احمد (2001)، **الإطار العام للسياسة الصناعية الوطنية**، وزارة الصناعة والتجارة، آذار.

الواسطي، فاضل شاكر، (1973)، **اقتصاديات المالية العامة**، بغداد، مطبعة المعارف.

وزارة المالية (2003)، **مذكرة حول السياسة الاقتصادية والمالية لسنة2000**، عمان.

الوزني، خالد واصف، (1996)، **الجهاز المصرفي والسياسة النقدية في الأردن** (1989-1995)، مركز دراسات الجامعة الأردنية.

ب- المصادر باللغة الأنجليزية

G.L. Bach, (1971), **making monetory and fiscalpolicy**, Inst Washington, D.C, P5.

M.L. Jhingan, (1996), **money, banking**, international trade and public finance,konark publishers put ltd, Delhi, p.493.

Saba and Go, (1987), **tax investment profile Jordan touch Ross** , international, p5.

E.J. Malecki, (1991), **Technology and Economic Development,** long man scientific & technical , New York.

Finance & development ,Semptmber 1980,vol, 17,no3,p4.

M. Godet, **les cahiers francais**, no 191, mai- Juin 79,p20.

M. Friedman, and Schwartz. A. (1963), **Monetary History of the United States**: 1867-1960, Nat.Bur. Econ. Res. Studies in Business. Cycles No.12, Princeton.

Taleb, Saud Mousa, and Ahmed Malawi(2002), **the Determinates of the Jordanian Real Exchange Rate against the U.S. Dollar** :avector Auto Regreesion (VAR) Model.Almanara Vol (8), No(1). pp.71.88.

International **Monetary fund**. International financial statistics. Year book 1993.

Friederic S. Mishkin, (2001), **The Economics of Money, Banking and Financial Markets** , 6ed, New York.

T.T.SETHI, (1996), **Monetary Economices,** Schand and Company LTD. NEW Delhi.

G. Gohnson, (1969), **Essay In Monetary Economics,** London, George Allen LTD, P1.

L. Ritter.W.Sliber, (1973), **Money,** London, Basic books,p3.

O. Komerscren, E, Klisc. (1976), **Money And Banking,** Ohio, South Westren Co.

L. Laurance, F. Harris, **Montary Theory** , London, Mc Graq Hill Book Co

ملحق رقم (أ)

الأدوات المالية المؤثرة على القطاع الصناعي الأردني للفترة (1970-2000)

ملحق رقم (أ)

الأدوات المالية المؤثرة على القطاع الصناعي الأردني للفترة (1970-2000)

مليون دينار

السنة	مساهمة الصناعة في GDP	ض دخل وأرباح	ض مبيعات	إنفاق استهلاكي كلي	إنفاق استثماري كلي
1970	17.8	2.5	5.1	211.5	43.7
1971	18.6	2.8	6.9	222.1	57.4
1972	21	3.2	7.8	245.7	77.8
1973	24	3.8	7.8	263.1	77.6
1974	34.5	5.4	9	297.5	112.2
1975	59.1	9.3	10.7	440	160.9
1976	71.7	9.3	9.1	622.8	269.9
1977	83.6	13.2	9.9	742.2	420.1
1978	101.5	18.6	7	885.3	411.7
1979	131.7	22.4	10.6	1182.1	504.2
1980	184.2	26.8	13.2	1270.5	660.1
1981	229.3	40	16.9	1597.8	922.4
1982	255.6	43.7	24.1	1935.8	901.3
1983	242.8	46	35.3	2052.5	841.4
1984	284.3	48.7	37.2	2183	803.9
1985	288.1	54.4	45.8	2326.5	678
1986	306.4	47.9	51.6	2284.7	855.1
1987	329	45.3	58.3	2226.5	878.7
1988	330	43.3	61.2	2230.8	917
1989	462	51.4	77.5	2253.9	1005.8
1990	557.3	114	90.4	2640.4	1128.7
1991	530.6	92.8	96.4	2781.6	1068.7
1992	528.8	109.5	138.4	3439	1628
1993	552	118.8	174.3	3578.3	2026.1
1994	747.8	136.6	222.5	3810.1	2016
1995	880.6	162.6	280	4157.2	2087.9
1996	927	156	310	4657.5	1866.3
1997	909.4	150	435.5	4959.6	1609.2
1998	1015	139.6	350.3	5477.4	1590.9
1999	1047	152.8	372.5	5552.9	1546
2000	1091.2	161	466.5	6277.7	1488.2

المصدر :

- البنك المركزي الأردني بيانات إحصائية سنوية (1964-1989)، ص 58.
- البنك المركزي الأردني بيانات إحصائية سنوية، تشرين أول (1994)، ص 47.
- البنك المركزي الأردني بيانات إحصائية شهرية، كانون الثاني (2002) .